جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها

رقم الترتيب:.....
الرقم التسلسلي:.....

مذكرة
مقدمة لنيل شهادة
الماجستير
فرع: أدب عربي
تخصص: علوم اللسان العربي
والمناهج الحديثة

من إعداد الطالبة: جريد سهيلة

الموضوع

منهج ابن الأنباري في الاحتجاج من خلال كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف"

نوقشت علنا بتاريخ: 2009/11/04
أمام اللجنة المكونة من السادة:

عبد المجيد عيساني، (جامعة قاصدي مرباح بورقلة)	رئيسا
صلاح الدين ملاوي، (جامعة محمد خيضر ببسكرة)	مناقشا
أبو بكر حسيني، (جامعة قاصدي مرباح بورقلة)	مشرفا

السنة الجامعية:2009/2008

بسم الله الرحمن الرحيم

" قل فلله الحجة البالغة، فلو شاء لهداكم أجمعين"

سورة الأنعام، الآية: 149

مقـدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن اللغة العربية معجزة من الله تعالى، خص بها العرب دون سائر شعوب المعمورة، فهي تستمد قداستها وجوهرها من اجل كتاب سماوي، ألا وهو القرآن الكريم ونظرا لما لها من مكانة مرموقة دونا عن اللغات الأخرى، فإن البحث والتقصي فيها، والتصنيف في فروعها، وإعمال الفكر في إبراز أسرارها وخباياها كان بغية وهدف النحاة على مر القرون فراح هذا يصنف في نشأة النحو، وذاك في أصوله، وآخر في علله ومدارسه، ورابع في الخلاف النحوي هذا الأخير والذي بدأ أول أمره سياسيا ببغداد بين البصرة والكوفة ثم ما لبث أن تحول إلى خلاف علمي، ولعل أول من بدأ التصنيف في المسائل التي كانت مدار خلاف بين المدرستين هو أحمد بن يحي ثعلب في كتابه "اختلاف النحويين" ثم تلاه ابن كيسان في "المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريين والكوفيين" ثم ألف أبو جعفر النحاس كتاب المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين"، ثم ألف ابن درستويه كتاب الرد على ثعلب في اختلاف النحويين، ثم ألف كمال الدين أبو البركات بن الأنباري كتابه الشهير "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين"، هذا الأخير الذي جمع فيه أبو البركات إحدى وعشرون ومائة مسألة حاول أن يقف فيها موقف الفيصل العادل بين آراء المدرستين، فكان موقفه الترجيح بين المذهبين فيأخذ من كل مذهب ما صح دون التحيز، معتمدا في احتجاجه على أسس وركائز متعددة، الأمر الذي أثار فينا رغبة البحث والتنقيب في هذا الموضوع بغية معرفة الأسس التي اعتمدها ابن الأنباري في احتجاجه للمسائل الخلافية، فكان موضوع بحثنا موسوما بـ "منهج النحويين في الاحتجاج من خلال الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري" ولم نقف على دراسة في هذا الموضوع، غير دراسة في فكر ابن الأنباري لمحمد سالم صالح وقد استعنا بها في بحثنا هذا.

أما أهم ما دفعني إلى الخوض في غمار هذا البحث، فهو حب تتبع علم أصول النحو منذ بداياته الأولى عند القدامى والتعرف على جهود ابن الأنباري في هذا المجال وكذا تتبع الخلاف النحوي، تاريخه وأسابه، باعتبار أبو البركات من النحاة القلائل الذين ألفوا في هذا العلم، ووفوه حقه، وكذا ما للإنصاف من حظوة في هذا العلم باعتباره من المصنفات التي

عنيت به والتي بقيت صامدة في وجه الزمن خالدة إلى اليوم وكذا معرفة الأسس المعتمدة في الاحتجاج. كل ذلك علنا نساهم ولو بالنزر القليل في هذا المجال.

وسعيا منا للوصول إلى أهداف هذه الدراسة حاولنا الإجابة على تساؤلات وإشكاليات هذا البحث وقد تمثلت فيما يلي:

- كيف كانت نشأة النحو وما هي أهم مدارسه؟
- كيف ظهر الخلاف في النحو العربي ؟ وما أشهر المؤلفات فيه؟
- كيف كانت نشأة الاحتجاج النحوي وما هي حدوده الزمكانية ؟
- ما منهج ابن الأنباري في الاحتجاج وهل اختلف عن غيره من النحاة؟

وما منهج الذي غلب عليه في احتجاجه للمسائل الخلافية وغيرها من التساؤلات والتي نأمل أن يجيب عنها بحثنا هذا.

- وقد اقتضت منا هذه الدراسة أن تكون خطة البحث على الشاكلة الآتية : قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول وخاتمة.

في الفصل الأول تناولنا لمحة عن الاحتجاج النحوي وذلك ما حتم علينا في المبحث الأول أن نتناول نبذة عن نشأة النحو وأهم مدارسه أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى الخلاف النحوي أسبابه وتوجهاته أما في المبحث الثالث فقد تطرقنا إلى نشأة الاحتجاج وحدوده الزمانية والمكانية وأغراضه.

أمّا في الفصل الثاني والموسوم بـ "منهج النحويين في الاحتجاج النحوي فقد تناولنا التعريف بالمنهج وأنواعه ثم عرجنا إلى منهج النحاة في الاحتجاج من خلال ثلة منهم ودراسة في مصنفاتهم من القرن 2 هـ إل 10 هجري مبرزين في ذلك على الأسس التي اعتمدها كل نحوي في مؤلفه.

أمّا في الفصل الثالث فقد تطرقنا في المبحث الأول للتعريف بصاحب المدونة – الإنصاف– والتعرف على أهم مراحل حياته وثقافته وآثاره...

ثم تناولنا في المبحث الثاني مدونتنا بالدراسة، مبينين الأسس المعتمدة في الاحتجاج عند ابن الأنباري، مستدلين على كل أساس بمجموعة من الشواهد والأدلة المستقاة من بحر الإنصاف.

وقد ختمنا بحثنا هذا بخاتمة ضمناها أهم النتائج المتوصل إليها، وقد اقتضت منا طبيعة هذه الدراسة منهجين:

المنهج الوصفي: الذي اعتمدناه في تبيان الأسس المعتمدة في الاحتجاج عند النحاة من القرن الثاني للهجرة إلى العاشر للهجرة.

المنهج التحليلي: في دارسة الأسس المعتمدة في الاحتجاج عند أبو البركات والمنهج الذي غلب عليه.

أما عن أهم المصادر والمراجع التي عدنا إليها بعد مدونتنا "الإنصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنباري فنذكر : الكتاب لسيبويه، الأصول في النحو لابن السراج، الخصائص لابن جني، شرح المفصل لابن يعيش، المغني لابن هشام، والاقتراح للسيوطي، النحو العربي لصلاح روَاي، أصول النحو "دراسة في فكر ابن الأنباري" لمحمد صالح سالم.

وأخيرا وليس آخرا أتقدم بأسمى عبارات الاحترام والتقدير وجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور "أبو بكر حسيني" والذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته، خلال فترة البحث هذه سدد الله خطاه، وأدامه ذخرا للعربية.

جريد سهيلة في 18-03-2009م

ورقلــة

الفصل الأول:

الاحتجاج النحوي

المبحث الأول: نشأة النحو وأهم مدارسه

المبحث الثاني: الخلاف النحوي، أسبابه وتوجهاته.

المبحث الثالث: الاحتجاج للخلاف النحوي.

المبحث الأول:

نشأة النحو وأهم مدارسه

I- نشأة النــحو:

نشأت اللغة العربية في أحضان جزيرة العرب نقية سليمة، وظلت على هاته الحال ردحا من الزمن، إلى أن سطع نور الإسلام وكثرت الفتوحات الإسلامية حول الجزيرة العربية مما أدى إلى اختلاط العرب بغيرهم من الأقوام في البيوت والأسواق والمساجد وبطول هذا الامتزاج تسرب الضعف إلى سليقة العربي وتسرب اللحن إلى اللغة العربية كنتيجة حتمية، وتفشى في الحواضر والبوادي، حتى طال القرآن الكريم في كثير من القراءات كقراءة الحجاج وما رواه أبو الحسن، فكان لزاما على الخلفاء والولاة أن يولوا اهتماما لهذا الأمر الجلل، فلجئوا إلى العلماء ليضعوا الضوابط والقواعد التي تعصم الألسنة من الخطأ وتقي اللغة من اللحن والفساد وبذلك يحفظ القرآن الكريم من التحريف والتغيير، فكانت بدلك بداية وضع علم النحو.

وبما أن وضع هدا العلم كان في صدر الإسلام فمما لا ريب فيه أن أول من وضعه من رجالات هذا العصر، إلا أن الرؤى تعددت والآراء تضاربت حول الواضع الأول، بقول السيرافي: «اختلف الناس في أول من رسم النحو، فقال قائلون: أبو الأسود الدؤلي وقال آخرون: نصر بن عاصم الليثي، وقال آخرون: عبد الرحمان بن هرمز، وأكثر الناس على أبي الأسود الدؤلي»[1]، إلا أن أول من وضع شيئا في النحو إما أن يكون الإمام علي كرم الله وجهه، باعتبار أن ما خطه في الصحيفة التي دفع بها إلى أبو الأسود الدؤلي من أقسام الكلام وتعريف كل قسم هو البداية الأولى لعلم النحو، أو أن أبو الأسود هو أول من وضع النحو بإرشاد وتوجيه من الإمام علي كرم الله وجهه ليكون ما كتبه في الصحيفة منهجا يحذو حذوه ومن ثم قال له: «أنح هذا النحو يا أبا الأسود» وحين وضع شيئا منه وعرضه على الإمام علي قال له: «ما أحسن هذا النحو الذي نحوت».

[1] ينظر: النحو العربي، نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله،صلاح رواي، دار غريب للطباعة، 2003، ص: 35.

أهم الحوادث التي اقترن بها وضع النحو:

على قدر اختلاف العلماء حول الواضع الأول لعلم النحو اختلفوا حول الروايات والحوادث التي اقترن بها وضع هذا العلم، إلا أن أقربها إلى الصحة والتصديق هي التي تنسب الوضع لأبي الأسود بإرشاد وتوجيه من الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حيث يقول ابن الأنبا ري والسيوطي:

«يروى أنه قدم أعرابي إلى المدينة في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب فقال: من يقرئني شيئا مما أنزل الله على محمد –صلى الله عليه وسلم–؟ فأقرأه رجل سورة براءة فقال الأعرابي: أو قد برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله برئ من رسوله، فأنا أبرأ منه فبلغ ذلك عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– فدعاه وقال له: يا أعرابي، أتبرأ من رسول الله؟ فقال: يا أمير المؤمنين إني قدمت المدينة –ولا علم لي بالقرآن فسألت: من يقرئني؟ فأقرأني هذا سورة (براءة)، فقال أن الله برئ من المشركين ورسولَه، فقلت أو قد برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه، فقال له عمر: ليس هكذا يا أعرابي، فقال: كيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: أن الله برئ من المشركين ورسولُه، فقال الأعرابي: وأنا والله أبرأ ممن برئ الله ورسولُه منهم، فأمر عمر –رضي الله عنه– ألا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة، وأمر أبا الأسود أن يضع النحو»[1]

وبذلك كان رسم العربية سببا في اختلاط الأمر على الرواة فظنوا أن أبا الأسود رسم النحو ووضع شيئا من أبوابه وهو إنما رسم إعراب الذكر الحكيم عن طريق نقط أواخر الكلمات فيه، كما يروى أن تلميذه نصر بن عاصم هو أول من عشر المصاحف وخمسها وقسم آيات المصحف أقساما.

---

[1]– النحو العربي، ص: 53.

II-أهم المدارس النحوية:

1- المدرسة البصرية:

نشأت الدراسات النحوية بالبصرة، ونمت شيئا فشيئا، إلى أن تزعمها الخليل بن أحمد الفراهيدي، وتلميذه سيبويه فعلى يدهما تطورت مسائله ونضجت علله، وكان قرآن النحو (كتاب سيبويه) منارة للدراسات النحوية من بعده، إذ ضم مسائل النحو وقواعده وأقيسته وعلله.

وقد تميز النحاة البصريون بطابع الميل إلى الفلسفة والمنطق أكثر من الميل إلى الرواية والنقل ومن ثم نشأ صراع بينهم وبين القراء من ناحية وبينهم وبين أهل الحديث من ناحية أخرى، وبلغ الصراع ذروته حينما اتهم البصريون القراء بالجهل بأصول العربية كما فعلوا مع ابن عامر مقرئ أهل الشام وغيره من القراء ومن ثم لم يعتدوا بالقراءات في إثبات القواعد النحوية والتراكيب اللغوية.

أما عن خصومتهم مع أهل الحديث فلأن الحديث في نظرهم لم يكن رواته عربا ولأنهم جوزوا روايته بالمعنى لا باللفظ مما يجعل الاحتجاج به في مجال اللغة والنحو مرفوضا.

وإضافة إلى اعتداد البصريين بالمنطق والعقل فإنهم لا يقبلون الاعتماد على الشواهد الشعرية إلا إذا كانت متواترة، وتواترها هو كثرة دورانها على الألسنة وصدورها من العرب الخلص، ويمكن أن نلخص الأسس التي قام عليها المذهب البصري[1] في النقاط الآتية:

1- الوثوق من مصدر اللغة وذلك بأن يتحرروا عن القائل ليتأكدوا من خلوص عربيته فكانوا لا يعتدون إلا بلغة سكان البوادي بل كانوا إذا ما ارتابوا في أمر أحد من هؤلاء امتحنوه ومثال ذلك ما ذكره ابن جني، من أنه لم يستطع أن يجعل «محمد بن العساف» وهو أعرابي عقيلي من تميم، ينطق جملة ملحونة صنعها له، وهي: "أكرم أخوك أبوك" -برفعهما- وأنه لم يستطع كذلك أن ينطق أعرابيا آخر بـ (عثامين) في جمع عثمان، قياسا على (سراحين) في جمع سرحان، وكان رد الأعرابي: «أيش هذا؟ أرأيت إنسانا يتكلم بما ليس من لغته، والله لا أقولها أبدا»[2]

---

[1] – ينظر: مسائل خلافية في النحو، للعكبري، تحقيق: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب القاهرة، سنة 2004، ص: 27.

[2]– ينظر: مسائل خلافية في النحو، ، ص: 27.

وفي هذا يقول ابن جني: «أما ترى إلى هذه النحيزة –يعني الغريزة والطبيعة– ما أبقاها وأشد محافظة هذا البدوي عليها، حتى أنه استكره على تركها فأبى إلا إخلادا إليها»[1]

2– التأكد من ناقل اللغة ومدى أمانته وحفظه فلم يعتدوا بمن اتهموا بالوضع أمثال حماد الراوية وابن دأب والشرفي والقطامي ومحمد بن إسحاق بن يسار، قال الأصمعي: «جالست حمادا فلم أجد عنده ثلاثمائة حرف، ولم أرض روايته»[2]

3– عدم الاعتداد بالشاهد الواحد فلاستنباط القاعدة لابد من كثرة مسموعة تجعل ما يخالفها مما يحفظ ولا يقاس عليه، إذا وردت فيها شواهد كثيرة أما إذا ورد شاهد واحد من غير شواهد تخالفه فإنه يعد أصلا تؤسس عليه القاعدة، كما فعل سيبويه في إلحاق (فعولة) بـ (فعيلة) في النسب في حذف حرف المد وقلب الحركة فتحة، اعتمادا على سماعه النسب إلى شنوءة بقولهم: (شنيئ) وعدم سماع ما يخالفه نسبا من هذا الوزن فصار أصلا يقاس عليه.

4– كان القرآن الكريم وقراءاته مددا لا ينضب لقواعدهم فنحاة البصرة لجئوا إلى القرآن لينهلوا منه فاستعانوا بالقراءات الصحيحة منها وكانوا يردون الشاذة ويضعفونها، أما عن الحديث النبوي الشريف فهم لم يحتجوا به ولم يكن إماما لشواهدهم لأنه روي بالمعنى لا باللفظ كما أن رواته كانوا أعاجم.

5– استشهد علماء البصرة بكلام العرب من شعر ونثر، واشترطوا أن تنتمي شواهدهم إلى زمن الاستشهاد، ففي الشعر استشهدوا بالطبقات الثلاث الأولى، من جاهلين وإسلاميين ومخضرمين ولم يستشهدوا بالطبقة الرابعة، ويذكر أن آخر من استشهد بشعره رؤبة وذي الرمة، غير أن سيبويه تعداهم إلى الاستشهاد بشاعر مولد وهو بشار بن برد وقيل لاتقاء هجائه.

إلا أن المتأخرون يخففون من الالتزام بالقواعد المجردة للاستشهاد، فقد حدد بالقرن 2هـ في الحواضر و4هـ في البوادي.

6– كان نحاة البصرة يرون أن اللغة المطردة هي التي ينبغي أن يقاس عليها والقياس يظهر للبحث في العلل، فبحثوا في علل الظواهر النحوية، بل ذهبوا للعلل الثواني والثوالث بغية

---

[1]– معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1411هـ–1991م، ج12، ص: 103.

[2]– مسائل خلافية في النحو، للعكبري، ص: 27.

القياس، والبصرة أميل إلى القياس عكس الكوفة التي كانت أميل إلى السماع، ويربط بعض العلماء ذلك بأن البصرة أقرب من الكوفة للعلوم الغريبة إضافة إلى أن البصرة أنتجت علم الكلام الذي يعتمد العقل والكوفة أنتجت علم الفقه.

أهم أعلام المذهب البصري[1]

أول مؤسس للمدرسة البصرية هو أبو **عبد الله بن إسحاق الحضرمي** تلميذ يحيى بن يعمر تلميذ الدؤلي ويأتي بعده **عيسى بن عمر الثقفي (ت 149هـ)** والذي أخذ عنه وعول على القياس كثيرا، حتى رد بعض الكلام الفصيح، وكان يكثر من تقدير العوامل وهو أول من ألف في النحو له كتابان الجامع والإسهال.

أبو عمر بن العلاء (ت 154 هـ) : ولد بمكة وتربى بالبصرة غلبت عليه رواية الشعر لا النحو فلم يرو عنه سيبويه إلا القليل من آرائه.

يونس بن حبيب (94هـ– ت 202هـ): كان راوية مجيدا إلا أنه عرف بشذوذ قياسه مما جعل العلماء لا يلتفتون لآرائه.

الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ): ولد بالبصرة، أفاض العلماء في ذكر فضائله ومؤهلاته. أسس الخليل لمجموعة من العلوم فوضع العروض، وكتب في علم الموسيقى ودرس الرياضيات ثم اخترع للعرب بحورا، اتبع منهجا رياضيا في العروض وفي كتابه "العين" ويرى العلماء أن كتاب سيبويه ما هو إلا آراء الخليل فهذا أسس وذاك دون.

أبو الخطاب عبد المجيد "الأخفش الأكبر": روى عنه سيبويه اللغة ولم يعرف بالقياس أو العلة فقد كان راوية للغة فقط.

سيبويه أبو بشر عثمان بن قنبر(ت 180هـ): أول من وضع كتاب أسس فيه للنحو العربي واعتمد فيه على الرواية ونهج نهج القياس والعلة، كان أمينا في نقل الرواية.

قطرب محمد بن أحمد (206هـ): اشتهر بالعلل في النحو والاشتقاق والأضداد أخذ النحو عن سيبويه.

---

[1] – ينظر: المدارس النحوية، ص: 365.

الأخفش الأوسط "سعيد بن مسعدة" (ت 215): كان كثير الخلاف مع البصريين، وافق الكوفيين في أمور عدة، كتساهله مع القراءات الشاذة.

المازني أبو عثمان (248هـ): درس على الأخفش الأوسط ودرس عليه المبرد و الفضل اليزيدي وغيرهما. اشتهر بعلل النحو و"التصريف".

المبرد أبي العباس بن يزيد (285هـ): من أشهر مؤلفاته الكامل والمقتضب، غالى كثيرا في القياس والعلل حتى اقترب بالنحو من المنطق والفلسفة.

الزجاج أبو إسحاق (ت 311هـ): صاحب "الاشتقاق" و"الأمالي" كان تلميذ لأبي العباس ثعلب في بغداد حتى قدم المبرد بغداد، فأراد الزجاج مناظرته فألجمه المبرد فترك حلقة ثعلب وانتقل لحلقة المبرد، وتتلمذ على يده.

ابن السراج أبو بكر محمد بن السرى (316هـ): له كتاب "الأصول" انتهت إليه رئاسة النحو بعد الزجاج خالف البصريين في قضايا كثيرة، استفاد من منطق صديقه الفارابي.

السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (368هـ): نحوي عالم بالأدب أصله من سيراف من بلاد فارس له شرح كتاب سيبويه،الإقناع في النحو وأخبار النحويين البصريين.

الفارسي أبو علي الحسن بن أحمد (377هـ): سلك منهج الزجاج اشتهر باعتماده على الأصوات والتصريف والاشتقاق من مؤلفاته، الإيضاح في النحو، التكملة، مختصر عوامل الإعراب.

الحسن بن عيسى الرماني (ت 388هـ): عرف بإلمامه لعلوم كثيرة وأعمل بالمنطق في باب النحو حتى قال الفارسي: «إن كان النحو ما قاله الرماني فليس معنا منه شيء وإن كان النحو ما نعرفه فليس معه منه شيء»، له تفسير للقرآن وشرح لكتاب الزجاج "معاني القرآن" وهو من تلاميذ أبو حيان التوحيدي.

ابن جني أبو الفتح عثمان (ت 392هـ): من أشهر تلاميذ الفارسي، أشهر مؤلفاته، سر صناعة الإعراب والخصائص والمحتسب في القراءات الشاذة، أبدع في كثير من المسائل، كان كثير التعامل مع الشعر، أشار إلى العلل النحوية وتكلم عن أصول النحو وأصول الفقه.

2- المدرسة الكوفية:

نشأت المدرسة الكوفية بعد ظهور المدرسة البصرية وتطورها، وبعد أن أرست قواعدها هاته الأخيرة حتى قيل أن المدرسة الكوفية جاءت لتصحح أخطاء المدرسة البصرية وقد أخذ علماء الكوفة وأساتذتها الأوائل عن علماء البصرة فجعفر الرؤاسي أستاذ الكوفيين تتلمذ بالبصرة، وأخذ عن علمائها عيسى بن عمر وعمر بن العلاء ففي الوقت الذي كانت فيه البصرة تؤسس لنحوها كانت الكوفة تؤسس لعلوم أخرى كعلم الفقه وعلم القراءات فأنتجت مذهبا فقهيا وهو المذهب الحنفي وحظيت بثلاثة من القراء السبع وهم: عاصم وحمزة و الكسائي، كما عنيت الكوفة برواية الشعر لكنها لم تعتمد التثبت في الرواية فجاءت دواوينها مصنوعة، يقول أبو الطيب اللغوي: «الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة لكن أكثره مصنوعا ومنسوب إلى من لم يقله، وذلك بين في دواوينهم»[1]

وترجع كتب التراجم البدايات الأولى للنحو الكوفي إلى أبو جعفر الرؤاسي (ت 190هـ) الذي عاش بالبصرة وتتلمذ على يد عيسى بن عمر وأبي عمر بن العلاء، ثم انتقل إلى الكوفة ووضع كتابا في النحو سماه "الفيصل"، وقد زعم أن سيبويه لما ذكر "الكوفي" في كتابه كان يقصد الرؤاسي مع العلم أن الكتاب يخلو خلوا تاما من هذه الكلمة وإن كان قد ذكر أهل الكوفة مع بعض القراءات في ثلاثة مواضع[2]

وبالتالي فالرؤاسي لم يكن له تأثير واضح، وفيه يقول أبو حاتم السجستاني : «كان بالكوفة نحوي يقال له أبو جعفر الرؤاسي، وهو مطروح العلم ليس بشيء». وممن عاصروه معاذ الهراء (ت 190هـ) درس أيضا بالبصرة وانتقل للكوفة ويقال أن الفراء كان من تلاميذه، غير أن النحو الكوفي يبدأ بدءا حقيقيا مع الكسائي والفراء تلميذه فهما من رسما صورة هذا النحو ووضعا أسسه وأصوله، وأعداه بحذقهما وفطنتهما.

وقد روى الكسائي كتاب سيبويه عن الأخفش الأوسط الذي كان له الدور الأساسي في دفع الفراء للخروج عن آراء الخليل وسيبويه، وقد تميز الفراء عن أستاذه بسعة الأفق وحصانة العقل والذكاء ومن ثم قام بما لم يقم به أستاذه فالكسائي بلور الأفكار الأساسية

---

[1]- المدارس النحوية، شوقي ضيف، القاهرة، 1992، ص: 125.

[2]- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3 ، 1408 - 1988، ص: 97.

للمدرسة الكوفية بينما صاغها الفراء في مصطلحات خاصة ميزتها عن المدرسة البصرية، وكما خالفتها في الأصول والفروع فقد خالفتها في قضايا أخرى منها:

أ- **الاتساع في الرواية:** يقبل المنهج الكوفي كل ماسمعه من العرب ويجعله أصلا من الأصول اللغوية فقد توسع في الأخذ عن الأعراب مهما كان موقعهم على خلاف المذهب البصري الذي كان يعتمد فكرة الاطراد ويرفض كل ما شذ، والكوفة تثبت كل ما سمعه النحوي عن العرب فقد أخذوا عن قبائل خالطت الأعاجم وبذلك أخذوا عمن فسدت لغتهم من الأعراب وفي هذا يقال ابن درستويه (ت 345هـ) عن الكسائي: «كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلا ويقيس عليه فأفسد النحو»[1]

ب- **الاتساع في القياس:** رأت البصرة أن يكون القياس على الأكثر، فتوسعوا فيه بينما كانت الكوفة تقيس على المطرد والشاذ وقد يقيسون قياسا لا يستند إلى سماع (كحمل لكن على بل في جملة" قام زيد لكن عمر" فقاسوا لكن على بل، واهتمت الكوفة بالاتساع في رواية الأشعار واللغة، وترخصوا في أمور كثيرة، فما فرقوا بين القليل والنادر فكلها حجة عندهم، ويقول صاحب الاقتراح:

قال الأندلسي في شرح المفصل:«الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه»[2]

ج- **المخالفة في المصطلحات:** لقد عمد الكوفيون من أجل أن تكون لهم في النحو مدرسة تضاهي مدرسة البصرة، إلى تميز نحوهم بمصطلحات تختلف عن مصطلحات البصريين وبذلك جاءت مصطلحاتهم مفتعلة لا ترقى إلى المصطلحات البصرية التي أعطت قوة المذهب ومن هذه المصطلحات الغريبة:

---

[1]- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي،دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2، 1399هـ-1979م، ص: 336.

[2]- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، تحقيق حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل الجرسي، القاهرة، ط2، 1422هـ-2001م، ص:100.

المصطلح الكوفي	نظيره في المذهب البصري
– الفعل الدائم	– اسم الفاعل
– المكني أو الكناية	– الضمير
– المجهول	– ضمير الشأن
– العماد	– ضمير الفصل
– الصفة أو المحل	– الظرف
– الترجمة	– البدل
– التفسير	– التمييز
– (لا) التبرئة	– (لا) النافية للجنس
– النعت	– الصفة
– عطف النسق	– العطف
– حروف الجحد	– حروف النفي
– ما يجري وما لا يجري	– ما ينصرف وما لا ينصرف
– (لام) القسم	– لام الابتداء

د– **الاختلاف في تحديد العوامل:** ففي باب المبتدأ والخبر مثلا، يرى البصريون أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ، بينما الكوفة ترى أنهما يترافعا أحدهما يرفع الآخر وكذا في قضية إعراب الفعل المضارع المرفوع فالبصريون يرون أن الفعل يرفع لوقوعه موقع الاسم بينما الكوفيون وعلى رأسهم الكسائي يرى أن الفعل المضارع يرفع بحرف المضارعة أما الفراء فيرى رفعه لتجرده من الناصب والجازم، والاعتراض الحاصل على ما قاله الكسائي أن حرف المضارعة جزء من الفعل فكيف يعمل الجزء في الكل.

أما في قضية إعراب الفعلين المضارعين في الشرط فيرى جمهور البصريين أن أداة الشرط هي العامل في الفعل الأول والعامل في الثاني هي أداة الشرط والفعل مثل: "إن تجتهد تنجح"، أما الكوفيون فيرون أن فعل الشرط جزم بالأداة وفعل الجواب جزم بالجوار، والاعتراض بسيط فكيف السبيل إلى ذلك إذا كان فعل الشرط ماض؟

أهم أعلام المدرسة الكوفية:

الكسائي (119هـ): أحد أئمة القراءة والنحو واللغة، أخد عن الرؤاسي في الكوفة والخليل في البصرة له" معاني القرآن" و" الحروف" ومن تلاميذه **هشام بن معاوية الضرير(ت 209هـ)** خلف ثلاث كتب "الحدود" و"المختصر" و"القياس"، وكذا **الفراء (144هـ)** وهو من وضع القواعد المتينة للكوفة وقد عد بعضهم أربع نقاط خلافية كبيرة بين الفراء والبصرة:

1- عدم التفريق بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء.

2- كون المصدر مشتق من الفعل أي الفعل هو الأصل.

3- الإعراب في الأفعال أصل فيها كالأسماء، فيرى البصريون أن الأصل في الفعل الماضي هو البناء أما المضارع فالأصل فيه الإعراب وليس البناء.

4- أقسام الأفعال: ماضي، مضارع و أمر.

وإضافة إلى هؤلاء الأعلام نجد **ثعلب (ت 200هـ)** إمام الكوفيين في النحو واللغة والفقه له معاني القرآن واختلاف النحويين درس على تلاميذ الفراء، وكذا **أبو بكر بن الأنباري (ت 271هـ)** وهو من تلاميذ ثعلب وله كتاب "الموضح في النحو الكافي" وكذا **ابن فارس (ت 395هـ)** وله معجم مقاييس اللغة، وكتاب المقدمة واختلاف النحويين، وآخر شخصية كوفية هي **ابن اجروم الصنهاجي المغربي**.

3- المدرسة البغدادية:

ظهر المذهب البغدادي بعد اشتعال الخلاف بين البصريين والكوفيين بغرض تهدئة الطرفين والإفادة من كلا المنهجين، فكوّن البغداديون جماعة تعمل على الاختيار من المنهجين السابقين، ويسمونهم "الذين يخلطون بين المذهبين"، ولجأ البغداديون إلى اختيار المادة اللغوية بالعودة إلى أصول البصرة والكوفة معتمدين على طريقة الانتقاء واجتهدوا في تحقيق النصوص واستخدام الوسائل العلمية لإثبات الصحيح والفصيح وبذا تحتم على البغداديين تناول الأصول التي أسسها المذهبان بالنظر فيها وإتمامها.

إن هناك من يرفض وجود مدرسة نحوية ببغداد لأن المدرسة لها قوامها وقواعدها وبغداد لم ترقى لمستوى المدرسة لأنها لم تتمتع بالاستقلالية فما هي إلا تتبع لآراء المذهبين البصري والكوفي، يقول أبو الطيب اللغوي: «أما مدينة بغداد فمدينة ملك، وليست بمدينة علم، وما فيها من علم منقول إليها ومجلوب للخلفاء وأتباعهم، ورغبتهم ونيتهم مع ذلك في العلم ضعيفة لأن العلم جد، وهو قوم الهزل أغلب عليهم، واللعب أملك لهم...».[1]

أهم أعلام المدرسة البغدادية:

ابن كيسان (ت 299هـ) : أبو الحسن محمد بن أحمد أول من أسس المدرسة البغدادية أخذ عن المبرد وثعلب له كتاب "اختلاف البصريين والكوفيين" و"المختار في علل النحو".

أبو القاسم الزجاجي (ت 337هـ): هو أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق من أعلام الجيل الثاني الذين بدأ تحولهم من الميل الكوفي إلى البصري له كتاب "الإيضاح في علل النحو" و"الجمل"، كان يغلب عليه التفكير الفلسفي والمنطقي.

أبو علي الفارسي (288هـ- 377 هـ): تتلمذ على يد ابن السراج والزجاجي ولزم ابن خياط وأبي بكر بن مجاهد، غلب عليه علم الكلام، كان ينسب املاءاته إلى المنطقة التي أملى فيها مثلا المسائل العسكرية، والحلبية والدمشقية، البصرية، البغدادية، الكرمانية... الخ. له مصنفات كثيرة منها "الإيضاح" و"التكملة"، "الممدود والمقصور" و"الحجة في القراءات السبع".

---

[1]- النحو العربي، ص: 442.

أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ): اخذ عن أبي علي الفارسي أبدع في قضية الاشتقاق وموضوع التضمين، وأسس تأسيسا جيدا لعلم الصرف له كتاب الخصائص، سر صناعة الإعراب واللمع.

الزمخشري: (467 هـ –538 هـ): محمود بن عمر، معتزلي المذهب[1] من أشهر مؤلفاته النحوية (المفصل) الذي شرحه ابن يعيش.

ابن الشجري (450 هـ–542 هـ): هو أبو السعادات هبة الله بن علي أحد الذين صُنّفوا ضمن قائمة البغداديين، قال صاحب المدارس" و نراه منذ فاتحة أماليه معجبا بالبصريين على شاكلة الفارسي و ابن جني"[2]

[1] – ينظر: المدارس النحوية، ص: 278.

[2] – الفهرست، لابن النديم، تحقيق: محمد أحمد حيدر، المكتبة التوفيقية، ص: 347.

4- المدرسة المصرية:

يعتبر القرن الرابع للهجرة نقطة تحول كبرى لصالح العربية، التي انتصرت على القبطية في مصر ومنه فإن شهرة مصر في مجال الدراسات النحوية كانت معروفة، وأول شخصية لغوية مصرية هو العالم اللغوي عبد الرحمان بن هرمز (ت 279هـ) وعلي بن سليمان الأخفش (ت 315هـ)، وابن ولآد (ت 332هـ) ... كما يظهر أبو جعفر النحاس فكان نسيجا وحده، وفريد زمانه.[1]

ويظهر أكبر نحوي مصري لأواخر العصر الفاطمي ابن بري (ت 582 هـ) اشتهر بحواشيه وهي أحد المصادر التي ألف منها ابن منظور لسان العرب، وتنشط الدراسات في عصر المماليك بظهور ابن الحاجب (ت 646هـ) وبهاء الدين بن النحاس (698هـ)... الخ

لقد نحت المدرسة المصرية منحى البغداديين من خلال التوفيق بين المذهبين الكبيرين علما أن نحاة هذا الاتجاه –المصري– درسوا سلوكهم نحو البصرة، وذلك ما يظهر جليا في مؤلفاتهم كابن هشام (ت 716هـ)، الذي أدخل على النحو المصري طورا آخر يميل إلى التجديد من خلال مؤلفاته: معنى اللبيب عن كتب الأعاريب وشذور الذهب في معرفة كلام العرب، وقطر الندى وبل الصدى، والإعراب عن قواعد الإعراب، ويقول فيه ابن خلدون: «ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر نحوي هو أنحى من سيبويه» فقد أيّد بعض آراء سيبويه ورد بعضها بحجج معقولة.[2]

---

[1]– ينظر: المدارس النحوية، ص: 327 و ما بعدها.

[2]– ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ – 1998م، ص: 373.

5- المدرسة الأندلسية:

لقد كان كتاب سيبويه ولا يزال المعين الذي لا ينضب، الذي تدارسه النحاة وأكبوا عليه تفحيصا وتمحيصا، وكان نحاة الأندلس كغيرهم ممن سبقوهم يدورون في فلك قرآن النحو (كتاب سيبويه) وكل ما يقال عن مذهبهم إنما هي آراء اجتهدوا فيها فلم يخرجوا عما جاء به الخليل وسيبويه، فهل تعتبر الأندلس مدرسة قائمة بذاتها في النحو العربي؟

وإجابة عن هذا السؤال فإننا نجد من أثبت المذهب الأندلسي واعترف به أمثال أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ) وابن خلدون، والمقري، على أن هناك من نفى وجوده، وشكك فيه، من المحدثين في مقال نشروه، اعتمدوا فيه على مجموعة من النقاط لعضد فكرتهم وهي:

1- أن علما هذا المذهب –ابن مالك وأبو حيان– قد غادرا الأندلس منذ زمن مبكر حيث رحل الأول لدمشق والثاني لمصر، فكان عطاؤهما خارج الأندلس.

2- يقال أن أهم سمة للمذهب الأندلسي هي الاستشهاد بالحديث فطرح هذه القضية بالأندلس لا يجعلهم يستحقون اسم المدرسة لأن القضية مشرقية مطروحة قبلا.

3- أن فكرة إبطال القياس التي جاء بها الأندلسيون لم تستطع الصمود بل ماتت في مهدها.

أنه ليست هناك سمات بارزة تخول وجود مدرسة (الزمان–المكان–المنهج–المصطلح–الإعلام–التجديد) فالتسمية بهذا جغرافية سايرت غيرها كالبصرية والكوفية.

بداية ظهور المذهب الأندلسي:

تعددت الآراء في تحديد بداية ظهور المذهب الأندلسي فمنهم من قال أنه ظهر في النصف الأول من القرن الخامس الهجري وهذا ما نجده عند صاحب النشأة، ومنهم من قال في النصف الثاني من القرن الخامس وهذا رأي صاحب المدارس النحوية، ومنهم من رأى أنه ظهر خلال القرن السادس وهو صاحب نفح الطيب، أما عبد القادر رحيم فيرى أنه بدأ مع كتاب الواضح في العربية أي في القرن الرابع الهجري مع الزبيدي (ت 379هـ) وازدهر في النصف الثاني من القرن السادس هجري، واكتمل في القرن السابع هجري.

أعلام المذهب الأندلسي:

يرى صاحب المدارس النحوية أن: «أول نحاة الأندلس بالمعنى الدقيق لكلمة نحوي جودي بن عثمان المورورري الذي رحل إلى المشرق وتتلمذ للكسائي والفراء، وهو أول من أدخل إلى موطنه كتب الكوفيين، وأول من صنف به في النحو، ومازال يدرسه لطلابه حتى توفي سنة 198هـ وكان يعاصره أبو عبد الله محمد بن عبد الله الذي رحل مثله إلى المشرق، وأخذ عن عثمان بن سعيد المصري، المعروف باسم ورش، قراءته، وأدخلها إلى الأندلس وكان بصيرا بالعربية».[1]

أما في القرن الثالث الهجري فنجد **عبد الملك بن حبيب السلمي (ت 238هـ)** من مصنفاته كتاب في إعراب القرآن، كما يعنى في نفس القرن **مفرج بن مالك** النحوي بوضع شرح على كتاب الكسائي كما اشتهر من معاصريه **أبو بكر بن خاطب** النحوي المكفوف.

إن دراسة النحو في الأندلس وإن بدأت كوفية إلا أنها ما لبثت أن صارت بصرية إلا أن هناك من جمع بين دراسة المذهبين وتدريسهما **كابن القوطية**، و**أبو بكر الزبيدي (ت 379 هـ)** صاحب الواضح في العربية.

أما في القرن الخامس الهجري فنجد من يأخذ بالمذهب البغدادي في الاختيار من آراء البصريين والكوفيين، وأشهر هؤلاء **ابن سيدة الضرير (ت)** صاحب (المخصص) و(المحكم) و**الأعلم الشنتمري (476 هـ)** والذي كان أول من نادى بالعلل الثوان كما شرح كتاب (الجمل) للزجاجي البغدادي.

وبقي الحال على ما هو عليه بالأندلس إلا أن ظهرت دعوة هدم النحو القديم الموروث من سيبويه والخليل، والتي تزعمها **ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ)** فألف كتاب "الرد على النحاة" يريد به أن يرد نحو المشرق على المشرق فقد كان يرى أن النحو ليس حكرا على سيبويه، فقواعده ليست مقدسة لا تقبل النقد فيقول: «وإجماع النحاة ليس حجة علينا مهما اتفق البصريون والكوفيون على ذلك»[2].

---

[1]– المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص: 288–289.

[2]– الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، ط3، 1988، ص: 23.

لقد كانت دعوة ابن مضاء ثورة مدوية إلا أنها ما فتئت أن خمدت جذوتها وذهب صيتها وعاد الناس إلى كتاب سيبويه ينهلون منه.

6- المدرسة المغربية:

لقد وجد المذهب المغربي بجانب المذهب الأندلسي، ونازعه في الكثير من القضايا النحوية الهامة، بل إن هناك من يدمجه فيه.

إن معظم علماء المذهب المغربي –خاصة الأوائل– تتلمذوا في المشرق وبقوا هناك، مثل ابن معط الزواوي (ت 563هـ)، و الذي كان ميالا إلى الأثر والسماع في الفقه والنحو، وهو صاحب الألفية التي تتكون من 1020 بيتا تعليميا.

ومنهم من قصد الأندلس وتعلم وبقي هناك ومنهم من عاد إلى المغرب لتعليم ما تعلم في المشرق أو الأندلس مثل أبو عبد الله أحمد بن محمد بن داود الصنهاجي الفاسي (ت 723هـ) صاحب الأجرومية التي جاءت لتعليم النحو العربي على طريقة التلخيص النحوي القائم في المنظومات التعليمية.

وتتفق الكثير من المراجع على أن هذا المذهب:[1]

1-استمرار للمذهب الأندلسي، ويكونان معا مذهبا واحدا.

2- أن المغاربة كانت لهم متون

3- أن المغاربة كانت لهم شروح على أصول النحو، مثل: الشروح المقدمة لكتاب الجمل للزجاجي، وشروح التبصرة للصيمري، وشروح النظومات.

4-كانت للمغرب اجتهادات هامة، تقاس بمثيلاتها في الأندلس وأهم كتاب في هذا المجال مقدمة الجز ولي،وقد شرحها الشلوبين وهو رئيس مدرسة.

5-المغاربة كان لهم ضلع على مستوى التأليف لا على مستوى التنظيم، كما أنهم خلقوا ما يسمى بالفتاوى النحوية ولم يعمل بها أي مذهب سابق مثل فتاوى ابن أبي الربيع في (القوانين) و(البسيط في شرح الجمل)، كما يضاف إلى هذا اجتهادات النحو بين المتأخرين مثل المرابط الدلالي، في شرح كتاب التسهيل والمكودي ونظم مغني اللبيب في كتب الأعاريب للسلطان مولاي عبد الحفيظ.

---

[1]- في قضايا فقه اللغة العربية، صالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1925، ص: 172.

المبحث الثاني:

الخلاف النحوي أسبابه وتوجهاته

I- نشأة الخلاف النحوي :

الخلاف سمة العقل الإنساني، فقد وجد منذ وجود الإنسان، وظهر واضحا في الفقه في العلوم الإسلامية بين الأئمة، وتضافرت عوامل عديدة ساهمت في إشغال جذوته تتعلق بأمور الحياة وحاجاتها، وبهذا وجد الخلاف متسعا لينفذ منه.

وحال نشوء الخلاف النحوي مشابه كحال نشوء الخلاف الفقهي، وهذا ما دعا أبا البركات بن الأنبا ري ليقول في خطبة كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف : "فإن جماعة من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفقين المشتغلين علي بعلم العربية، بالمدرسة النظامية عمر الله مبانيها. سألوني أن ألخص لهم كتابا لطيفا، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعين وأبي حنفية، وليكون أول كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب، وألف على هذا الأسلوب"[1]

وبهذا وإن كان عمل ابن الأنباري في النحو إلا أنه كما يبدو جليا تقليد لكتب الفقه التي عنيت بالمسائل الخلافية، وذلك ما نلحظه من خلال استخدامه لهذه الألفاظ: الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفقهين، ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة فهذا يدلنا على وقوفه على الخلاف الفقهي.

ومن هذه المؤلفات في الفقه:

1- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي سعيد بن يحي النيسابوري (ت548 هـ)

2- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت 591 هـ).

3- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي المالكي الأندلسي(ت 543هـ).

4- الإنصاف فيما بين العلماء من الاختلاف، لابن عبد البر القرطبي (ت 463 هـ).

ومن الواضح أن أسماء هذه الكتب تحمل اسم كتاب الإنصاف الذي اختاره أبو البركات ليكون اسم كتابه في الخلاف النحوي مما يقوي العلاقة بين النشأتين وبين مدى إفادة ابن الأنبا ري من منهج ذلك العلم.

---

[1] – الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، إشراف : إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط 1 :1418 – 1998 ، ج 1، ص: 15.

II- أسباب الخلاف النحوي:

كثيرة هي الأسباب التي دفعت الفكر العربي للخلاف النحوي، ولعل من أهمها:

1- اختلاف المصادر التي اعتمدوا عليها:

تنوعت المصادر التي وضعت بين أيدي علماء النحو وتعددت خاصة بعد استكمال الفتوحات الإسلامية فوضعت بين أيديهم مصادر لم تتوافر في بيئاتهم

2- التفاوت في الإطلاع على النصوص وإمكانات كل عالم:

لكل عالم قدراته الخاصة في التحليل والاستنباط والتأويل وتقليب النصوص على وجوهها مما يجعل لكل واحد منهم أسلوبه المتميز عن غيره، الأمر الذي أدى إلى اتساع مواطن الخلاف بينهم.

3- الاتساع في الرواية والقياس:

فقد ظهرت في النحو مدارس عديدة كالمدرسة البصرية، الكوفية، البغدادية...الخ.

4- السياسة:

لعبت السياسة دورا فاعلا في نشوء الخلاف النحوي ولا أدل على ذلك من المسألة الزنبورية، فقد انتصر الكسائي على سيبويه بحكم نفوذه وسلطته فقد كان ذا خطوة لدى الرشيد وحاشيته.

5- الخلاف لمجرد الخلاف:

وذلك من باب خالف تعرف وتلك طبيعة النفس الإنسانية

6- غموض الموضوع في ذاته:

أي أن يكون الموضوع غامضا يحتمل أوجها كثيرة كالقول في رافع المضارع: أهو تجرده من الناصب والجازم ؟ أم حروف المضارعة؟ أم غير ذلك؟

و يضاف إلى ذلك الأسباب[1] الآتية:

- **الخروج على القاعدة:** القاعدة هي مجموعة من الأحكام استخلصت من الأنماط التركيبية التي تمثل النظام التركي للغة وهي عند النّحاة قسمان:

أ- الأول: متفق عليه عند الجمهور وهو ما بين على شواهد لاشك في أطرادها، ومن أمثلة ذلك قاعدة رفع الفاعل والمبتدأ والخبر، والمتلازم بين الموصول وصلته، والعامل والاستناد وغيره، كما أن ما يبني على المطرد ينقسم قسمين أيضا وذلك بحسب أصل الوضع وعدمه، أي أن هناك أصول وأخرى فروع؟، فمن النوع الأول أن يقابل مثلا أن الأصل في المفعول به التأخر عن فعله وهي قاعدة مبنية على أصل الوضع إلا أنه قد يخالف هذا الأمر شواهد مطردة أيضا، فيقدم المفعول به على فعله[2] لغاية بلاغية ومنه تولد قاعدة فرعية مبنية على المطرد خرج على الأصل الوضع تقول: يجوز تقديم المفعول به على الفعل.

ب- أما القسم الثاني: من القواعد فهو ما اختلاف فيه وقد شكل ملمحا بارزا من ملامح الخلاف النحوي والسبب في عدم الإجماع على هذه القواعد يعود إلى:

- اضطراب مفهوم المطرد عند النحاة أحيانا فهناك أنماط تركيبية يعتقد بعضهم أنها تطرد في الكلام شعراء ونثرا، فيجعل منها قاعدة يقيس عليها على حين يعتمد البعض الآخر أن هذه الأنماط لا تطرد في كلام العرب وبذلك لا يجوز التقعيد لها والقياس عليها ومن ذلك أسلوب القلب فقد أقر النحاة بجوازه في الكلام والشعر اعتمادا على فهم المعنى في حين ذهب نحاة الأندلس إلى أن هذا النمط غير مطرد ولا يجوز إلا في الشعر اضطرارا وبذلك لم يقيسوا تلك الأسباب التي وردت في القرآن الكريم عليه بل وجهوها وجهة أخرى[3]، فالنحاة لم يختلفوا ها هنا في التقعيد والقياس على المطرد وإنما اختلفوا في تحديد المطرد ونتيجة لذلك حدث الخلاف في التقعيد والقياس.

- المعيار الذي يتخذه النحوي للتقعيد، فهناك من يتشدد في المعاير ولا يقبل التقعيد إلا المطرد كالبصريين وهناك من يتوسع في المعيار فيتقبل التقعيد إلى ما لم يطرد كالكوفيين

---

[1] - ينظر: أسباب التعدد في التحليل النحوي، محمود حسن الجاسم، جامعة حلب ، كلية الآداب، مجلة مجمع اللغة الأردني، العدد : 66. http/www.alfasseh.com/vb.showthred.php?=116009

[2] - ينظر: الكتاب ، ج 1، ص:203.

[3] - ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص : 186- 187 .

فالمطرد في المنادى ألا يأتي معرفا بالألف واللام، بينما جاءت بعض الشواهد ودخلت أداة النداء فيها على ما عّرف بالألف واللام، فتناولها البصريّون بالتأويل والتقدير تماشيا مع قواعدهم المطردة أما الكوفيين فتمسّكوا بالظاهرة واعتبرا المعرف بالألف واللام هو المنادى بل جعلوا هذه الشواهد القليلة يقاس عليها[1] .

– **طبيعة اللغة:** تعتبر اللغة أهم الظواهر التي تعكس طبيعة الإنسان المعقدة فهي تطالعنا أحيانا بعناصر تركيبة محيرة لا نعرف لها وجه محدد، ولا يمكننا أن نجد لها أسبابا سوى طبيعة اللغة، كما قد تطالعنا اللغة بألفاظ لا يعرف أصلها إذ تحتمل أن تكون دخيلة كما تحتمل أن تكون عربية ومثال ذلك قوله تعالى: " وإسماعيل والسع ويونس ولوطا"[2] واختلف في اليسع أهو عربي أم لا ؟ فقيل أنه عربي، وبذلك تحتمل "أل" وجهين، فبعضهم يرى أنه مضارع يسمى به العلم ولا ضمير فيه، فأعرب ثم نكر وعرّف بـ "أل" وعلى هذا التفسير تكون "أل" زائدة غير لازمة[3]، وبعضهم الأخر يري أنه فعل مضارع سمي به العلم عن طريق النقل، كما في "يزيد" ثم أدخلت فيه (أل) زائدة شذوذا ولزمت كما لزمت في الآن "فأصبحت زائدة لازمة ومن قال أنه أعجمي رأى أن "أل" زائدة لازمة شذوذا لأن الأسماء الأعجمية لم يجئ منها شيء فيه "أل" التعريف.

– **المعنى:** تسهم عناصر معقدة في تشكيل المعنى لدى الملتقي، والملاحظ أن قسما منها نسبي يتفاوت ويختلف من إنسان لآخر، لأن المعنى يختلف باختلاف الناس من حيث الوضوح والغموض أو الاستحسان والاستهجان، أو ما يحدث من خلاف إلى تحديد المعنى، فالمقام مثلا عنصر أساسي من عناصر المعنى وغيابه يجعل المعنى الدلالي محتملا الأوجه كثيرة الأمر الذي يؤدي إلى تعدد فهم المعاني النحوية فيغشاها الغموض، وتتجلى أبرز حالاته في كتاب سيبويه، فمن ذلك أن يظهر الغموض في اضطراب الدلالة الاصطلاحية التي يريدها فعند وقوفه على الواو من قوله تعالى "ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنة نعاسا يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية"[4]، يقول

---

[1] – الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، ج1، ص: 335–340.

[2] – سورة الأنعام، الآية: 86.

[3] – البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، القاهرة، 1328هـ، ج4، ص 178

[4] – سورة آل عمران، الآية: 154.

سيبويه: "فإنما وجهوه على (أنه) يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال، كأنه قال: إذ طائفة في هذا (الحال) فإنما جعله وقتا ولم يرد أن يجعلها واو عطف وإنما هي واو الابتداء ولم يوضح سيبويه معنى الحالية للواو، فجاء تمثيله قلقا يحتمل غير وجه، فقوله :" وطائفة في هذه الحال" تجعل دلالة الحالية محتملة وقوله : "كأنه قال إذ طائفة في هذه الحال، فإنما جعله وقتا" يدل في ظاهره على أنها بمعنى إذ "الظرفية الزمانية، وقوله: "'ولم يرد أن يجعلها واو عطف وإنما هي واو الابتداء يجعلها تحتمل الاستئناف لتكون في بداية جملة لذلك اختلف النحاة في الدلالة الاصطلاحية التي يريدها سيبويه لهذه الواو، فعن مكي أنها واو الابتداء، وعن ابن هشام أنها واو الحال.

– **الاجتهاد:** يختلف الاجتهاد في القضايا النحوية من نحوي لآخر وذلك تبعا للرصيد المعرفي وانتماؤه لمدرسة دون غيرها، وقد يكون ما أضيف بالاجتهاد قويا فيلغي ما تقدم أو بضعفه أو أن لا يختلف عما قبله من حيث القوة والضعف أو أن يكون ضعيفا فما يلبث أن يتلاشي بالنسيان، وأغلب القضايا التي تقبل الإضافة بالاجتهاد هي تلك التي خرجت عن القاعدة أو التي تعدد فهم معناها ومثال ذلك ما قاله أبو البقاء العكبري في "أي" الاستفهام من قوله تعالى : " وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون"[1]

ف "أي" في الآية الكريمة اسم استفهام في موضع المفعول المطلق المقدم على فعله "ينقلب"، وقُدّم، لأنه اسم استفهام، والاستفهام له الصدارة، غير أن أبا البقاء لم ير ذلك إذ يروى عنه أن: أي: اسم استفهام، وهي صفة لمصدر مقدر، أي ينقلبون انقلابا أي منقلب وما ذهب إليه غير صحيح لأن "أي" إذا كانت استفهامية لا يوصف بها فتلك التي يوصف بها قسما برأسه، تخلف من حيث الموقع والوظيفة عن الاستفهامية والشرطية والموصولة ومنه يتلاشى هذا الاجتهاد ويبقى الرأي الأول سائدا يقال فيما لا يحتمل التعدد.

– **عدم تقييد العلة**[2] : يرى حسن خمس سعيد الملخ صاحب نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين أن الخلاف النحوي في وجه من وجوهه ناتج عن عدم تقييد

---

[1] – سورة الشعراء، الآية: 227.

[2] – ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي بن القدماء والمحدثين، حسن خميس سعيد الملخ، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2000م، ص: 67.

العلة، فعلل النحاة متقاربة في المسألة الواحدة، ولكن اختلاف الشواهد المسموعة عن العرب أشعل جذوة الخلاف والخلاف بين النحاة أعم منه عند العرب لأنهم "اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه، كما اختلفوا أيضا فيما اختلفت العرب فيه، وكل ذهب مذهبا، وإن كان بعضه قويا، وبعضه ضعيفا".[1]

-كتب في الخلاف النحوي: هناك نحويون أسهموا في التأليف في مسائل الخلاف[2]، منهم من هم أسبق زمنا من ابن الأنبا ري، نذكر منهم:

- ثعلب (ت294 هـ) وكتابه " اختلاف النحويين"[3]

- أحمد بن جعفر الدّينوري أبو علي وكتابه" المهذّب"[4]

-ابن كيسان محمّد بن أحمد بن إبراهيم أبو الحسن (ت 299 هـ) وكتابه " المسائل على مذهب النحويين ما اختلف فيه البصريون والكوفيون"[5]

-ابن النحّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي أبو جعفر النحوي المصري (ت 338 هـ) وكتابه "المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين"[6]

- ابن درستويه أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه (ت347 هـ) وكتابه" الرد على المفضل في الرد على الخليل"[7].

-عبيد الله الأزدي، عبيد الله بن محمد بن جعفر بن محمد الأزدي (ت 348هـ) وكتابه" كتاب الاختلاف"[8]

- الرماني علي بن عيسى بن علي بن عبد أبو الحسن، وكان يعرف بالإخشيدي والورّاق وكتابه" الخلاف بين النحويين"[1]

---

[1] – الخصائص لابن جني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1424هـ-2003م، ج1، ص: 152.

[2]– ينظر: مقدمة التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين، للعكبري، تحقيق: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م، ص: 77.

[3]– ينظر: البغية، ج1، ص:397.

[4]– ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 301.

[5] – ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 19.

[6] – ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 362.

[7] – ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص:36.

[8] – ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص:128.

– الرازي، أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب، أبو الحسن اللّغوي القزويني (ت 395 هـ) ، وكتابه " الخلاف بين النحويين"[2]

–الأصفهاني علي بن الحسن الصفدي الفاسي أبو الحسن (مات بعد ستمائة)[3]

– ابن الفرس، عبد المنعم بن محمد بن عبد الرّحيم الخزرجي، يعرف بابن الفرس الغرناطي (ت 599هـ) وكتابه" المسائل التي اختلف فيها النحويون من أهل البصرة والكوفة"[4]

–أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسن بن عبد الله بن الحسين الإمام محب الدين أبو البقاء العكبري البغدادي الضرير النحوي الحنبلي (ت 616 هـ) وكتابه" التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين" ويسمى ب"التعليق في الخلاف"[5]

–ابن المناصب: إبراهيم بن عيسى بن محمد بن أصبغ، أبو إسحاق القرطبي الأزدي المعروف بابن المناصب (ت627 هـ) يقول عنه السيوطي: " شيخ العربية، وواحد زمانه بإفريقيا، أملى على قول سيبويه: هذا باب ما الكلم من العربية عشرين كراسا"[6]

ابن عدلان الموصلي: علي بن عدلان بن حماد بن علي الإمام عفيف الدين أبو الحسن الموصلي النحوي المترجم

–الأصفهاني، محمد بن محمود بن محمد بن عبد الكافي، شمس الدين الأصفهاني (ت 678 هـ) وكتابه "الخلاف والمنطق"[7].

– ابن إيَاز الحسين بن بدر بن إيَاز بن عبد الله أبو محمد العلامة جمال الدين (ت 681 هـ) وكتابه "الإسعاف في مسائل الخلاف"[8]

---

[1] – ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1406هـ–1986م، ج2، ص: 295.

[2] – ينظر: البغية، ج1، ص: 352.

[3] – ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص:160.

[4] –ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، للحكم ابن قاسم المرادي، تحقيق: فجر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل، دار الكتب العلمية، بيرون، لبنان،ط1، 1413هـ–1992م، ص: 427.

[5] – ينظر: البغية، ج2، ص: 39.

[6] – ينظر: المصدر السابق، ج1، ص: 421

[7] – ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 240.

[8] – ينظر: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لإبن الأنباري، تحقيق: رمضان عبد التواب، دار الكتب، 1970م، ص: 68.

– يوسف الكوراني الكردي (ت 768 هـ) وكتابه " الذهب المذاب في مذاهب النحاة"[1].

– لمجهول، كتاب "ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة" وهو لأحد علماء اليمن، ومنه نسخة في مختلف شهيد علي باشا[2].

[1] – ينظر: البغية، ج1، ص: 544.

[2] – ينظر: مقدمة التبيين، ص: 82.

المبحث الثالث:

الاحتجاج للخلاف النحوي

معنى الاحتجاج وتسمياته:

جاء في اللسان: "الحجّة: البرهان، وقيل: الحجّة: ما دوفع به الخصم، وقال الأزهري: ومن أمثالا العرب: لجّ فحج، معناه لج فغلب من لاجه بحججه، يقال حاججته أحاجّه حجاجا ومحاجّة حتى حججته أي غلبته بالحجج التي أدليت به والحجّة: الوجه الذي يكون به الظّفر عند الخصومة"[1]

وفي التعريفات للشريف الجرجاني (ت 816هـ): الحجة ما دل به على صحّة الدعوة[2] ومنه فالاحتجاج هو : "إقامة الحجة"[3] .

و قال الأزهري:" الحجّة الوجه الذي يكون به الظّفر عند الخصومة و هو رجل محجاج أي جدل... و التّحاج: التخاصم، و جمع الحجّة: حجج و حجاج ... و احتجّ بالشئ: اتّخذه حجة. وقال أيضا: إنّما سمّيت حجّة لأنها تحج أي تقصد لأن القصد لها و إليها... و الحجة الدّليل و البرهان"[4].

أمّا اصطلاحا فهو" إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صحّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة"[5].

أغراض الاحتجاج[6] :

الاحتجاج نوعان:

الأول: لفظي إذ يستعمل لإثبات صحة استعمال تركيب أو لفظ وما يتبع ذلك من قواعد في علم اللغة والنحو والصرف.

الثاني: معنوي إذ يستعمل لإثبات معنى كلمة ما وما يتبع ذلك من قواعد بلاغية في علم المعاني والبيان والبديع وقد تشدد علماء اللغة والنحو في شروط قبول الشاهد اللغوي للغرض

---

[1] – لسان العرب لابن منظور،تحقيق: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003، مادة (ح.ج.ج)، ج3، ص:53.

[2] – التعريفات الشريف الجرجاني، تحقيق: مصطفى أبو يعقوب، مؤسسة الحسن، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1427هـ–2006م، ص: 82.

[3] – المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربي بالقاهرة، دار الدعوة اسطنبول، ط2، مادة (ح.ج.ج.)، ص 156.

[4] – لسان العرب لابن منظور، مادة (ح.ج.ج)، ج2، ص:257 ، 259 ، 260.

[5] – في أصول النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط3، 1383هـ–1964م، ص:6.

[6]– ينظر مقال بعنوان" الاحتجاج اللغوي" لـ على موسى الكعبي. http/www.hadith.net/09 002.htM

الأول من الاحتجاج وبذلك لم يجوزوا الاستشهاد على اللغة والنحو والصرف إلا بكلام من يوثق بفصاحتهم من العرب الخلّص وحدّدوا ذلك ضمن عصر معين وقبائل معينة تدخل ضمن دائرة الاحتجاج.

أما عن الغرض الثاني من الاحتجاج فقد جوزوا الاستشهاد عليه بكلام المولدين وغيرهم من المتأخرين عن عصر الاحتجاج، فقد احتج المبرد بشعر أبي تمام (ت 231 هـ)، واحتج ابن جني بشعر المتنبي (ت 354 هـ) وقال : إن المعاني يتناهبها المولودون، كما يتناهبها المتقدمون، كما استشهد الزمخشري بشعر المتنبي والبحتري (ت 254 هـ) وأبي نواس (ت 198 هـ) وأبي العلاء المعري (ت 449هـ).

دائرة الاحتجاج اللغوي:

وضع علماء اللغة حدودا زمانية ومكانية لقبول الشاهد اللغوي، مشترطين في ذلك سلامة لغة المحتج به وعدم فسادها كي تتاح لهم فرصة التمييز بين الدخيل والأصيل والمطرد والشاذ، والمستعمل والمهمل، فمن حيث الدائرة الزمانية، لم يقبلوا من الشواهد الشعرية والنثرية إلا ما كان منتميا للعصر الجاهلي حتى منتصف القرن الثاني الهجري وبذلك فقد قسموا الشعراء إلى طبقات أربع تخضع للترتيب الزماني وهي:

أولا: طبقة شعراء الجاهلين كامرئ القيس والأعشى.

الثانية: طبقة المخضرمين وهم الذين أدركوا الجاهلية والسلام كلبيد وحسان

الثالثة: طبقة الإسلاميين المتقدمين أو من عاشوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق

الرابعة: طبقة المولدين أو المحدثين، كبشّار بن برد، وأبي نواس.

فقد أجمع العلماء على صحة الاستشهاد بشعرهم في منتصف القرن الثاني الهجري وجعلوا إبراهيم بن هرمة (ت بعد 150 هـ) أخر الشعراء الإسلاميين المجتمع بشعرهم. بينما اقتصر بعض العلماء أمثال أبوعمرو بن العلاء على الأخذ من الجامعين والمخضرمين دون غيرهما

أما الطبقة الرابعة من الشعراء فلا يحتج بكلامهم للغرض اللفظي مطلقا، وجعلوا بشار بن برد (ت 167 هـ) كرأس المحدثين غير المحتج بكلامهم، وعللوا استشهاد سيبويه ببعض شعره اتقاء لهجائه.

أما من حيث الدائرة المكانية أو القبائل التي أخذوا عنها فقد اختلفت درجاتها في الاحتجاج بحسب قربها أو بعدها من الاختلاط بالأمم المجاورة فاعتمدوا كلام القبائل الواقعة

في قلب الجزيرة العربية، ورفضوا كلام القبائل الواقعة على الساحل أو الحواضر، وقد صنف الفارابي في (الاحتجاج) فذكر أن أفصح العرب قريش ويليهم قيس، وتميم وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم.

ومنه فقد استثنوا قبائل تغلب، النمر، ولخم وجذام، قضاعة، غسان، وإياد، وبكر، وعبد القيس، وأزد عمان.

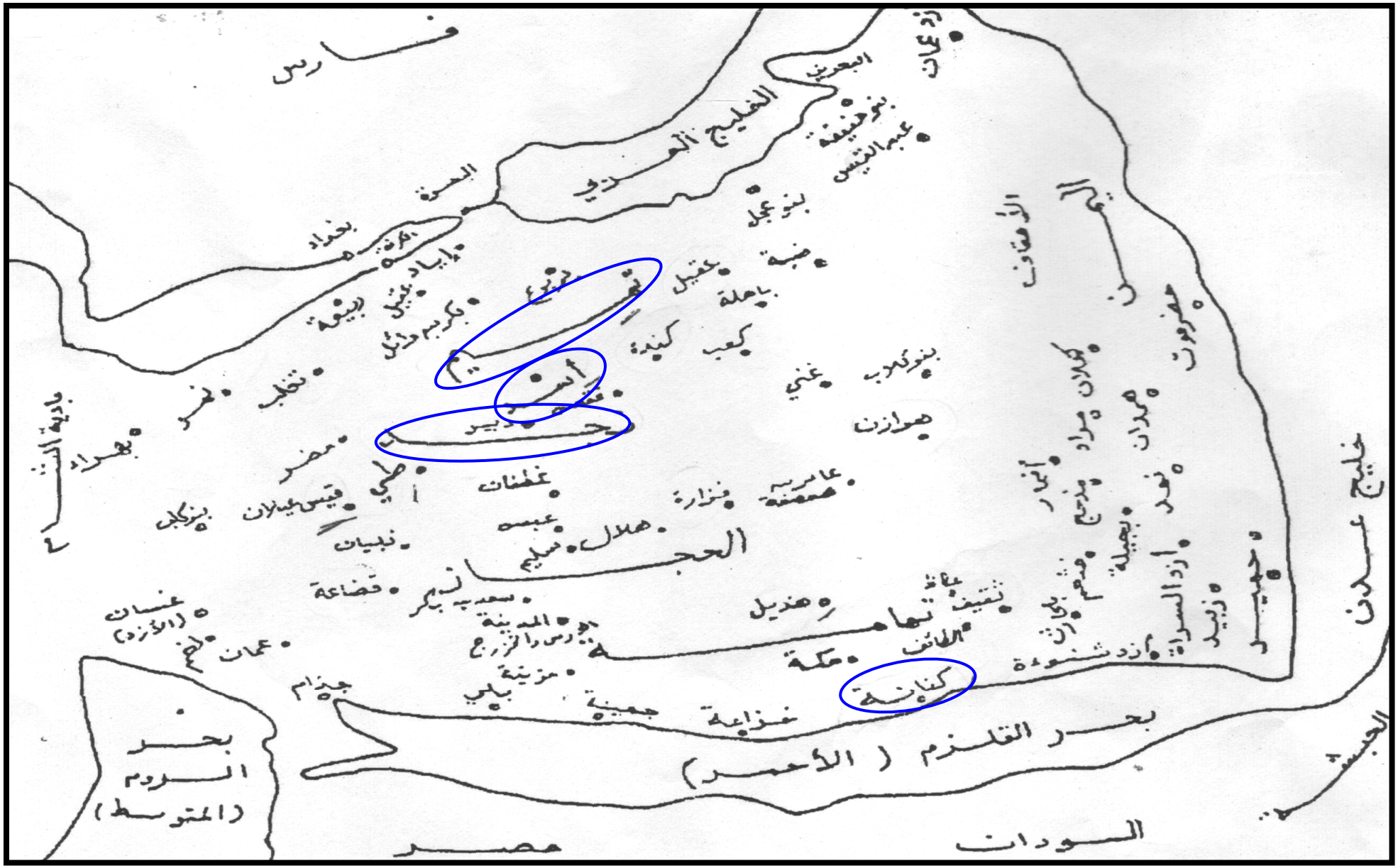

خريطة توضح أهم القبائل العربية المحتج بلغتهم

العلة النحوية:

تعد العلة النحوية أحد مرتكزات وأسس احتجاج النحوي عند النحاة

1- مفهومها:

التعليل في عمومه بيان علة الشيء، وتقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر ويطلق على ما يستدل فيه من العلة على المعلول[1]، والتعليل في النحو تفسير اقتراني يبين علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامة، ومنه فالعلة النحوية يراد بها تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما ورائها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه.

2- أنواع العلة النحوية:

تنقسم العلة النحوية إلى قسمين: علة موجبة وعلة مجوّزة

2-أ- العلة الموجبة: وهي العلل التي تفسر حكما نحويا واحدا، أو حالة تركيبية واحدة ثبت كل منها بالسماع عن العرب ولا مناص للخروج من القاعدة النحوية فيها، فالعلة التي تذهب إلى أن الفاعل مرفوع لأنه فاعل، علة موجبة، لأنه لا يجوز للمتكلم الخروج عن حكمها فينصب الفاعل أو يجره[2] .

2-ب- العلة المجوّزة: هي العلل التي تجيز للمتكلم أن يجعل اللفظ أو التركيب على صورة ما وأن يجعله على صورة أخرى.

3- أصناف العلل التي انفرد بها النحاة:

اختلف النحاة في تصنيف العلة النحوية فقد قسمها الزجاجي إلى أقسام ثلاثة :

أ- علل تعليمية: وهي التي تعرف باستقراء كلام العرب، كعلة رفع الفاعل لأنه فاعل ونصب المفعول به لأنه مفعول به.

ب- علل قياسية: وذلك كقياس عمل (إنّ) على عمل الفعل، فـ (إنّ) تنصب ثم ترفع قياسا على عمل الفعل في نصبه للمفعول المقدم ورفعه للفاعل المؤخر.

---

[1] ينظر: الكليات للكفوي، قابله ووضع فهارسه عندنا، درويش ومحمد المصري، ط2، مؤسسة الرسالة بيروت، 1993م، ص 439، 440.

[2]- ينظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، أحمد سليمان ياقوت، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983 ص: 174.

ج- علل جدلية: وذلك كالسؤال عن أوجه الشبه بين (إنّ) والفعل الذي ضارعته في العمل وبأي فعل من الأفعال شبهت، ولم شبهت بالفعل الذي قدم مفعوله على فاعله ؟ ...إلى غيرها من الأسئلة الجدلية.

مرتكزات العلة النحوية:[1]

وهي الأسباب التي علل بها النحاة ظواهر اللغة ونذكر منها :

1- **إيثار الخفة:** وهي من أكثر العلل دورانا في كتب النحاة، فاللغة العربية بطبيعتها تميل إلى الخفة في الكلام، ولذلك فقد علل النحاة كثيرا من الظواهر الصرفية والنحوية بهذه العلة ومن ذلك قول العرب في موزان وموقات : ميزان وميقات فجعلوا الواو ياء في الكلمتين وعلة ذلك استثقالهم لفظ الواو الساكنة في وسط الكلمة بعد كسرة، فبذلك وضعوا حرفا جانس الكسرة وهو الياء.

2- **كثرة الاستعمال:** وفحوى هذه العلة أن التراكيب اللغوية إذا كثر استعمالها دخلها من التغيير ما لم يدخل غيرها حيث يقول سيبويه "إنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج" فكثرة استعمال التركيب يجعله مفهوما لذلك قد يحذف ما يمكن الاستغناء عنه كحذف الفعلين في قولهم: مرحبا، أهلا أي نزلت مرحبا، ولقيت أهلا.

3- **العلة القياسية:** ومن ذلك أنهم عللوا بناء اسم "لا" النافية للجنس قياسا على الأسماء المركبة تركيبا مزجيا .

4- **طول الكلام:** ومن ذلك قولهم : أعرف الذي في يدك، فقد حذفوا من صلة الموصول صدرها وكان الأصل: الذي استقر في يدك فجاز الحذف هنا لأن صلة الموصول طويلة.

5- **الالتباس:** وعلة دفع الالتباس كقولهم: يااللأقوياء للضعفاء، فتفتح لام الجر التي دخلت على (الأقوياء) مع أنها يجب أن تكون مجرورة لمباشرتها الاسم الظاهر، ولا تفتح إلا مع الضمائر وعلة فتحها دفع الالتباس، ففتحها يميز المستغاث من المستغاث منه أو له.

---

[1] – ينظر: نظرية التعليل النحو العربي، ص: 206 وما بعدها

خلاصة الفصل الأول:

– حاولنا في بداية بحثنا هذا التعرف على الاحتجاج النحوي فكان لزاما علينا التطرف إلى الخلاف النحوي ومعرفة أسبابه توجهاته، والمذاهب التي عنيت به، ومن جملة النتائج المتوصل إليها هاهنا: ما يلي:

1– لقد كان البصرة حق الريادة والسبق في وضع النحو، إذ تطورت مسائلة ونضجت علله على يد الخليل وتلميذه سيبويه من البصريين.

2– تميز النحاة البصريون بالميل إلى الفلسفة والمنطق والقياس واشترطوا انتماء شواهدهم إلى زمن الاستشهاد (القرن 4 هـ في البوادي و 2 هـ في الحواضر).

3– تميز المذهب الكوفي بالاتساع في الرواية والنقل والقياس وبمخالفته لمصطلحات المذهب البصري.

4– نشأ المذهب البغدادي بغية انتقاء الجيد والمستحسن من المذهبين البصري والكوفي والإفادة من كليهما.

5– نحت المدرسة المصرية منحى البغداديين من خلال التوفيق بين المذهبين العتيدين إلا أنها أدخلت طورا من التجديد مما يظهر جليا في مؤلفات نحاتها كابن هشام.

6– بدأت الدراسة النحوية في الأندلس كوفية ثم ما فتئت أن صارت بصرية كما ظهرت دعوة هدم النحو القديم بزعامة ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) والتي لم تصمد طويلا.

7– يعد المذهب المغربي استمرار للمذهب الأندلسي إلا أن لزعمائه اجتهادات هامة خاصة على مستوى التأليف.

8– نشأ الخلاف النحوي متأثرا بالخلاف الفقهي، وقد ساهمت أسباب عدة في إشعال جذوته

9– ظهرت فيه مؤلفات كثيرة، أغلبها مفقودة.

10– ظهر الاحتجاج النحوي باتساع هوة الخلاف بين المذاهب النحوية وقد اشترط النحاة حدودا زمانية ومكانية لقبول الشواهد المحتج بها، فمن حيث الدائرة المكانية فقد أخذوا عن القبائل الواقعة في قلب الجزيرة العربية وعن الدائرة الزمانية فقد حدد زمن الاحتجاج بالقرن الثاني للهجرة في الحواضر والرابع في البوادي.

الفصل الثاني:

منهج النحويين في الاحتجاج النحوي

المبحث الأول: التعريف بالمنهج وأنواعه

المبحث الثاني: منهج النحويين في الاحتجاج

عند سيبويه في الكتاب

عند ابن السراج في الأصول

عند ابن جني في الخصائص

عند ابن يعيش في شرح المفصل

عند الأعلم الشنتمري في تحصيل عين الذهب

عند ابن هشام في المغني

عند السيوطي في الاقتراح

المبحث الأول:

التعريف بالمنهج وأنواعه

تعريف المنهج وأنواعه:

1- تعريفه:

لغة: جاء في لسان العرب: مادة (ن،هـ، ج):

نهج: طريق نَهْجُ: بَيّن واضح وهو النَّهج، قال أبو كبير:

فأجزته بأقل تحسب أثره نهجا إبان بذي فريغ مخرف[1].

ومنهج الطريق: وَضَحُه، والمنهج: كالمنهج، وفي التنزيل: ((لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا))، والمنهاج: الطريق الواضح، والمنهج: الطريق المستقيم[2].

اصطلاحا: هو الطريق التي يصل بها الإنسان إلى الحقيقة في جملة خطوات مترابطة يحكمه العقل للوصول إلى الحقيقة، وهو جزء جوهري في العلم.

2- أنواع المناهج[3]:

شهدت الدراسات اللغوية تطورا كبيرا بحلول القرن التاسع عشر حيث عرفت أربعة مناهج وهي:

- المنهج الوصفي. - المنهج التاريخي
- المنهج المقارن. - المنهج التقابلي.

2-1- المنهج الوصفي:

يقوم هذا المنهج على النظر إلى اللغة نظرة وصفية تعتمد على الملاحظة المباشرة للظواهر اللغوية الموجودة بالفعل، ولا تهدف من ذلك إلى وضع قواعد تفرضها على المتكلمين باللغة، يقول دي سوسير: "إن موضوع الدراسة اللغوية الوحيد والحقيقي هو اللغة، التي ينظر إليها كواقع قائم بذاته يبحث فيها لذاتها"[4]

وابتعد بذلك عن النظر في اللغات من وجهة النظر التاريخية أو المقارنة.

---

[1] – البيت لأبي كبير الهذلي في لسان العرب، ص: 445.

[2] – لسان العرب، (ن.هـ.ج)، ص: 446.

[3] – ينظر: محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، بوقرة نعمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 9-10-11.

[4] – ينظر: محضرات في اللسانيات العامة، لدي سوسير، ص: 43 – 317.

والوصفيون لم يقتفوا أثر القواعد النحوية التقليدية القديمة لأنها تأسست على لغات قديمة لم تعد مستعملة، وقد اعتمد أصحاب الدراسة الوصفية على الصورة المكتوبة للغة أساسا في البحث[1].

2-2- المنهج التاريخي:

تتطلب الدراسة اللغوية التاريخية دراسة المراحل المختلفة التي مر بها تاريخ اللغة دراسة وصفية، فالمنهج التاريخي يعنى بالتغير الدلالي للغة ومراحل تطور لغة واحدة أو مجموعة من اللغات عبر مسيرتها وأهم الأسس التي قوم عليها هذا المنهج في التحليل هو مفهوم الحركة أو الفاعلية المستمرة.

2-3- المنهج المقارن:

يدرس المنهج المقارن الظواهر المشتركة بين اللغات والتي بينها علاقة قرابة (أي التي تنتمي إلى أصل واحد) والهدف من هاته الدراسة المقارنة هو التوصل إلى إعادة بناء هذا الأصل المشرك، وكذا التوصل إلى التغيرات التي وقعت أثناء تلك المراحل.

2-4- المنهج التقابلي:

ظهر هذا المنهج لأغراض تعليمية تطبيقية بحتة في مجال تعليم اللغات لذا لا تميز الدراسة التقابلية بين اختلافات القرابة بين اللغات على عكس المنهج المقارن، على أن المنهج التقابلي يعنى بدراسة الفروق اللسانية متعددة المستوى بين اللغة الفصحى واللهجات قصد الوقوف على سبيل تيسير اللغة.

إلا أننا سنخرج في بحثنا هذا عن هاته المفاهيم والأنواع إلى مفهوم آخر للمنهج ندرج ضمنه أهم الأسس المعتمدة في الاحتجاج لدى النحاة من استشهاد، قياس، تعليل، نقل، وترجيح

[1] – المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث، لرمضان عبد التواب، القاهرة، 1985، ص: 135.

المبحث الثاني

منهج النحويين في الاحتجاج

الأسس المعتمدة في الاحتجاج عند النحاة (من ق 2 إلى ق 10 هـ)

رأينا فيما سبق أن الاحتجاج النحوي قد نال الخطوة العالية والمكانة المتميزة من الاهتمام والعناية لدى النحاة واللغويين لذلك كثرت حوله المؤلفات واختلفت الأسس والركائز التي اعتمدها كل نحوى عن غيره، فبين استشهاد واستطراد وبين شرح ونقل، وبين تحليل وتعليل وقياس وترجيح، اختلفت رؤى النحاة وآرائهم، فراح كل يدلي بدلوه.

وفي بحثنا هذا سنعرض للأسس التي اعتمدها النحاة في الاحتجاج ابتداء من القرن الثاني للهجرة إلى غاية القرن العاشر للهجرة، من خلال ثلة من النحاة المشهورين بمؤلفاتهم في هذا المجال، وقد تطرقنا لكل واحد منهم وفقا للترتيب الزمني.

1- عند سيبويه (ت 180 هـ) :

إن الشواهد لهي الأدلة القاطعة على سلامة اللغة وصحة التراكيب النحوية والصرفية وقد كان كتاب سيبويه خير مثال عن المصنفات النحوية التي حوت كما هائلا من الشواهد والأمثلة فهو ذلك " السفر العظيم الذي تركه العالم الخليل بساحة الخلود أثرا وأرسله مع الأيام ذكراً، وادخره للعربية كنزًا وندبه في العالمين شاهدا على براعته فيها ونفاذه إلى أسرارها، وإمامته في الإشتراع لها، وضبطه لأصولها، على نحو يعز نظيره في الأولين والآخرين"[1]، لقد ترك سيبويه كتابه هذا دون تسمية، إذ ربما كان على نية العودة إليه، لكنه أعجل عن ذلك، إذ وافته المنية وهو في ريعان شبابه، فاحتضر في الثانية والثلاثين من عمره، فلم يتمكن من إعادة النظر في كتابه ولا إتمامه، إذ لم يضع له مقدمة ولم ينهه بخاتمة كما هو متعارف عليه، فهو يبدؤه فجأة بقوله " هذا باب علم الكلم من العربية"، وينتهي مبتورا بقوله "ومثل هذا قول بعضهم : (علماء بنو فلان) فحذف اللام، ويريد على الماء بنو فلان وهي عربية " .

وإن كان القدر قد

حرم سيبويه من أن يضع لكتابه اسما يعرف به إلا أن العلماء من بعده أطلقوا عليه اسما لا يضاهيه اسم قبله ولا بعده ألا وهو (الكتاب) فكأنما هو الجامع الشامل الكامل، وقد اشتمل

---

[1]- النحو العربي، ص : 210.

على كمّ هائل من الشواهد التي تتوزع بين القرآن الكريم ونصوص الشعر والرجز، كما حوى فيضا غزيرا من المفردات والأساليب العربية.

أ- الاستشهاد :

يعتبر الاستشهاد أيا كان مصدره سواء كان بالقرآن الكريم أو الحديث الشريف أو بكلام العرب شعراء ونثرا – أحد الأسس التي يقوم عليها الاحتجاج النحوي والذي عول عليه النحاة كثيرا ويعد سيبويه ممن أولوا الاستشهاد حقه واعتمدوا عليه كسبيل لإرساء القواعد النحوية وإثباتها.

فعن استشهاده بالذكر الحكيم والذي يمثل أوثق نص لغوي في العربية، كما يمثل اللغة المثالية الرفيعة التي فهمها الأسدي والتميمي والقرشي يقول صاحب الخزانة: "فكلامه – عز اسمه – أفصح كلام وأبلغه ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه كما بينه ابن جني في أول كتابه (المحتسب) وأجاد القول فيه"[1]

اتخذ سيبويه منهجا واضحا في تعامله مع الشواهد إذ يروي بعضها أو بنسب الوجه فيها إلى أشياخه فيقول مثلا في (باب ما يختار فيه إعمال الفعل ممل يكون في المبتدأ مبيت عليه الفعل (: "وذلك قولك : أريت زيدا وعمرا كلمته ... مثل ذلك قوله عز وجل : "يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما"[2] ومثله قوله: "فريقا هدى وفريق حق عليهم الضلالة"[3]

فالشاهد في الآية الأولى هو اختيار النص فكلمة "الظالمين مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل (أعد) وتقديره (عذب الظالمين)، وقد عطفت هذه الجملة على جملة "يدخل من يشاء في رحمته" وأما في الآية الثانية فالشاهد هو اختيار النصب في (فريقا) الثانية على أنها مفعول به لفعل محذوف تقديره "أضل" يفسره ما بعده (حق عليهم الضلالة) وسبب اختيار النصب العطف على جملة فعلية (فريقا هدى).

---

[1]– خزانة الأدب ولب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طريفي وايميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ-1998، ج1، ص: 9.

[2]– سورة الإنسان، الآية: 31.

[3]– سورة الأعراف ، الآية: 30 .

وقد بلغ عدد الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه 460 شاهدا، ولعل ذلك خير دليل على أنه كان يحفظ القرآن واللغة كما يدل تحليله للنص القرآني المستشهد به وتوظيفه له في إرساء القواعد النحوية على قدرته وبراعته.

ولم يقتصر سيبويه في استشهاده على القرآن الكريم بل تعداه إلى أشعار العرب ونثرهم فعن الشواهد الشعرية فقد استقطب اهتمام النحاة منذ القدم، فشواهد سيبويه قامت حولها دراسات لشرحها وتحليلها وظهرت بذلك مؤلفات وفي مقدمتها شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ومن أمثلة شواهد الشعرية قوله في (باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع)[1]: "وذلك قولك : هذا ضارب زيد غدا ، فمعناه وعلمه: هذا يضرب زيدا غدا ... ومما جاء في الشعر منونا من هذا الباب قوله[2] :

أنـي بحبك واصلٌ حبلـي وبـريش نبلـك رائشٌ نبلي

والشاهد هنا تنوين كل من (واصل ورائش) ونصب ما بعدهما تشبيها بالفعل المضارع فهما في معناه ومن لفظه، فجر مجراه في العمل.

أما ما جاء في الشعر غير منون فمنه قوله الفرزدق:

أتاني على القعساء عادل وطبه برجلي لئيم واستِ عبد تعادلـه

والشاهد هنا حذف التنوين من "عادل" وإضافته إلى ما بعده "وطبه" استخفافا أما عن شواهد سيبويه النثرية فقد اشتملت على الأمثال العربية وعبارات أثرت عن العرب، ومفردات وردت في الاستعمال العربي الفصيح فمما استشهد به سيبويه من الأمثال العربية مفسرا النصب في لفظتي "ضبعا" و "ذئبا" قول العرب:

اللهم ضبعا وذئبا : حيث يقول سيبويه في هذا (بابا ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل): "من ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم : (اللهم ضبعا وذئبا) إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل.

وإذا سألتهم ما يعنون قالوا: اللهم اجمع أو اجعل فيها ضباعا وذئبا، وكلهم يفسر ما ينوي"[3]

---

[1]– الكتاب، ج1، ص: 164.

[2]– البيت لامرئ القيس في ديوانه، دار صادر، بيروت، لبنان، ص: 239.

[3]– الكتاب :ج1 ، ص : 255.

أما شواهده من المفردات، فمنها العربية، ومنها الأعجمية: ويكثر ورود هذه المفردات في أبواب الصرف ومثال ذلك: قوله في (باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل)[1] : "ويكون على (إفعيل) في الاسم والصفة: فالأسماء نحو/ اخريط ، واسليح، وإكليل، والصفة نحو: إصليت، وإجفيل واخليج والإخليج الناقة المختلجة أمها"

التعليـل:

يعتمد سيبويه في تعليلاته على منهج محدد يقوم على التناظر ومراعاة سياق الحال وكثرة الاستعمال والمعنى.

فمن تعليلات الوصف أنه كان يناظر بين النصوص، فيقرن بين النظير والنظير الذي يشبهه ففي الكتاب. "ونظير "لات" في أنه لا يكون إلا مضمرا فيه "ليس" و"لا يكون" في إذا قلت : "أتوني ليس زيدا، ولا يكون بشرا" فتناظر "لات" و"ليس" و "لا يكون"

الاستثناء مكنه من تعليل إضمار اسم "لات"[2]

أما عن مراعاة السياق الحال فقد تنبه سيبويه إلى أثر المقام في المقال واتخذ منه تعليلا كما في قوله: "ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره أن ترى الرجل قد قدم من سفر، فتقول : "خير مقدم" أو يقول الرجل: "رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا فتقول "خيرا وما ستر" و'خيرا لنا وشرًا لعدَونا" أما النَصب فكأنَه بناه على قوله: قدمت، فقال : قدمت خير مقدم وإن لم يسمع منه هذا اللَفظ، فإنَ قدومه ورؤيته إيَاه بمنزلة قوله : قدمت"[3]

وعلل سيبويه قول العرب "أهلك واللَيل" بقوله : "وإنَما حذفوا الفعل حين أثنوا لكثرته في كلامهم، واستغناء مما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر"[4]

---

[1]– المصدر السابق، ج4، ص: 254.

[2]– المصدر نفسه، ج1، ص: 57.

[3]– المصدر نفسه، ج1، ص:270.

[4]– المصدر نفسه، ج1، ص: 274.

أبو بكر ابن السراج في كتابه الأصول:

الاستشهاد

بالقرآن الكريم والحديث الشريف:

يعدّ أبو بكر ابن السرَاج (ت 316 هـ) من الذين استشهدوا بالقرآن الكريم، ومن ذلك قوله في إضافة المصدر إلى فاعله: " ...وإضافته إلى الفاعل أحسن لأنه له كقول الله تعالى: "... ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض " وإضافته إلى المفعول حسنة لأنه به اتصل وفيه حل..."[1]

كما استشهد بالحديث الشريف وأمثال العرب وأقوالهم إلا أن ذلك كان قلة في كتابه الأصول .

* استشهد ابن السراج بعدد كبير من أشعار العرب ومن أمثلة ذلك في معرض حديثه عن وضع الأسماء موضع المصادر حيث قال " وحكى قوم أن العرب قد وضعت الأسماء في مواضع المصادر فقال: عجبت من طعامك طعاما، ويريدون: من إطعامك ... قال الشاعر:

أظليم إن مصابكم رجلا أهدى السلام تحية ظلم

أراد: إن إصابتكم...."[2]

القياس: يقسم ابن السراج القياس قسمين في كتابه هذا:

أحدهما: القوانين المستنبطة من الكلام العربي نتيجة اطَرادها فيه كرفع الفاعل ونصب المفعول.

ثانيهما: القوانين التي استنبطوها من الكلام العربي نتيجة اطراد العقل في تأليفه وهذا ما يسميه ابن السرَاج علَة العلَة مثل أن يقولوا: لم رفع الفاعل ونصب المفعول.

---

[1] الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط4، 1420هـ- 1999م، ج1، ص: 138.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص: 139.

ابن جني في كتابه الخصائص:

استدلَ ابن جني (ت 392 هـ) بالسَماع الفصيح من القرءان وقراءاته وما ورد من أقوال وأمثال العرب والشعر العربي الفصيح: حتى أشعار المولدين.

لقد أكثر ابن جني من الاستدلال بالسَماع وخاصة في القرءان الكريم والشَعر فوردت في كتابه الخصائص 1145 بيتا شعريا بعضها مكرَر وبعضها أنصاف أبيات، ومن أمثلة استدلاله بالنظير السَماعي قوله " والذي يدل على أن العرب إذا حذفت من الكلمة حرفا راعت حال ما بقي منه، فان كان مما تقبله أمثلتهم أقروه على صورته وان خالف ذلك مالوا به إلى نحو صورهم، قال الشَماخ :

حذاها من الصَيداء فعلا طرامها حوامي الكراع المؤبدات العشاوز

ووجه الدَلالة من ذلك أنه تكسير (عشوزن) فحذف النون لشبهها بالزائد، كما حذفت الهمزة في تحقير إسماعيل وإبراهيم لشبهها بالزائد في قولهم: بريهم سميعيل، وان كانت عندنا أصلا فلما حذفت النون بقي معه (عشوز) وهذا مثال: (فعول) وليس من صور أبنيتهم فعدله إلى (عشوز) وهذا مثال (فعول) ليلحق بجرول وقسور ثم كسره وقال: عشاوز....[1]

لقد وضح ابن جني أن الشذوذ المنسوب إلى غير القراءات السبع لم يكن من ضعف أمانة وإنما من ضعف دراية، وبذلك ردَ بعض القراءات التي خالفت مقاييس اللغة ووجَه بعضها[2].

---

[1]– الخصائص، ابن جنبي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1424هـ–2003م، ج3، ص: 118.

[2] – ينظر: خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري: سعود بن غازي ابو تاكي، دار غريب للطباعة، ط1، 2005، ص: 204.

الأعلم الشنتمري:

- استشهاده بالقرآن الكريم[1]:

استشهد الأعلم الشنتمري بالقرآن الكريم ومن أمثلة ذلك قوله في تعرضه لوقوع كان تامة في قوله عمرو بن شأس:

بني أسد هل تعلمون بلائنا إذا كان يوم ذا كواكب أشنعا

قال: (كان تامة فيما سمعه سيبويه برفع كلمة (يوم) كأنه قيل إذا وقع يوم ذا كواكب أشنعا وتكون أشنعا حالا مؤكدة كما في قوله تعالى:" وأرسلناك للنَاس رسولا" فقوله رسولا حال مؤكدة كالمصدر المؤكد للفعل وقد يجوز أن يكون أشنعا خبر

- استشهاده بالحديث الشريف:

أكثر الأعلم من استشهاده الحديث في مصنفاته خاصة في مسائل اللغة أكثر منها في مسائل، فلا يتعدى استشهاده بالحديث ثلاثة مواضع في جل مصنفاته ومثال ذلك قوله في قول عبد الشارق ابن عبد العزي الجهني

فنادوا يا لبهثة يوم صبر فقلنا أحسني ملآ جهينا

أي قال الأعلم: والملأ هنا: الخلق، وهو اسم واحدا في معنى الجمع، أي : أحسنوا أخلاقكم، ومن هذا قول النبي صلي الله عليه وسلم لأصحابه حينما هموا بضرب الأعرابي الذي بال في المسجد (أحسنوا ملآكم) أي أخلاقكم.

- استشهاده بأشعار العرب:

نهج الأعلم نهج البصريين في احتجاجه بأشعار العرب، وهذا ما يلاحظ جليا في شروحه للمصنفات النحوية، كشرحه لكتاب سيبويه والجمل للزجاجي وكذا في شرحه لحماسة أبي تمام والدواوين السنة شعراء الجاهليين، ولم يتعد شعر الطبقين الأوليتين أي طبقة الشعر الجاهليين والمخضرمين، ومن أمثلة شواهده الشعرية:

قوله في بيت بني فقعيس:

فهلا أعدوني لمثلي تفا قدوا وفي الأرض مبثوثا شجاع وعقرب

---

[1] – ينظر: تقويم الفكر النحوي عند الأعلم الشنتمري في ضوء علم اللغة الحديث، فتوح خليل، دار الوفاء للطباعة، القاهرة، ط1، 2000، ص: 336 ما بعدها

"...وقوله: (مبثوثا) نصب على الحال، لأنه نعت نكرة مقدم، فهو من باب : (في الدر قائما رجل) ، ومثله قوله:

لمبة موحشا طلل

ويجوز رفعة على الابتداء، ويكون ما بعده بدلا منه، وليس بوجه الكلام، لأن الإخبار عن الصفة النكرة لا يحسن

القياس عند الأعلم الشنتمري[1]:

يعتبر الأعلم ممن اعتدوا بالقياس لعدم وجود الشاهد السماعي ومن أمثلة ذلك عند تعرضه لشرح شواهد سيبويه في باب (الهمز)، ذكر أن هناك من العرب من يدخل ألفا بين الهمزة وألف الاستفهام فبلها، قياسا على قولهم: اخشينان واضربنان، كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة واحتج بقول ذي الرمة.

فيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا أأنت أم أمّ سالم[2]

يقول الأعلم: "أدخل الألف بين الهمزتين من قوله (أأنت) كراهية لاجتماعها كما أدخلت بين النونات في قولهم: اضربنان واخشينان كراهية لاجتماعها"

وعند تعرض الأعلم شرح ديوان زهير في البيت القائل:

أثافي سفعا في معرس مرجل ونؤيا كجذم الحوض لم يتثلَم

قال الأعلم: "نصب أثافى بالتوهم" وذلك قياس على قول النابغة:

توهمت آيات لها فعرفتها لستة أعوام وذا العام سابع[3]

---

[1] – ينظر: تقويم الفكر النحوي، ص: 336.

[2] – ديوان ذي الرمة، دار صادر، بيروت، لبنان، ص: 622.

[3] –ديوان النابغة، تحقيق كرم البستاني، دار صادر، بيروت، لبنان، ص: 30.

ابن يعيش :

يعدّ شرح المفصّل لابن يعيش موسوعة نحوية ثريّة لأنّها مدوّنة غنيّة بالحقائق النّحوية المتعلّقة باللّغة العربية وبمستوياتها الصّوتية و الصّرفية و النّحوية و الدّلالية وهي عبارة عن شرح دار حول كتاب "المفصّل للزّمخشري في عشرة أجزاء، خاض فيه الشّارح في تعليلات[1] إمّا صوتية أو افتراضية أو اضطرارية .

1-العلّة الصّوتية: هي ما يبنى فيها التّعليل على سبب صوتي ويمكن أن تكون تعليمية أو قياسية أو غيرها، إلاّ أنّ الاحتجاج في تفسير الظاهرة اللّغوية يتأسس على سبب صوتي كإبدال الهاء من الهمزة،والألف من الياء مثل:خرقت الماء بدل أرقت الماء وكذا: هيآك بدل إيّاك، أو كقلب الألف واوا عند تصغيرك:ضارب فتقول ضويرب[2]، فالعلّة هنا صوتية، قلبت الهمزة في هاء هيآك لأنّ الهمزة حرف شديد مستفل والهاء حرف مهموس خفيف ومخرجاهما متقاربان، لذلك أبدلت الهاء من الهمزة تخفيفا وأمّا قلب الألف في ضارب عند تصغيره واوا، فالعلّة انضمام ما قبل الألف.

2-العلّة الافتراضية: هي ما يبني فيها الشّارح احتجاجه على تأسيس افتراضي يخضع فيه مادّته للقوانين النّحوية بغرض التّقعيد للّغة أو بهدف إثرائها، أخذه ابن يعيش من القدماء كسيبويه الذي قال فيه" وإذا سمّيت الرّجل بألبب فهو غير مصروف والمعنى عليه لأنّه من اللّب ولو لم يكن المعنى هذا، لكان فعلل والعرب تقول: قد عملت ذاك بنات ألببه يعنون لبّه"[3]

وقد أخذ النّحاة هذه الطّريقة من الفقهاء فمثلا لو سافر أحدهم من المدينة بعد المغرب إلى الأندلس قبلها أيعيد الصّلاة؟ كان ذلك مجرّد افتراض للإجابة عن الاحتمالات فصار حقيقة بالوسائل العصرية.

---

[1] – بنظر: نماذج من التعليل في شرح ابن يعيش للمفصل، شنوفة السعيد، مجلة حوليات التراث، مستغانم، الجزائر، 2007، ع7.

[2] – ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت (بلا تاريخ) ، ج10، ص: 05.

[3] – الكتاب لسيبويه، ج3، ص: 195.

3-العلّة الاضطرارية: ويقصد بها الاحتجاج الذي بني على التّعليل الاضطراري مثل صرف ما لا ينصرف للضّرورة الشّعرية كالعلّة التّي اضطر إليها الشّارح اضطرارا لمّا اعتبر المجرور بالباء مثلا في أحسن بزيد هو الفاعل لأنّه لا فعل إلا بفاعل.

نماذج من التعليل عند ابن يعيش:

قال الشّارح في إحدى تعليلاته الافتراضية:" فإن سمّي رجل مثنى وثلاث ورباع ونظائرها انصرف في المعرفة فتقول فيه: هذا مثنى وثلاث ورباع، بالتّنوين لأنّ الصّفة قد زالت بالتّسمية، ولأنّ العدل قد زال لزوال معنى العدد بالتّسمية كذلك،فحدث فيها سبب آخر غيرها وهو التّعريف فانصرف لأنّه بقي على سبب واحد، فإن نكّرته بعد التّسمية لا ينصرف لأنّه أشبه حاله قبل النّقل بالقياس على قول سيبويه، ولكنّه ينصرف غلى قياس قول أبي الحسن لأنّه يخلو عنده من سبب البتّة، وورد عن ابن كيسان:قال أهل الكوفة مثنى وهو حد بمنزلة عمر فهو معرفة إن سمّيت به رجلا لم ينصرف كما لم ينصرف عمر اسم رجل"[1].

-ومع ذلك فإنّ افتراض الشّارح غير عملي إذ لا نجد له أثرا في الواقع المعاش وبالتّالي فما ذلك إلاّ تقعيد منه للعربية وإثراء لها.

-أمّا من أمثلة اعتماده على التّعليل الصّوتي، حديثه عن نون الوقاية والتي تعتبر حرف يضاف بين آخر الفعل أو اسم الفعل وبعض الأحرف وبين ياء المتكلّم اللاحقة بها لتقي الفعل من الكسر الذي تفرضه ياء المتكلّم على أواخر ما ذكر ولا يؤتى بنون الوقاية إذا أضيفت الأسماء إلى ياء المتكلّم لأنّ الاسم لا يضاف عن الكسر فهي مع الأفعال والأحرف المشبّهة مثل"ليت" كقوله تعالى:"يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما"[2]

وقد ذهب الشّارح إلى"أنّهم استطالوا الاسم الموصول بصلته ولاستطالتهم إيّاه تجرؤوا على تخفيفه من غير جهة واحدة فتارة حذفوا الياء منها واجتزءوا بالكسرة منها وقالوا:اللّذِ وتارة يحذفون الياء والكسرة معا لأنّه أبلغ في التّخفيف فإذا غالوا في التّخفيف حذفوا(الذي) نفسها واقتصروا على الألف واللام في أوّلها وأقاموا مقام(الذي) ونووا ذلك فيها ولم يكن إدخالها على نفس الجملة لأنّها من خصائص الأسماء فحوّلوا لفظ الفعل إلى لفظ اسم الفاعل وأدخلوا عليه اللام وهم يريدون الذي (...) وقد فعلوا في المؤنّث مثل ذلك فقالوا: اللّتِ بكسر التّاء

---

[1] – شرح المفصل، ج1، ص: 62.

[2] – سورة النساء، الآية: 73.

واللّتْ بسكونها كما كان في المذكّر وقالوا: الضّاربة هند والمراد التي ضربته فحذفوا التي واجتزءوا بالألف واللاّم وحوّلوا لفظ الفعل إلى اسم الفاعل مبالغة في التّخفيف(...) وقد حذفوا النّون تخفيفا من مثناه وجموعه فقالوا جاء في اللذا قاما والذي قاموا والمراد اللذان والذين فحذفوا النّون تخفيفا لطول الاسم بالصّلة[1].

وعلّل ابن يعيش ذلك أنّ العرب لمّا أحسّت بطول الاسم الموصول لجأت إلى تخفيفه بطرق مختلفة كالحذف لعلّة صوتية فحذفوا الياء وأبقوا على ما يدلّ عليها(اللّذِ) بكسر الذّال، كما حذفوا الياء والكسرة لأنّه أبلغ في التّخفيف(اللذ) بسكون الذّال ولمّا غالوا في التّخفيف حذفوا (الذي) ذاتها واقتصروا على (أل) مكانها فأقاموها عوضها، ونووها في قصدهم نحو(الضاربة زيدٍ) قاصدين(التي ضربت زيدًا)

[1] – ينظر: شرح المفصل، ج3، ص 154–155.

ابن هشام (708 هـ – 761 هـ)

– الاستشهاد :

إن المتأمل في مؤلفات ابن هشام من شرح القطر والشذور والمغني ليجد سيلا غزيرا من الآيات القرآنية التي استشهد بها، مما يدل على أن ابن هشام كان يجعل القرآن الكريم المصدر الأول لبناء القواعد النحوية.

ومن أمثلة استشهاده بالقرآن الكريم، قوله في حديثه عن "لو" :

"لو" تقع "أن" بعدها كثيرا نحو: "ولو أنهم آمنوا" ، "ولو أنهم صبروا" ... وموضعها عند الجمع رفع وقال سيبويه بالابتداء ولا تحتاج إلى خبر لاشتمال صلتها على المسند إليه واختصت من بين سائر ما يؤول بالوقوع بعد "لو" كما اختصت "غدوة" بالنصب يعد "لدن" و"الحين" بالنصب بعد "لات" .

وقد عد صاحب الخزانة ابن هشام الأنصاري من مؤيَدي بن مالك في صحة الاستشهاد بالحديث الشريف، غير أنه كان يتحرى الأخذ به فلا يقبل أي حديث ما لم تكن هناك شواهد شهد بصحَته ولذلك رد على الكوفيين بعض الأحاديث التي استدلَوا بها لأن الشَك في نفسه كان يتَجه إليها[1] ومن أمثلة الأحاديث التي استشهد بها:

قوله في حاشا: من وجوهها "أن تكون فعلا متعديا متصرفا" حاشيته بمعنى استثنيته ومنه الحديث أنَه عليه الصَلاة والسَلام، قال: "أسامة أحبَ النَاس إليَ ما حاشا فاطمة"[2].

وكذا قوله في "كل": وإن كانت "كل" مضاف إلى معرفة، فقالوا مراعاة لفظها، ومراعاة معناها نحو: كلهم قائم أو قائمون، والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفردا مذكرا على لفظها نحو "وكلها آتية يوم القيامة"[3] وقوله تعالى فيما يحكمه عنه نبيه عليه الصلاة والسلام "يا عبادي كلك جائع إلا من أطعمته" وقوله صلى الله عليه وسلم "كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها، وكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته"[4] .

---

[1]– ينظر: المدرسة النحوية في مصر والشام، تأليف. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الريالة ، ط2، 1990، ص 431.

[2]– مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد يحي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، 1987م، ج1، ص: 109.

[3]– سورة مريم ، الآية: 59.

[4]– المغنى: ج1، ص: 169.

ونحن إن أمعنَا النَظر في مصنَفات ابن هشام وبخاصَة كتاب المغني لوجدناها مليئة بالشَواهد الشَعرية، ممَا يدل على أنَ ابن هشام كان على دراية وخبرة واسعة بكلام العرب، ومنهجه في الاحتجاج بهاته الأشعار يختلف عن منهج البصريين والكوفيين في أنه لم يعترف بالبيت مجهول القائل ولا بشطر البيت الذي لا يعرف شطره الآخر، كالشَاهد الذي يحتجون به على جواز دخول اللاَم في خبر "لكن" وهو قول القائل المجهول. "ولكنَي من حبَها لعميد" .

كما خالف البصريين في تأويل القواعد مع وجود الشَاهد، فقد كان البصريون يلجئون إلى تأويل الشاهد إذ لم يتفق مع قواعدهم التي اتَخذوها يقول ابن هشام في ذلك "قد يقع كل من الحال والتمييز مؤكدا غير مبين لهيئة ولا ذات، مثال ذلك في الحال قوله تعالى:" ولا تعثوا في الأرض مفسدين"[1]،"فتبسم ضاحكا"[2] "ثم وليتم مدبرين "[3]ومثال ذلك في التمييز قوله تعالي: "إن عدة الشهور عند الله أثنا عشر شهرا"[4]

ومنه قال الشاعر:

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا، وأمهم زلاء منطيق[5]

وسيبويه رحمه الله يمنع أن يقال : نعم الرجل رجلا زيد، وتأولوا فحلا في البيت على أنه حال مؤكد والشواهد على جواز المسألة كثيرة فلا حاجة إلى التأويل[6]

- القياس:

كان ابن هشام متأثرا بابن جني في مجال القياس، كما كان متأثر، بالأقيسة الفقهية، والقياس عند ابن هشام لا يصح إلا إذا كان له سند من كلام العرب اعتمد عليه ومن هنا وافق ابن هشام الكوفيين والمبرَد وابن السرَاج في منع تقديم خبر "ليس" لأنه لم يسمع مثل :

---

[1]- البقرة، الآية : 60.

[2]- النمل، الآية : 19.

[3]- التوبة ، الآية: 25.

[4]- التوبة ، الآية: 36.

[5]- البيت بجرير يهجو الأخطل التغلبي، في المدرسة النحوية، ص: 425.

[6]- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، إشراف: اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1420هـ-2000م، ص: 247.

وذاهبا لست" "ثم ألحقها ابن هشام بـ "عسى" من حيث الجمود في كل منها و"عسى" خبرها لا يتقدم باتفاق فكذلك ليس لأن علة المنع في "عسى" متحققة في ليس، وهذا المنع قياس.

- التعليل:

اعتمد ابن هشام التعليل أساس في احتجاجه للمسائل النحوية وقد برز له موقفان في التعليل النحوي[1]:

الأول: تضمن جمع العلل ومناقشتها ثم التَرجيح بينهما أو رفضها، حيث ذكر في كتابه "شرح اللمحة البدرية" أن جمهور النَحاة اتَفقوا على بناء اسم لا النافية للجنس لكنهم اختلفوا في العلَة فقيل "بني لتضمَن معنى "مِن" ذلك لأنَ نحو:"لا رجلَ" جواب لمن قال : هل من رجل؟ فالأصل : لا من رجل فتضمن الاسم معنى (من)، فبني وقيل: لأنَهم ركبوا "لا" مع الاسم تركيب خمسة عشر، ورجح الأول، لآن بناء الاسم لتضمن معنى الحرف مألوف معروف بخلاف بنائه لتركيبه مع الحرف والشاعر قد نطق بـ "من" حين أضطر: فقال.

فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال ألا لا من سبيل إلى هند

بل ربما لم يذكر ونوى وجودها فخفض الاسم فقال [2]

ألا رجل جزاه الله خيرا

روي بنصب رجل وخفضه[3]

فقد ذكر ابن هشام العلَتين من غير ترجيح فيها في أوضح المسالك

أما الموقف الثاني ففيه يقرَر ابن هشام أحكام المسائل النحوية من دون ذكر للعلَة إلا للضرورة فقد ذكر في (شرح قطر الندى) أن اسم لا النافية للجنس "إن كان مفردا يبني على ما ينصب به لو كان معربا"[4]

---

[1] - ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي، ص: 85.

[2]– شرح شواهد المغني، البغدادي، ص 214– 215، برواية (ألا رجلا)

[3]– ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الانصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، 1964م، ج1، ص: 13 – 14 .

[4]– شرح قطر الندى ، لابن هشام، ص: 167.

السَيوطي (ت 911 هـ)

الاستشهاد:

استشهد السَيوطي في كتابه الاقتراح في أصول النحو "بـ 19 أية وردت إحدى عشر آية منها في الصفحات الخمس التي تحدث فيها عن الاحتياج بالقرآن الكريم، ووردت ثماني آيات في أمكنة متفرقة من الكتاب، مما يدل على أنه لم يكثر من الاحتجاج بالقرآن الكريم ومنهجه في الاحتجاج هو تقديم إشارة موجزة إلى موضع الشاهد في الآية، فنذكر قوله تعالى: "فبذلك فلتفرحوا"[1] دليلا على جواز إدخال الأمر على المضارع المبدوء بناؤء الخطاب كما ذكر قوله تعالى: "ولنحمل خطاياكم"[2] دليلا على إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بالنون،حرص أثناء هاته الإشارة إلى موضع الشاهد على أن ينصَ بأن القراءة شاذة في الآية الأولى ومتواترة في الثانية في حين أنه يفعل ذلك أحيانا فيحتج بالآية المحتج بها، ومثال ذلك أن احتج بقوله تعالى: "مسموع يحتجَ به و لا يقاس عليه من دون شرح أو توضيح وكأن القارئ على معرفة بأن واوا (استحوذ) وردت في الآية على الأصل من غير إعلال كما هي حال أخواتها (استقام واستباع)، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الآية: " ويأبى الله على أن يتم نروه"[3] فقد ذكرها في حديثه عن المسموع الذي يحتج به ولا يقاس عليه، معتمدا على معرفة القارئ وعلمه بأنه لم يجيء عن العرب فعل على فعل يفعل مفتوح العين في الماضي والمضارع، إلا ثانية أو ثالثة أحد حروف الحلق (الهمزة، الهاء، العين الغين، الحاء، الخاء).

أما في معرض حديثة عن الاحتجاج بالحديث الشريف فقد قصره على ما ثبت أنه لفظ النبي وهو نادر جدا، لأن غالبية الأحاديث رويت بالمعنى، ومن ثم كان السيوطي أحد ما نعني الاحتجاج بالحديث وإن استثنى ما ثبت روايته عن النبي بلفظه، شأنه في ذلك شأن أبي حيان الأندلسي في شرح التسهيل، وابن الضائع في شرح الجمل.

---

[1]– سورة يونس، الآية 58، " قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير ممَا يجمعون"

[2]– سورة العنكبوت، الآية 12،، " وقال الذين كفروا الدين آمنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطايا كم"

[3]– سورة التوبة، الآية: 32، "يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبي الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون"

كما يرجع السبب في عدم إكثاره من الاحتجاج بالحديث الشريف أن الأعاجم والولدين تداولوها قبل تدوينها ورووها بعباراتهم فأبدلوا ألفاظ، ولذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويا على أوجه شتىَ بعبارات مختلفة[1] .

لقد أكثر السيوطي من الاحتجاج بالحديث في المزهر والأشباه والنظائر، واكتفى في كتابة الاقتراح بتسعة أحاديث، كما وظف أحاديث شريفة احتجَ اللغويين بها على صحَة تركيب نحوي، من ذلك مثلا[2] ما روى أبو حيان عن أبن مالك استشهد على لغة أكلوني البراغيث" بقول الرسول الكريم: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالنهار" فقد ضعف السيوطي لغة أكلوني البراغيث " بإيراده رواية البزَار (ت 583 هـ) والحديث وهي رواية تعني بذكر بداية الحديث الشريف نفسه وهي "إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار" وعلمه هذا الدليل على قاعدة نحوية مهمة هي عدم الاكتفاء بالكلام الأبتر ووجوب العودة إليه ومعرفة ما قبله وما بعده سواء كان شعرا أو نثرا، وقد أورد السيوطي هذه الرواية (رواية البزار) على أن واو (يتعاقبون) لا ترجع إلى (ملائكة) التي بعدها، بل ترجع إلى (ملائكة) التي قلبها وبذلك ينفي الشاهد النثري على صحة لغة (أكلوني البراغيث)، وتبقى هذه اللغة مقصورة على الضرورة الشعرية

أما عن احتجاج بكلام العرب فيرى السيوطي أن "يحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعزيمتهم"[3] ثم "الاعتماد على ما رواه الثقات عنهم بالأسانيد المعتبرة من نثرهم ونظمهم"[4] كما اعتمد السيوطي تقسيم ابن جني المسموع إلي مطرد وشاذ، ويختص ما ذكره في الخصائص من أن المطرد والشاذ أربعة ضروب هي:

مطرد في القياس والاستعمال معا، مطرد في القياس شاذ في الاستعمال (كالماضي من يذر وبدع) مطرد في الاستعمال شاذ في القياس (استحوذ – استنوق– استصوب) شاذ في القياس والاستعمال معا.

ثم نصَ على القواعد الآتية[5] :

---

[1]– الاقتراح السيوطي، ص: 160.

[2]– المصدر نفسه ، ص: 111 .

[3]– المصدر نفسه، ص: 112.

[4]– المصدر نفسه، ص: 114.

[5]– المصدر نفسه، ص: 115 – 132.

1-لا علاقة للفكر بالاستشهاد بالشعر إذا كانت الرواية صحيحة.

2- تحتج برواية الفرد إذا لم يسمع ما يخالفها.

3- إذا خالفت رواية الفرد الثقة ما عليه الجمهور وما يقبله القياس قبل ذلك فيه

4- لهجات العرب كلها حجَة.

5- لا يؤخذ عن أهل المدر لفساد لغتهم نتيجة اختلاطهم بغيرهم من الأمم.

6- إذا اجتمع في كلام الفصيح لغتان قبلتا منه.

7- لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين كأبي تمام وبشار بن برد، وآخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم إبراهيم بن هرمة المتوفى سنة 176 هـ.

8- لا يحتج بشعر أو نثر لا يعرف قائله.

9- يتأول ما كان شاذا أو لغة طائفة من العرب.

10- إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال

11- يحتج بالأبيات التي رويت على وجوه.

خلاصة الفصل الثاني

– لقد تضمَنت دراستنا في هذا الفصل جملة من الأسس التي اعتمدها النحاة في احتجاجهم للمسائل النحوية، والتي توصلنا إليها من خلال دراسة منهج ثلَة من النحاة الذين عاشوا بين القرن الثاني والعاشر للهجرة، بدأ بسيبويه ومرورا بابن السراج وابن جني والأعلم وابن يعيش وابن هشام وختاما بالسيوطي، فكانت النتائج المتوصل إليها كالآتي :

1– كان سيبويه (ت 180 هـ) عالما بلغات العرب وما فيها من كثرة وقلة وما تتصف به من قوة وضعف وبذلك فقد تعددت المصادر التي أخذ منها، فقد كان يأخذ سماعه عن فصحاء العرب أو عن القراء أو عن علماء اللغة الثقات وأشياخه كالخليل ويونس والأخفش الأكبر.

2– لقد اعتمد سيبويه في احتجاجه لتأصيل القواعد النحوية على أسس عدة كالقياس والسماع والتعليل والاستشهاد، فاعتمد في القياس على المطرد من كلام العرب وكان يرفض الشاذ فيصفه تارة بالضعف وتارة بالقبح والغلط بمخالفته القياس، كما اتبع منهجا محددا في التعليل يقوم على التناظر ومراعاة سياق الحال وكثرة الاستعمال، وفي الاستشهاد فقد أكثر سيبويه من الاستشهاد بالقرآن الكريم فبلغت شواهده 460 شاهدا وفي الشعر بلغ عدد الأبيات 1050 بيتا شعريا، كما استشهد بأمثال العرب وحكمهم.

3– اعتمد ابن السراج (ت 316 هـ) على الاستشهاد والقياس في أثبات القواعد الشعرية فقد استشهد بالقرآن الكريم والحديث الشريف وبأشعار العرب وأمثالهم كما اعتمد القياس وقسمه إلى قسمين: قياس العلة وعلة العلة.

4– اعتمد ابن جني (ت 392 هـ) في كتابة الخصائص على الاستشهاد والقياس في الاحتجاج للقواعد النحوية، فقد استدل بالسماع الفصيح من القرآن الكريم وقراءاته، وما ورد من أقوال العرب وأمثالهم وكذا بالشعر العربي الفصيح وحتى أشعار المولدين لأنه لم يلتزم التحديد الزماني والمكاني في الاستشهاد بالكلام العربي، وإنما اعتمد التثبيت من فصاحة العربي المأخوذ كما اعتنى ابن جني بالقياس عناية فائقة واستخدمه بأقسامه في كتابه الخصائص مثل قياس الشبه (حمل فرع على أصل – حمل أصل على فرع – حمل نظير على نظير – حمل ضد على ضد).

5– اعتمد الأعلم الشنتمري (ت476هـ) في احتجاجه على الاستشهاد والقياس، فقد استشهد بالقرآن الكريم والحديث الشريف ونهج منهج البصريين في احتجاجه بأشعار العرب

أما عن القياس فاعتد به في حال عدم وجود الشاهد السماعي.

6-اعتمد ابن يعيش(ت643هـ) في شرح المفصل جملة من التعليلات والتي تنوعت من صوتية وافتراضية واضطرارية .

فالتعليل الصوتي هو ما بني فيه الاحتجاج على سبب صوتي، والتعليل الافتراضي هو ما بني فيه الاحتجاج على أساس افتراضي والتعليل الاضطراري هو ما بني فيه الاحتجاج على علة اضطرارية.

7- اعتمد ابن هشام (761هـ) في احتجاجه على الاستشهاد والقياس والتعليل وأكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث الشريف إلا أنه كان يتحرى الأخذ بهذا الأخير فلا يقبل حديثا ما لم تكن هناك شواهد على صحته، ولم يعترف بالبيت مجهول القائل. كما خالف البصريين في تأويل القواعد مع وجود الشاهد، أما من ناحية القياس فكان متأثرا بابن جني وكذا بالأقيسة الفقهية، ولا يصح عنده إلا إذا كان له سند من كلام العرب.

8-اعتمد السيوطي (ت911هـ) في كتابه الاقتراح في الاحتجاج على الاستشهاد بالقرآن الكريم أو الحديث الشريف أو بكلام العرب شعره ونثره، وقد تميز منهجه بتقديم إشارة موجزة لموضع الشاهد، أما عن كلام العرب فقد أحتج لما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، واعتمد تقسيم ابن جني المسموع إلى مطرد وشاذ.

الفصل الثالث:

منهج ابن الانباري في الاحتجاج من خلال "الإنصاف في مسائل الخلاف"

المبحث الأول: أبو البركات بن الأنباري

المبحث الثاني: منهجه في الاحتجاج "الإنصاف في مسائل الخلاف"

المبحث الأول:

أبو البركات بن الأنباري

ترجمة حياته:

هو عبد الرحمن بن عبيد الله بن مصعب[1] بن أبي سعيد الأنباري[2]، ويكنى بأبي البركات، ويلقب بالكمال أو كمال الدَين، ولد بالأنبار في شهر ربيع الآخر من سنة ثلاث عشرة وخمسمائة هجرية، وتوفي ببغداد ليلة الجمعة التاسع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة وله أربع وستون سنة.

ثقافته وعلمه:

أبدع أبو البركات بن الأنباري في فنون شتى في عالم العربية تعود أساسا إلى نشأته وتكوينه وذلك لملازمته ثلاثة من علماء عصره، والذين كان لهم كبيرا الأثر في بناء عقله وشخصيته، فابن الرزاز أستاذ الفقه الشافعي، تتلمذ له وحصل طرفا صالحا من الخلاف والجواليقي الذي أخذ عنه الأدب واللغة. وكذا ابن الشجري الذي أخذ عنه النحو، وصار بذلك من مشائخ النحو العربي.

ثم إن المتأمل لمؤلفات ابن الانباري ليجد أنها تحمل فكرا نحويا جديدا في ساحة علوم العربية يخالف ما كان مشهورا في عصره من شروح للمطولات النحوية القديمة والإيجاز، فهي أشبه بالرسائل، نحو: مسألة دخول الشرط على الشرط، تصرف لو، كتاب كلا وكلتا، كتاب كيف – كتاب الألف واللام – شفاء السائل في بيان رتبة الفاعل – البيان في جميع أفعل أخف الأوزان – المرتجل في إبطال تعريف الجمل جلاء الأوهام وجلاء الإفهام في متعلق الظرف في قوله تعالي: "أحل كلم ليلة الصيام" زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث فعلت وأفعلت.

وقد تميز كتابه بالاختصار وعدم الاستطراد، فنجده ملتزما بموضوعه لا يخرج عنه، إذ يقول في مقدمة الإنصاف: "...سألوني أن ألخص لهم كتابا لطيفا " ويقول في ختامه: "فهذا منتهى ما أردنا أن نذكره في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف واقتصرنا فيه على هذا القدر من القول مع تشعب أنحائه، لتوفر رغبة الطلبة في سرعة إنهائه وكثرة الشواغل عن استقصائه كما يقول في مقدمة البلغة " فقد ذكرت في هذا المختصر بلغة في الفرق بين

---

[1]– ينظر: أصول النحو، دراسة في فكر الانباري، محمد سالم صالح، دار السلام، للطباعة، ص: 11.

[2]– الأنبار، مدينة عراقية

المذكر والمؤنث على سبيل الاختصار[1] ويقول مقدمة أسرار العربية: "فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم بأسرار العربية كثيرا من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين من البصريين والكوفيين وصححت ما ذهبت إليه منها، بما يحصل به شفاء الغليل، وأوضحت فساد ما عداه بواضح التعليل، ورجعت في ذلك كله إلى الدليل، وأعقبته من الإسهاب والتطويل، وسهلته على المتعلم غاية التسهيل،[2] ثم إن إلمام ابن الأنباري بعلم الفقه قد كان له الأثر الكبير في إبداعه اللغوي والنحوي فاصطبغت مؤلفاته بالتفكير والجدل نحو: الإغراب في جدل الإعراب الداعي إلى الإسلام في علم الكلام، منشور العقود في تجريد الحدود، الاختصار في الكلام على ألفاظ تدور بين النظار– نجدة السؤال في عمدة السؤال– لمع الأدلة[3].

لقد وقف ابن الأنباري بفضل عقليته الجدلية أمام علوم ثلاثة لم يسبق إليها وهي:

علم الخلاف: الذي وضع له كتاب "الإنصاف"

علم الجدل: الذي وضع له كتاب "الإغراب في جدل الإعراب"

علم أصول النحو: الذي وضع له كتاب "لمع الأدلة"

ويقول في ذلك سعيد الأفغاني: "هذه أولية تاريخية في فنون ثلاثة في العربية، لا ينازع ابن الأنباري فيها منازع، بل لم ينسج بعده على منواله أحد نعلمه مدة أربعمائة سنة حتى جاء السيوطي فألف كتابه الاقتراح في علم أصول النحو"[4]

آثاره ومصنفاته[5]:

كثرت مؤلفات الأنباري في أصول الفقه وفروعه، وعلم الكلام وطبقات النحاة، وفنون العربية، واللغة وفن الجدل والمناظرة، قال السبكي في طبقات الشافعية الكبرى: إن الأنباري في النحو واللغة ما يزيد على خمسين مصنفا وعدد له السيوطي في بغية الوعاة سبعين

---

[1] –ينظر: البلغة، ص:63.

[2] –ينظر: أسرار العربية لابن الأنباري ، تحقيق محمد حسين –دار الكتب العلمية –بيروت 1998م.

[3] –ينظر البغية، ج2، ص:87.

[4] –ينظر: مقدمة الإغراب في جدل الإعراب لابن الأنباري، تحقيق: سعيد الافغاني، دمشق، 1957م، ص:21.

[5] – ينظر: أصول النحو، ص: 22.

كتابا. وقال ابن العماد الحنبلي في الشذرات إن له مئة وثمانين مصنفا، ويمكن تقسيمها إلى المجالات الآتية:

1-مؤلفات دينية: وتشمل عددا من العلوم الدينية التي ألف فيها ابن الأنباري.

-مؤلفات في الفقه: مثل هداية المذاهب في معرفة المذاهب، وبداية الهداية

-مؤلفات في علم الكلام: وهو ما أطلق عليه كتب الأخبار (الأصول) أي (أصول الدين)ومنها: الداعي إلى الإسلام في أصول علم الكلام، والنور اللائح في اعتقاد السلف الصالح، ومنشور العقود في تجريد الحدود، واللباب.

مؤلفات في الخلاف: أي الخلاف الفقهي بين المذاهب. ومنها:

التنقيح في مسائل الترجيح بين الشافعي وأبي حنيفة

الجمل في علم الجدل والاختصار في الكلام على ألفاظ تدور بين النظار.

وعمدة السؤال في عمدة السؤال

مؤلفات في التصوف والزهد:مثل كتاب أصول الفصول في التصوف

2-مؤلفات في علوم العربية:

-مؤلفات في اللغة: وهي كثيرة كتاب الأسمى في شرح الأسما، وحلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود، وزينة الفضلاء بين الضاد والظاء، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، وقبسة الأديب في أسماء الذيب، والفائق في أسماء المائق، وعمدة الأدباء فيما يكتب بالألف والياء.

مؤلفات في الأدب: منها : تفسير غريب المقامات الحريرية وشرح ديوان المتنبي، وشرح الحماسة والمرتجل في شرح السبع الطوال، والإشارة في شرح المقصورة، وشرح"بانت سعاد" .

مؤلفات في النحو: وقد تعرض الأنباري لمختلف موضوعات النحو وميادينه فألف في:

- أصول النحو: ككتاب لمع الأدلة في أصول النحو، والفصول في معرفة الأصول
- جدل الإعراب: ككتاب الإغراب في جدل الإعراب.
- الخلاف النحوي: ككتاب الإنصاف في مسائل الخلاف
- العلة والتعليل: ككتاب أسرار العربية وجزء من لمع الأدلة
- إعراب القرآن: ككتاب البيان في غريب إعراب القرآن

– كتب في أبواب النحو والقواعد النحوية عامة : منها عقود الإعراب وحواشي الإيضاح، ومنثور الفوائد، ومفتاح المذاكرة، وكتاب كلا وكلنا، وكتاب لو وكتاب ما، وكتاب كيف، وكتاب الألف واللام، وكتاب حلية العربية، وشفاء السائل إلى بيان رتبة الفاعل، والمعتبر في الفرق بين الوصف والخبر، ورتبة الإنسانية في المسائل الخراسانية، وميزان العربية.

–مؤلفات في الصرف: منها على سبيل المثال، كتاب الوجيز في علم التصريف

مؤلفات في العروض: منها: المقبوض في علم العروض، وبسط المقبوض في علم العروض

مؤلفات في القوافي: منها الموجز في القوافي.

مؤلفات في البلاغة والبديع: منها اللمعة في صنعة الشعر.

3–مؤلفات في التاريخ والسير:

منها على سبيل المثال: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، والجوهرة في نسب النبي(ص) وأصحابه العشرة، وتاريخ الأنبار.

4–مؤلفات في الوعظ: ومنها: نكت المجالس في الوعظ، ونقد الوقت، وبغية الوارد والتفريد في كلمة التوحيد.

5–مؤلفات في علم الرؤيا: منها كتاب نسمة العبير في علم التعبير.

آثار أبي البركات بن الأنباري:

1–الآثار المطبوعة:

– أسرار العربية.
– الإغراب في جدل الإعراب.
– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين.
– البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث.
– البيان في غريب إعراب القرآن.
– حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود.
– الداعي إلى الإسلام (في أصول علم الكلام).
– زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء.

- شرح بانت سعاد.
- عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والباء .
- فرائد الفوائد.
- لمع الأدلة في أصول النحو.
- اللمعة في صنعة الشعر.
- منثور الفوائد
- الموجز في القوافي.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء

الآثار المخطوطة:

- بداية الهداية
- الجوهرة في نسب النبي (ص) وأصحابه العشرة.
- الكلام على عصى و مغزو.
- المرتجل في شرح السبع الطوال.
- هداية الذاهب في معرفة المذاهب.
- الوجيز في علم التصريف.

الآثار المفقودة:

- الاختصار على ألفاظ تدور بين النظَار.
- الأسئلة في علم العربية.
- الأسمى في شرح الأسما.
- الإشارة في شرح المقصورة.
- اشتقاق الفعل من المصدر.
- أصول الفصول في التصوف.
- الأضداد.
- الألفاظ الجارية على لسان الجارية.
- الأنوار في العربية.
- بسط المقبوض غي علم العروض.

- بغية الوارد.
- البلغة في أساليب اللغة.
- البلغة في نقد الشعر.
- البيان في جمع أفعل أخف الأوزان.
- تاريخ الأنبار.
- تصرفات لو.
- التفريد في كلمة التوحيد.
- تفسير غريب المقامات الحريرية.
- التنقيح في مسائل الترجيح بين الشافعي وأبي حنيفة.
- جلاء الأوهام وجلاء الإفهام في متعلق الظرف في قوله تعالى:"أحلّ لكم ليلة الصّيام".
- الجمل في علم الجدل.
- الحض على تعليم العربية.
- حلية الطراز في حل الألغاز.
- حلية العربية.
- حواشي الإيضاح.
- ديوان اللغة.
- رتبة الإنسانية في المسائل الخراسانية.
- الزهرة في اللغة.
- سمط الأدلة في النحو.
- شرح الحماسة.
- شرح دواوين الشعر.
- شفاء السائل في بيان رتبة الفاعل.
- عدة السّؤال في عمدة السؤال.
- عقود الإعراب.
- الفائق في أسماء المائق .

- الفصول في معرفة الأصول.
- فعلت وأفعلت.
- قبسة الأديب في أسماء الذيب .
- قبسة الطالب في شرح خطبة أدب الكاتب.
- كتاب الألف واللام.
- كتاب حيص بيص.
- كتاب في (يعفون).
- كتاب كلا وكلنا.
- كتاب كيف.
- كتاب ما.
- لباب الآداب.
- اللباب.
- اللباب المختصر.
- المرتجل في إبطال تعريف الجمل .
- مسألة دخول الشرط على الشرط.
- مسائل البخارية.
- مسائل سأل عنها بعض أولاد المسترشد بالله تعالى.
- المسائل السنجارية.
- المعتبر في الفرق بين الوصف والخبر.
- معاني المعاني.
- مفتاح المذاكرة.
- المقبوض في علم العروض.
- مقترح المسائل في(ويل أمه).
- منثور العقود في تجريد الحدود.
- ميزان العربية.
- نسمة العبير في علم التعبير.
- نقد الوقت.
- نكت المجالس في الوعظ.

أقوال الحكماء فيه: تجمع مختلف المصادر التي ترجمت لحياة أبي البركات بن الأنباري على الثناء عليه ووصفه بالعالم الزاهد الورع، كما تتحدث عن قصد الطلاب له وإفادتهم من ومن ذلك وصفه بأنه : "إماما ثقة صدوقا غزير العلم ورعا زاهدا تقيا عفيفا، لا يقبل من أحد شيئا وكان خشن العيش خشن الملبس لم يتلبس من الدنيا بشيء".

كما يقول فيه صاحب طبقات الشافعية "صاحب التصانيف المفيدة، وله الورع المتين والصلاح والزهد...صار شيخة العراق في الأدب من غير منازع، التدريس فيه ببغداد، والرحلة إليه.

شيوخه وتلاميذه:

تذكر المصادر عددا من الشيوخ الذين تتلمذ عليهم، ويعد أبوه أول أولئك فقد سمع عنه بالأنبار ومنهم:

- محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري، أبو الأنباري
- أبو البركات عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد الأنماطي (ت538هـ)
- أبو السعادات بن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الشريف العلوي(ت542هـ).
- أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن على بن عمر السلامي(ت550هـ).
- أبو محمد عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله المقرئ النحوي(ت541هـ).
- أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر والجواليقي (ت539هـ)
- أبو نصر أحمد بن نظام الملك: أخذ عنه ابن الأنباري الحديث النبوي.
- أبوبكر محمد بن القاسم السهروردي.
- أبوبكر محمد بن عبد الله بن حبيب العامري.
- خليفة بن محفوظ بن محمد بن على المؤدب(ولد سنة465هـ).
- سعيد بن محمد بن عمر بن منصور الإمام أبو منصور الرزاز (ت539هـ)

- محمد بن عبد الملك بن الحسن بن خيرون بن إبراهيم(ت539هـ).
- محمد بن محمد بن محمد بن عطاف الموصلي.

تلاميذه: تتلمذ على يد أبي البركات بن الأنباري طلاب كثيرون، قصدوه يطلبون علوم العربية وغيرها، إلا أن المصادر لم تذكرهم جميعا ومنهم:

- محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الملقب بالحازمي (ت584هـ).
- محمد بن سعيد بن يحي أبو عبد الله الو امضي (ت637هـ).
- وجيه الدين بن المبارك بن سعيد أبو بكر الو اسطي (ت612هـ).
- عبد الغفار بن محمد بن عبد الواحد أبو سعد الأعلمي.
- أبو شجاع محمد بن أحمد بن علي العنبري.

- يعرض كتاب الإنصاف كما يستدل من اسمه، للمسائل الخلافية بين النحويين البصريين والنحويين الكوفيين، وعددها مئة وواحد وعشرون مسألة، والهدف من وضعه بينه أو البركات في المقدمة: فقال بأن جماعة من المشتغلين عليه بعلم العربية سألته أن يصنف كتابا يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويين البصرة والكوفة، فاستجاب لسؤالهم بهذا الكتاب المصنف في علم العربية على هذا الترتيب، وألف على هذا الأسلوب، إلا أن أبا جعفر النحاس تلميذ الأخفش الصغير (ت 338 هـ) قد سبقه إلى ذلك أي قبل ميلاد المؤلف بـ 165 سنة وقد ألف ابن النحاس "اختلاف البصريين والكوفيين سماه "المبهج".

المبحث الثاني :

منهجه في الاحتجاج

"الإنصاف في مسائل الخلاف"

– لقد أعتمد ابن الانباري منهجا واحدا في كتابه . الإنصاف في مسائل الخلاف، إذ يقوم على البدء بعرض خلاصة ما يذهب إليه الفريقين الكوفي والبصري في المسألة، ثم يفصل آراء كل مع الرد على آراء المدرسة التي لا يتبنى رأيها قائلا في المقدمة "....وذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد أهل التحقيق واعتمدت في النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة والبصرة على سبيل الإنصاف لا التعصب والإسراف"[1].

– ويتضمن هذا المنهج جملة من الأسس قام عليها احتجاج ابن الأنباري، فمن المسائل ما اعتمد القياس أساسا ومنها ما اعتمد النقل ومنها ما اعتمد التعليل كما أن منها ما حوت أساسين أو ثلاثة في المسألة الواحدة.

وقد تتبعنا في بحثنا هذا المسائل الخلافية ومثلنا لكل أساس في الاحتجاج بجملة من المسائل التي حواها الإنصاف فجاءت على الشاكلة الآتية.

[1] – ينظر: الانصاف، ج1، ص: 11–12

I- القياس:

- إن القياس – كما عرفه[1] ابن الأنباري – هو حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه، وقيل في تعريفه أيضا هو حمل فرع على أصل بعلة فهو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، واشترط في القياس أربعة أشياء: أصل وفرع وعلة وحكم والقياس ليس أصلا في مبدأ الأخذ باللغة، بل السماع، وبذلك "فإن القدماء قد ذهبوا إلى أن اللغة العربية تجري في دماء العرب فقد أخذوا اللغة عن العرب حتى عن الأطفال والمجانين والنساء، ولكنهم – والحق يقال– شعروا بوجود مستويات مختلفة في اللغة، فتحدثوا عن الفصيح والأفصح، والأقل فصاحة، والردئ والمذموم والشاذ، الحوشي والغريب والنادر، وكانت المعايير التي استندوا إليها في تلك غامضة، فكثيرا ما تقابلنا في المعاجم عبارات مثل: وهي اللغة العليا، بلا علة واضحة لهذا الحكم"[2]

إلا أن ما دفع علماء اللغة إلى الاعتداد بالقياس هو وظيفته السَامية في التيسير على متحدث اللغة، كما يرى أبو البركات بن الأنباري أن إنكار القياس هو إنكار النحو، فيقول: "ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره، لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة"[3].

- لقد كان صاحب الإنصاف يحتج بنصوص العربية المتواترة لمشهورة ويرفض منها ما شذ ولا يقيس عليه، ومن أنواع القياس التي وردت في الإنصاف ما يلي:

1- حمل الفرع على الأصل:

وقد ورد هذا النوع كثيرا في حجج البصريين ومن ذلك حملهم لحرف الاستثناء "إلا"[4]على حرف الاستفهام، فكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستثناء فيما قبله.

---

[1] – ينظر: الأغراب في جدول الإعراب لأبن الأنباري، ص 45.

[2] – ينظر: لمع الأدلة، لابن الانباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1971م، ص: 93.

[3] – ينظر: المصدر نفسه، ص: 95.

[4] – ينظر: الإنصاف، ج1، ص : 257.

أما في معرض حديثهم عن همزة (بين بين)[1] فقد ذهبوا إلى أنه لا يجوز الابتداء بها لأنها إذا جعلت (بين بين) اختلست حركتها قربت من الساكن فكما أنه لا يجوز الابتداء بالساكن فكذلك لا يجوز الابتداء بها.

– كما ورد هذا النوع من القياس في حجج الكوفيين ومن ذلك أنهم جوزوا تقديم معمول خبر ما النافية. عليها[2] حملا على "لم ولن لولا" فهي نافية مثلها وبما أنه جاز تقديم معمول الأحرف فقد جاز تقديم معمول ما النافية عليها.

2– حمل الأصل على الفرع:

ومن ذلك ذهاب الكوفيين إلى إعلال المصدر[3] لإعلال الفعل ويصححونه لصحته مثل: قاوم – قواما، وقمت – قياما.

3– حمل نظير على نظير:

وذلك ما ورد في احتجاج البصريين لعدم جواز تقديم معمول خبر ما النافية عليها[4]، إذ أن ما معناها النفي ويليها الاسم والفعل فأشبهت حرف الاستفهام وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، فكذلك هاهنا لا يعمل ما يعد ما النافية فيما قبلها.

– كما احتجوا بذات النوع من القياس في إعراب الفعل المضارع[5] إذ قالوا إنما قلنا أنه مرفوع لقيامه مقام الاسم، وذلك من وجهين:

ويذكر أبو البركات الوجه الأول "بأن قيامه مقام الاسم عامل معنوي فهو أشبه بالابتداء والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه يقاس عليه وبذلك وجب رفع المصارع، إلا أن ما يؤخذ على أبن الأنباري هاهنا، أن رفع المبتدأ في الأصل مسألة خلافية، فكيف يجوز الاحتجاج بما هو مختلف فيه أصلا؟

---

[1] – ينظر: المصدر السابق، ج2، ص: 231.

[2] – ينظر : المصدر نفسه، ج1، ص: 162.

[3] – ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 217.

[4] – ينظر : المصدر نفسه، ج1، ص: 162.

[5] – ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص: 84.

ومن ذلك أيضا احتجاج الكوفيين بأن تقديم معمول اسم الفعل عليه[1] لقيامه مقام الفعل، مثل "عليك زيدا" أي الزم زيدا"، و"عندك عمرا" أي: تناول عمرا، كما يجوز أن تقول: "زيدا الزم" و"عمرا تناول"

أي أنك قدمت المفعول فكذلك ما قام مقامه[2].

وكذا احتجاج البصريين في تقديم الحال على الفعل العامل فيها بأن الحال تشبه بالمفعول، فكما يجوز تقديم المفعول على الفعل، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه، كقولهم: "عمرًا ضرب زيد".

4- حمل الضد على الضد (الحمل على النقيض):

ومن ذلك أن ذهب الكوفيون إلى حمل رب على كم من حيث الاسمية، وذلك لأن كم للعدد والتكثير، ورب للعدد والتقليل، فكما أن كم اسم، فكذلك رب اسم.

كما احتج صاحب الإنصاف بالقياس في باب التنازع[3] حيث ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين إلى أن إعمال الأول أولى مستدلين بقول امرئ القيس:

فلو أن ما أسعى لأدني معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال[4]

فقد اختاروا إعمال الفعل الثاني مستدلين بقوله تعالي: "أتوني أفرغ عليه قطرا" وقد كثرت شواهد المدرستين محتجين بالنقل والقياس إلا أن القياس يعلب دورا في نصرة البصرة إذا أن الفعل الثاني أقرب من الأول إلى الاسم وليس هناك نقص للمعنى في إعماله، قياسا على قول العرب، جحر ضب خرب" فقد أجروا " في نصرة البصرة إذ أن الفعل الثاني أقرب من الأول إلى الاسم وليس هناك نقص للمعنى في إعماله، قياسا على قول العرب، حجر ضب خرب" فقد أجروا "خرب" على "ضب" إلا أنه صفة للجحر فالضب لا يوصف بالخراب، وبذلك فقد قاسوا على اعتبار القرب والجوار، وقد أعمال امرئ القيس الفعل الأول هاهنا مراعاة للمعنى لأنه لو أعمل الثاني لكان هناك نقص معنى، فالتقدير سيكون كفاني قليل ولم أطلب قليلا من المال وهذا متناقص معنى، فالتقدير سيكون كفاني قليل ولم أطلب

---

[1] – ينظر: المصدر السابق، ج1، ص: 211.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 232.

[3] – ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص: 87.

[4] – البيت لامرئ القيس، في ديوانه، دار صادر، بيروت، لبنان، ص:39.

قليلا من المال وهذا متناقص إذ أنه يخبر تارة بأن سعيه أدنى معيشة، وتارة يخبر بأنه بطلب القليل من المال. وهذا متناقض.

5-القياس الشاذ:

ومن ذلك أن ذهب صاحب الأنصاف إلى أن جواز حذف حرف الخفض[1] (الواو) من "الله لأفعلن" لكثرة الاستعمال كان قياسا على جواز دخول حرف النداء عليه من الألف واللام دون غيره من الأسماء لكثرة الاستعمال خلافا لما هو متعارف عليه.

– لقد رفض أبو البركات الاحتجاج بما هو شاذ قليل الاستعمال بعيد عن القياس ومن ذلك ما جاء في ردوده على الكوفيين عند استدلالهم على جواز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركا– بـ"ياعن، في "عنق" إذ قال "إن هذه الأسماء قليلة الاستعمال، بعيدة عن القياس".[2]

ويقول أيضا في الجواب نفسه "وإذ أثبت أن هذه الأسماء قليلة في الاستعمال بعيدة عن القياس فوجب ألا يقاس عليها"[3]

6-الحمل على الجوار:

ومن ذلك احتجاج الكوفيين بأن جواب الشرط يكون مجزوما[4] لمجاورته فعل الشرط، فقد حمل عليه في الجزم.

7-الحمل على المعنى:

ومن ذلك احتجاج البصريين لعلة حذف التاء في المؤنث مما على زنة اسم الفاعل، بأن قولهم "طالق"، "طامث"، "حائض"، "حامل" كلها في معنى : ذات طلاق وطمث وحمل وحيض، أي قد عرفت بذلك.

---

[1] –ينظر: الإنصاف، ج1، ص 371.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص 334.

[3] –ينظر: المصدر نفسه ، ج1، ص 334.

[4] – ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص 125.

II- الاستطراد:

يعد الاستطراد من الأسس التي اعتمد عليها ابن الأنباري في احتجاجه للمسائل الخلافية إذ كان أحيانا يخرج عن جوهر قضيته ليتطرق لعنصر آخر غير الذي كان من المفروض أن ينصب حوله اهتمامه ويدور فيه احتجاجه ومثال ذلك ما نجده في المسألة السادسة والعشرين "اللام الأولى من لعل: زائدة أم أصلية؟ والتي تمثل مسألة خلافية بين الفكرين البصري والكوفي، فما هو متعارف عليه إثباتها وهو ما ذهب إليه نحاة الكوفة أخذا بمبدأ أن الحروف جميع حروفها أصلية في حين ذهب نحاة البصرة إلى أنها زائدة معتمدين على النقل[1] ويأتي أبن الأنباري بالرأي الفصل في هذه المسألة منتصرا للكوفيين على غير العادة فقد أول حذف اللام في النصوص لكثرة الاستعمال فيقول: "وكان حذف اللام أولى من العين، وإن كان أبعد من الطرف – لأدى ذلك إلى اجتماع ثلاث لامات، فيؤدي ذلك إلى الاستقلال، لأجل اجتماع الأمثال"[2] وبهذا يخرج صاحب الإنصاف عن لب القضية المطروحة فيستطرد من تبرير العلة التي حذفت من أجلها اللام إلى تعليل عدم إمكان حذف العين إلا أن الأولى أن يعلل حذف اللام لا العين، وقد ذكر المحققون من النحاة لغات كثيرة في "لعل" وصل بعضها إلى أربع عشر لغة[3] وهي: علّ ولعلّ ولعنّ، وعنّ ولأنّ وأنّ ورعنّ ورغنّ ولغنّ وغنّ ولعلّت وولّعا ولو أنّ وليست كل هذه اللغات متداولة فالواضح أنها مروية عن لهجات مختلفة لا عن لهجة واحدة والفصحى لا تستخدم إلا القليل من لغات لعلَ مما أدى بعض اللغويين إلى الاختلاف في عدد لغاتها فقد تحدث ابن الأنباري عن خمس لغات لـ"لعل" و هي: رعنّ، وعنّ، غنّ، لغلّ، غلّ.

---

[1] – ينظر: الإنصاف: ج1، ص: 201

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 207.

[3] – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت 1970، ج2، ص: 148.

III- التعليــل:

-أنواع العلل عند أبن الأنباري:

إنَ طبيعة الموضوع ومنهج التأليف في كتاب الإنصاف "قد جعلت من فكرة تطبيق العلل النظرية التي دعا إليها الزجاجي محققة فيه بكل مستوياتها، فدفاع كل مذهب عن أصوله النحوية يقضى بالضرورة إبراز العلل والإلمام بأصول النحو، وبذلك فقد أورد ابن الأنباري العلة النحوية التي يراها كل فريق لتواصل أصوله وفكره النحوي، وإذا أمعنا النظر في كتاب الإنصاف سنجدها على الشاكلة التالية:

1- العلل التعليمية:

إن العلل التعليمية هي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا، وإنما سمعنا بعضا، فقسنا عليه نظيره[1].

والغاية منها معرفة قواعد وأصول النحو، وهذا ما يتضح جليا في "الإنصاف" من خلال مقدمته فهو كتاب تعليمي بالدرجة الأولى ففحواه جملة من المسائل تحتوي وجهة نظر كل مذهب وهذا هو مراد المتعلم للنحو وهدفه الأسمى فمن خلال قراءة المسألة الخلافية يجد المتصفح لكتاب الإنصاف ضالته فيقف على رأي المدرستين ومن وافقهما من النحويين ومثال ذلك ما نجده في المسألة الأولى (الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم) فقد ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم، وهو العلامة، في حين ذهب البصريون إلى أنه مشتق من السموّ وهو العلوّ)[2]

وأبو البركات في أثناء عرضه للمسألة يذكر شيئا من هذا النوع وذلك نحو حديثه عن أقسام الكلم الثلاث وهي الاسم والفعل والحرف فمنها ما يخبر به ويخبر عنه وهو الاسم نحو (الله ربنا) و(محمد نبيا) فأخبرنا بالاسم وعنه ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه وهو الفعل نحو "ذهب زيد" و"انطلق عمرو" فأخبرنا بالفعل ولو أخيرنا عنه فقلنا "ذهب ذهب" و"انطلق كتب" لم يكن كلاما، ومنها ما يخبر به، ولا يخبر عنه وهو الحرف نحو "من ولن ولم وبل"[3]

---

[1] – ينظر: الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار العروبة، (د.ط، د.ت)، القاهرة، ص: 64.

[2] – ينظر: الإنصاف، ج1، 18، ص: 17.

[3] – ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 18.

وبما أن هذه العلل تقف عند حد المعرفة بالقاعدة فإن الهدف منها تعلم لغة العرب والنسج على منوالها.

2- العلل القياسية:

لقد أكثر أبن الأنباري من ذكر هذا النوع من العلل خاصة ما تعلق بقضية العامل النحوي من المسائل الخلافية، فكان مدار الخلاف حول كونه عاملا بنفسه أم لا. فيحتج كل فريق بالقياس على آخر شابهه نحو "الرافع لخبر إن"[1] فالرافع له (إن) عند البصرة، وهو غير مرفوع بها عند الكوفة وتحتج هذه الأخيرة على ذلك بأن الأصل في هذه الأخيرة ألا تنصب الاسم وإنما نصبته لمشابهتها الفعل فإذا كان عملها لمضارعتها الفعل فهي فرع عليه وبذلك فهي أضعف منه فالفرع أضعف من الأصل لا محالة، وبذلك الفعل فهي فرع عليه وبذلك فهي أضعف منه فالرفع أضعف من الأصل لا محالة، وبذلك ينبغي ألا تعمل في الخبر ويلتقي الفكر البصري مع الكوفي في المشابهة بين (إن والفعل) ويرى أنها قويت لأنها شابهته من خمسة أوجه:

أولا: أنها على وزن الفعل

الثاني: أنما مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح.

الثالث: أنها تدخلها نون الوقاية كما تدخل على الفعل.

الرابع: أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم.

الخامس: تتضمن معنى الفعل: إنّ وأنّ بمعنى حققت، كأنّ: شبهت، لكن: استدركت، لعلّ: ترجيت، ليت: تمنيت، وبذلك فقد قيست على الفعل وعملت عمله.

3- العلل الجدلية النظرية:

وهذا النوع من العلل لا يقل شهرة عن غيره، خاصة بازدهار الحالة العقلية والإفادة من علوم الفلسفة والكلام، وخير مثال على ذلك تلك المناظرة التي ذكرها ابن الأنباري بين الفراء والجرمي حول العامل في المفعول به، وكذا مثال آخر، في المسألة(22) "الرافع لخبر أن" فقد اتفق الفريقان على مشابهة هذه الحروف للأفعال، إلا أن الكوفة ترى أنها ضعيفة عن الأفعال، فتنحط عنها ولا ترفع الخبر، بينما ترى البصرة، أن مشابهتها لفظا ومعنى قوّت

---

[1] – ينظر: المصدر السابق، ج1، ص: 167 – 168.

هذه المشابهة الأمر الذي أدى إلى تقديم المنصوب وتأخير المرفوع، ليعلم أنها حروف أشبهت الأفعال[1].

[1] – ينظر الإنصاف، ج1، ص: 168.

IV-الشّــرح :

– يعدّ أبو البركات بن الأنباري من النحاة الذين أبدعوا في عرض مسائلهم النحوية شرحا وتحليلا، فهو يختار ألفاظه بعناية واهتمام، ويصوغها في قالب بديع سهل المأخذ، قريب من الأذهان بعيد عن الغلظة والتعقيد، فكتابه – الإنصاف– تعليمي بالدرجة الأولى.

لقد حاز أبو البركات عقلا منطقيا، يجيد المناظرة والحوار، فساق حجج الفريقين بأسلوب لا يختلف عن أساليبهم وحجج تتفق مع أقيستهم أصولهم، حتى تحسبه واحدا منهم، فقد لبس زيَ الكوفيين والبصريين في وقت واحد، ووقف موقف الحكم الفيصل في احتجاجه لآرائهم وصاغ كل ذلك في أسلوب سهل خال من التعقيد.

كما تميزت جمله بالوضوح، يغلب عليها طابع القصر وعباراته أشبه ما تكون بأقوال الفلاسفة والحكماء.

لقد أدّب ابن الأنباري النحو، وأبعده عن السأم، فكان إذا عرض للمسائل المطروقة اكتشف لها نسقا جديدا ونظرة عميقة شاملة، ثم وضع تصميم البناء الذي تخيله ثم صبه في قالب بديع لا نجذ له نظيرا فيما سبق.

كما اعتمد أسلوبا تمثيليا، يجعل من مفردات بيئته عناصر تمثيلية للتيسير على الناشئة استيعاب القواعد النحوية ففي حديثه عن عامل الجزم في جواب الشرط[1]، يرى أن "إنْ" هو العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط، فحرف الشرط يعمل في جواب الشرط عند وجود فعل شرط، لأنه كالنار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب فالتسخين حصل بوجودهما لا بهما إذ حصل بالنار وحدها، فكذلك هاهنا. "إنْ" هو العامل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لا أنه عامل معه.

– إنَ أبا البركات قارئ جيَد للتراث، وذلك يظهر في جل كتبه وفي الإنصاف بشكل خاص فقد ضمنه الكثير من آرائه النحوية، فأحاط بمسائله دون كلل أو ملل فتجده يورد خلافاتهم مع الاحتفاظ بشواهدهم القرآنية والشعرية وأقوال العرب وعللهم، حتى يصل إلى الإقناع مستعينا بحجج كل فريق.

---

[1] – ينظر: الإنصاف، ج2، ص: 128.

إلا أنَ ما يؤاخذ عليه طابع التَعميم في مسائله، إذ كان يلجأ إلى ذكر ما ذهب إليه الكوفيون وما ذهب إليه البصريون، إلا أنَ ذلك الرأي قد يكون لبعض النحاة دون غيرهم فلا يمثل رأي مدرسة برمَتها، ومن ذلك ما ذهب إليه الكوفيون في إعراب الأسماء الستَة، فقد ذكر أنهم قالوا بأنها معربة من مكانين، والرأي الكوفي ينسب للفراء و الكسائي فقط كما نص على ذلك ابن الحاجب[1].

[1] – ينظر: الإيضاح، ج1، ص: 117.

V-النّقــل:

السَماع أو النَقل كما عرَفه أبو البركات[1] – هو كلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصَحيح، الخارج عن حدَ القلّة إلى حدَ الكثرة، وبذلك فقد استثني منه كلام المولدين، وما شذ من كلام العرب، وقد قسَمه إلى قسمين[2]: تواتر وآحاد: فأما التواتر فيشمل لغة القرآن وما تواتر من السنَة وكلام العرب وأما الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة، ولم يشترط فيه التواتر وهو دليل مأخوذ به.

وقد جاء النقل عند ابن الأنباري في كتابه الإنصاف على نوعين:

نقل النصوص ونقل الآراء، فالأول أن يسرد أبو البركات نصوصا لبعض أهل اللغة محتجَا بها والثاني لا يعدو أن يكون آراء جاءت منثورة هنا وهناك في ثنايا الكتاب وسنتطرق لكل نوع على حدى.

1- نقل النصوص:

الكسائي (ت 119 هـ):

احتج البصريون بما حكاه الكسائي عن بعض العرب في وزن خطايا ونحوه أنه قال "اللهم أغفر لي خطائيه، مثل "خطاعيه"، فاجتمع فيه همزتان، فقلبت الهمزة الثانية ياء لكسرة قبلها، فصار "خطائي" مثل "خطاعي"، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفا فصار: "خطاءا" مثل "خطاعا"، فاستقتلوا الهمزة بين ألفين فأبدوا منها ياء فصار، "خطايا"[3]

الخليل بن أحمد (ت 175 هـ):

الخليل بن أحمد بصري له شأنه فهو أستاذ سيبويه، إلا أن له آراء تخالف آراء البصرة، وقد تتفق مع آراء الكوفة، نقلها أبو البركات في الإنصاف: فمنها ما استدل به الكوفيون في احتجاجهم على أن "كيف"[4] يجازى بها كما يجازى بمتى وما أشبهها من

---

[1] – ينظر: الإغراب في جدل الإعراب: ص: 45، ولمع الأدلة، ص: 81.

[2] – ينظر: لمع الأدلة، ص: 83.

[3] – المصدر نفسه، ج2، ص 292.

[4] – ينظر: الإنصاف، ج2، ص:158.

كلمات المجازاة، يقول أبو البركات: "ولهذا قال الخليل بن أحمد: مخرجها مخرج الجزاء[1]، وإن لم يقل أنها من حروف الجزاء" وذلك نحو: كيف تكن أكن.

– كما احتج الكوفيون بقوله في وزن خطايا ونحوه: "جائية" مقلوبة ووزنه "فالعة" فصارت "خطائي" مثل "خطاعي" ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفا، فصارت "خطاءا" مثل "خطاعا" فحصلت همزة بين ألفين والألف قريبة من الهمزة، فقلبوا من الهمزة ياء فرارا من اجتماع الأمثال فصار "خطايا" على وزن "فعالى"[2].

المـازني (ت 248 هـ):

يختلف الكوفيون مع البصريين في إعراب الأسماء الستَة. فترى الكوفة أنها معربة من مكانين، وترى البصرة أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والباء هي حروف الإعراب، بينما يتفرد المازني[3] برأيه، لذا يذهب إلى أن الباء من "أب" حرف الإعراب، وإنما نشأت الواو والألف والياء من إشباع الحركات ويكاد علم اللغة الحديث يتفق مع ذهب إليه المازني، فالحرف الثاني تختلف عليه الحركات الإعرابية، والألف والواو والألف والياء ليست حروفا، وإنما هي حركات طويلة[4]، ناتجة عن إشباع الحركات القصيرة. كما تفرد برأيه في قضيه "إعراب المثني والجمع على حدة"[5]، يذهب إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع ليست بإعراب ولا حروف إعراب، وكلنها تدل على الإعراب. وفي موضع آخر – عامل الجزم في جواب الشرط – تفرد[6] بذهابه إلى أن جواب الشرط مبني على الوقف.

المبـرّد (ت 285 هـ):

توافق آراء المبرد البصرة في الإنصاف في ثلاثة مواضع، وهي في المسائل: (1، 97، 98) وتوافق مدرسة الكوفة في المسائل (3، 33، 54، 64، 81، 32) ويختلف مع المدرستين في المسألتين (3، 76) ومن أمثلة ما استدل به البصريون قوله في أصل اشتقاق

---

[1] – ينظر المصدر السابق، ج3، ص: 60.

[2] – ينظر: المصدر نفسه ، ج2، ص: 291، 292.

[3] – ينظر: الإنصاف، ج1، ص: 24.

[4] – ينظر: فصول في فقه العربية، ص: 49.

[5] – ينظر: الإنصاف، ج1، ص: 38.

[6] – ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص: 125.

الاسم: "الاسم ما دل على مسمى تحته" وبذلك فإن أصل اشتقاق الاسم من "السمو" أي العلو فالاسم يعلو على مسماه.

وكذا قوله في علة بناء الآن: إنما بني "الآن" لأنه وقع في أول أحواله بالألف واللام، وسبيل ما يدخل عليه الألف واللام أن يكون مذكورا أولا ثم يعرف بهما، فلما خالف سائرا أخواته من الأسماء وخرج إلى غير بابه بني[1].

ويختلف المبرد[2] مع كلا المدرستين في مسألة: هل يقال "لولاي ولولاك" وما هو موضع الضمائر؟ " بذهابه إلى وجوب القول "لولا أنا" و"لولا أنت" فيؤتي بالضمير المنفصل، كما جاء في التنزيل في قوله تعالى: " لولا أنتم لكنا مؤمنين"[3].

كما تفرد برأيه في إعراب المثنى والجمع على حده "بذهابه إلى أن الألف والواو والياء في التثنيه والجمع ليست بإعراب ولا حروف إعراب فقد وافق رأي المازني في ذلك.

كما وافق رأي الكوفيين في ذهابهم[4] إلى أن الظرف يرفع الاسم إذ أتقدم عليه ويسمون ويسمون الظرف المحل، ومنهم من يسميه الصفة وذلك نحو قولك "أمامك زيد"، و"في الدار عمرو".

ويذكر أبو البركات تفرده برأي آخر تعلق بـ "الضمير في "إياك" وأخواتها"[5] بذهابه إلى إلى أن "أيا" اسم مظهر أضيف للتخصيص، ولا يعلم اسم مبهم أضيف إلى غيره

ابن كيسان (ت 299 هـ):

استدل الكوفيون على جواز جمع العلم المؤنث بالواو والنون يقول ابن كيسان: "إنما جوزنا جمعه بالواو والنون وذلك لأن التاء تسقط في "الطلحات"، فإذا سقطت التاء وبقي الاسم بغير تاء، جاز جمعه بالواو والنون، كقولهم: "أرض" و"أرضون" وكما حركت العين من

---

[1] – المصدر السابق، ج2، ص: 57.

[2] – ينظر: المقتضب، للمبرد، تحقيق: حسن حمد، مراجعة اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1420،1هـ–1999م، ج3، ص: 73 والبيان في غرب إعراب القرآن، لأبن الأنباري، تحقيق: عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م، ج2، ص: 28.

[3] – سورة سبأ، الآية: 31.

[4] – ينظر: المصدر السابق، لابن الأنباري ، ج1، ص: 55.

[5] – ينظر: الإنصاف، ج2، ص: 203.

"أرضون" بالفتح حملا على "أرضات" فكذلك حركت العين من "الطلحون" حملا على الطلحات لأنهم يجمعون ما كان على "فعلة" من الأسماء دون الصفات على "فعلات"[1]

ابن السراج (ت 316 هـ):

الاسم المبهم، ثم المضمر، ثم العلم، ثم ما فيه الألف واللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف"[2].

أبو سعيد السيرافي (ت 368 هـ):

كما استدل البصريون بقول أبي سعيد السيرافي "إنما بني لأنه لما لزم موضعا واحدا أشبه الحرف، لأن الحروف تلزم مواضعها التي وضعت فيها في أوليتها، والحروف مبنية، فكذلك ما أشبهها[3].

وقد اتفق البصريون على "أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم إلا أنهم اختلفوا في مراتب المعارف:

– يقول السيرافي: "الاسم العلم" ثم المضمر، ثم المبهم، ثم ما عرف بالألف واللام، ثم ما أضيف إل حد هذه المعارف"[4].

أبو على الفارسي (ت 377 هـ):

استدل البصريون في علة بناء "الآن" بقول أبو على الفارسي "إنما بني لأنه حذف منه الألف واللام وضمن الاسم معناهما، وزيدت فيه ألف ولام أخريان"[5]

الأصمعي:

احتج البصريون بقول الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء سمعت أعربيا: يمانيا يقول: "فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها" فقلت له أتقول جاءته كتابي" ؟ فقال أليس بصحيفة"[6] وقد جاء احتجاجهم هذا في مسالة المؤنث بغير علامة تأنيث مما على زنة اسم الفاعل

---

[1] – الإنصاف، ج1، ص: 35.

[2] – المصدر نفسه، ج2، الصفحة نفسها.

[3] – الإنصاف، ج2، ص: 58.

[4] – المصدر نفسه ، ج2، ص: 215.

[5] – المصدر نفسه ، ج2، ص: 58.

[6] – المصدر نفسه، ج2، ص :261.

2- نقل الآراء:

الفـراء (ت 144 هـ):

وافق الفراء البصريين في الإنصاف في مسألتين، هما (17، 27) واختلف معهم في المسائل (05، 23، 34، 87، 109، 14) واختلف مع بعض الكوفيين أمثاله، فقد خالف الكسائي في المسائل (86، 87، 114) ويرفض أبو البركات كل آراء الفراء[1] التي لا تلتقي مع المذهب البصري على نحو ما نجده في المسألة (45) والتي تفرد فيها الفراء بذهابه إلى أن الاسم المنادى المفرد مبني على الضم، وليس بفاعل ولا مفعول، ورغم أن الأصل في النداء أن يقال "يا زيداه" كالندبة، فيكون الاسم بين صوتين مديدين، وهما "يا" في أول الاسم، والألف في أخره، والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه، فلما كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول، وهو "يا" في أوله عن الثاني، وهو الألف في آخره، فحذفوها، وبنوا آخر الاسم على الضم، تشبيها بـ "قبل وبعد".

- كما أشترط في المسألة (109)[2] شروطا لم يشترطها الكوفيون إذ ذهب إلى أنه لا يجوز أن يمد من المقصور مالا يجيء في بابه ممدود: نحو "فعلى" تأنيث فعلاء.

الكسـائي (ت 319 هـ):

اختلفت المدرستان – الكوفة والبصرة– في عامل الرفع في الفعل المضارع فذهبت الكوفة إلى أنه يرتفع بتعريه من الناصب والجازم، وذهبت البصرة إلى أنه يرتفع لقيام مقام الاسم، وذهب الكسائي[3] متفردا برأيه إلى أن عامل الرفع في الفعل المضارع الزوائد الأرجح في أوله.

الخليل بن أحمد (ت 175 هـ):

تفرد الخليل برأيه في "أي الموصولة"[4] في قولنا "لأضربن أيهم أفضل" بذهابه إلى أن "أيَهم" مرفوع بالابتداء، و(أفضل) خبره، ويجعل (أيهم) استفهاما، ويحمله على الحكاية بعد قول مقدر، والتقدير عنده: لأضربنَ الذي يقال له أيَهم أفضل" ويجيبه أبو البركات في ختام

---

[1] – ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 301.

[2] – ينظر: الإنصاف، ج2، ص: 247.

[3] – ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص: 85.

[4] – ينظر: الإنصاف، ج2، ص: 217.

المسألة بقوله" وأما ما ذهب إليه الخليل فبعيد في اختيار الكلام، وإنما يجوز مثله في ضرورة الشعر..."[1]

ثعلـب (ت 200 هـ):

ثعلب إمام الكوفيين في النحو واللغة، كان حافظا لكتاب الفراء وقد أورد أبو البركات تعليقات لمسائل خالف فيها مدرسته الكوفية ومدرسة البصرة، ومن ذلك ذهابه إلى أن الظرف الواقع خبرا ينتصب لأن الأصل في قولك: "أمامك زيد" حل أمامك، فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقي منصوبا على ما كان عليه مع الفعل، كما خالفهم في "تقديم معمول خبر"ما النافية عليها" إذ ذهبت الكوفة إلى جواز "طعامك ما زيد آكلا"، وذهبت البصرة إلى ثعلب فذهب إلى أنه جائز من وجه، فاسد من وجه، فإن كانت "ما" ردا لخبر كانت بمنزلة "لم" ويجوز التقديم، كما تقول في الخبر لمن قال "زيد آكل طعامك" فترد نافيا: ما زيد آكلا طعامك" فمن هذا الوجه يجوز التقديم فنقول: "طعامك ما زيد آكلا" فإن كانت جوابا للقسم إذا قال: والله ما زيد بآكل طعامك: كانت بمنزلة الام في جواب القسم، فلا يجوز التقدم وفي التبيين للعكبري: "وفرق ثعلب فقال: إن كان ذلك في القسم لم يجز وإن كان في خبر محض جاز"[2].

يونس بن حبيب (ت 202 هـ):

تفرد هو الآخر في ذات المسألة بذهابه إلى أن "أيهم"[3] مرفوع بالابتداء و"أفضل" خبره، ويجعل "أيهم" استفهاما، ويعلق "لأضربن" عن العمل في "أيهم" فينزل الفعل المؤثر منزلة أفعال القلوب نحو: "عملت أيهم في الدار"

بينما وافق الكوفيين في ذهابهم إلى إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة[4] نحو : "افعلان" و "أفعلنان" بالنون الخفيفة.

---

[1] – ينظر: المصدر نفسه نفسه، ج2، ص: 222.

[2] – التبيين: ج1، ص: 327.

[3] – ينظر: المصدر نفسه ، ج2، ص: 220.

[4] – ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص: 165.

قطـرب (ت 206 هـ):

تفرد أو على قطرب بن المستنير في "إعراب المثنى والجمع على حده"[1] بذهابه إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب.

الجـرمي (ت 225 هـ):

يختلف أبو البركات مع الجرمي في كل آرائه التي وردت في الإنصاف منسوبة إليه، ففي مسألة "القول في إعراب المثنى والجمع"[2]، يذهب الجرمي إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع انقلابها هو الإعراب، كما يذهب في انتصاب المضارع بعد واو المعينة وفاء السببية في كلتا المسألتين إلى أنه ينتصب بهما، ويخالف مذهبي البصرة والكوفة.

ابن كيسان (ت 299 هـ):

يكاد ابن كيسان يتفق مع الكوفيين في كل آرائه المنسوبة إليه في الإنصاف لذلك كان يقابل بالنقد من ابن الأنباري، فقد أحتج بآرائه في أكثر من موضع ومن ذلك ذهابه[3] إلى أن الكاف والهاء والياء من "إيَاك" و"إيَاه"، و"إيَاي" هي الضمائر المنصوبة، وأنَ "إيَا" عماد.

الرمـاني (ت 388 هـ):

أيد أبو علي بن عسي الرماني[4] الكوفيين وهو بصري في ذهابهم إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسما محضا يتضمن ضميرا يرجع على المبتدأ نحو: "زيد أخوك" و"عمرو غلامك"

الأخـفش:

يختلف أبو الحسن الأخفش مع مدرسته، في أغلب آرائه التي وردت في الإنصاف، فقد وافق الكوفة في المسائل (2، 30، 64، 70، 97، 109، 118) ويختلف مع المدرستين في المسائل (2، 30، 85، 98).

وعند موافقته للكوفة يجيبه أبو البركات في جوابه عن الكوفيين، وفي حال اختلافه مع المدرستين يفرد له جوابا، ومن ذلك في "القول في عامل النصب في المفعول معه"[5] حيث

---

[1] – ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 38.

[2] – ينظر: المصدر نفسه ، ج1، ص: 38.

[3] – ينظر: الإنصاف، ج2، ص: 203.

[4] – ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص : 59.

[5] – ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 228.

ذهب الأخفش[1] إلى أن المفعول معه ينتصب بانتصاب "مع" في نحو "حيث معه" كما تفرد برأيه في إغراب المثني والجمع وعلى حدة" بذهابه إلى أن الواو والألف والياء ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب مؤيدا بذلك رأي المازني والمبرد.

كما أيد رأي المبرد[2] والكوفيين في ذهابهم إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ويسمون الظرف المحل ومنهم من يسميه الصفة وذلك نحو قولك "أمامك زيد"، و"في الدار عمرو".

كما وافق الكوفيين في "منع صرف مالا ينصرف في ضرورة الشعر"، مؤيدا رأي أبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان[3] في ذهابهم إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر.

كما أيَد الكوفيين وهو بصري في ذهابه إلى أن الياء والكاف في "لولاي" و"لولاك"[4] في موضع رفع.

– وذهب مذهب الكوفيين في "وزن أشياء"[5]، إذ يرى أنه جمع "شيء" بالتخفيف وجمع "فعل" على "أفعلا" كما يجمعونه على "فعلاء" فيقولون": سمح وسمحاء" و"فعلاء" نظير "أفعلاء"، "فكما جاز أن يجيء جمع "فعل" على "فعلاء" جاز أن يجيء على "أفعلاء" لأنه نظيره.

وتفرد في "عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد "إن" الشرطية" بذهابه إلى أنه يرتفع بالابتداء.

---

[1] – ينظر:الجني الداني، ص:156.

[2] – ينظر: المصدر السابق ابن الأنباري ، ج1، ص: 55.

[3] – ينظر: المصدر نفسه ، ج2، ص: 31.

[4] – ينظر: الإنصاف، ج2، ص: 196.

[5] – ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص: 299.

VI-الاستشـهاد

1- بالقرآن الكريم:

بلغ عدد الشواهد القرآنية 229 شاهدا مما يدل على أن أبو البركات أكثر من الاحتجاج بالقرآن الكريم، ومنهجه في ذلك هو تقديم إشارة موجزة إلى موضع الشاهد في الآية، ومن ذلك ما ورد في:

الإضمار قبل الذكر:

اعتمد أبو البركات في مواضع عديدة على الاستشهاد بقوله تعالى: "فأوجس في نفسه خيفة موسى"[1] كدليل على إثبات جواز تقديم الضمير على المظهر لأنه في نية التأخير[2].

كي الناصبة:

ويستدل على "كي" الناصبة بقوله تعالي: "كيلا تأسوا على ما فاتكم"[3] إذ نصبت بنفسها من عير تقدير (أن)[4].

ما يتعلق بالاستثناء:

يستدلَ ابن الأنباري بالآيات القرآنية على الاستثناء المنقطع، حيث يقول: والاستثناء المتقطع كثير في كتاب الله تعالي: "ما لهم به من علم إلا إتباع الظن"[5] ومعناه: لكن يتبعون يتبعون الظن، وقال تعالي "وما لأحد عنده من نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى"[6] ومعناه: لكن يبتغي وجه ربه الأعلى، وقال تعالى : "ثم رددناه أسفل سافلين إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات"[7] ومعناه: لكن الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم أجر[8].

---

[1] – سورة طه، الآية : 67.

[2] – ينظر: الإنصاف، ج1، ص: 71.

[3] – سورة الحديد، الآية : 23.

[4] – ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص: 101.

[5] – سورة النساء، الآية :157.

[6] – سورة الليل، الآية: 19، 20.

[7] – سورة التين، الآية: 5، 6.

[8] – ينظر: المصدر السابق، لابن الأنباري، ج1، ص: 251.

ما يتعلق بحرف الجر:

استدل ابن الأنباري على حرف الجر الزائد[1] بقوله تعالى: «اقرأ باسم ربك»[2] وقوله«ألم يعلم بأن الله يرى»[3]: وغيرها من الآيات.

جملة جواب الشرط في موضع جزم:

ويحتج الكوفيون بقوله تعالى: «لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين»[4] في في عامل الجزم في جواب الشرط[5] مع إشارة إلى موضع الشاهد وبقوله تعالى: «وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين»[6] مع إشارة للقراءة وذكر أصحابها.

2-الاستشهاد بالحديث الشريف:

يعد أبو البركات ما تواتر من السنة دليلاً من أدلة النحو ويعتمده في احتجاجه للمسائل النحوية إذ يقول: « اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين: تواتر وآحاد، فأما التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم»[7] العلم»[7]

إلا أنه اكتفى في إنصافه بستة أحاديث شريفة، منها ما ورد في معرض رده على استشهاد الكوفيين بالحديث: "ولتزره ولو بشوكة"، وأنه قال في بعض مغازيه (لتأخذوا مصافكم) وقال مرة أخرى (لتقوموا إلى مصافكم) إذ استدلوا بهذه الأحاديث على إعراب فعل الأمر فقال ابن الأنباري: «إن علة وجود الإعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة، فمادام حرف المعارضة ثابتاً كانت العلة ثابتة، ومادامت العلة ثابتة سليمة من المضارعة كان حكمها ثابتاً ولهذا كان قوله تعالى: «فبذلك فلتفرحوا» معرباً، وقوله صلوات

---

[1] ينظر: الإنصاف، ج1، ص: 61.

[2] سورة العلق، الآية: 01.

[3] سورة العلق، الآية: 14.

[4] سورة البينة، الآية: 01.

[5] ينظر: الإنصاف، ج2، ص: 125.

[6] سورة المائدة، الآية: 06.

[7] لمع الأدلة، ص: 32.

الله عليه: «ولتزره» و«لتأخذوا» و«لتقوموا» وما أشبهه معرباً لوجود حرف المضارعة، ولا خلاف في حذف حرف المضارعة في محل الخلاف»[1]

وبهذا فإنه قلما يستشهد بالأحاديث في المسائل النحوية بل غالباً ما يكون ذلك من خلال رده على استشهادات الكوفيين.

ويستشهد بقوله (ص): "سلمان منا أهل البيت" على النصب على الاختصاص، حيث نصب (أهل) على الاختصاص، والتقدير فيه (أعني أهل البيت)[2]

إن استشهاد أبو البركات بهذا العدد الضئيل من الأحاديث لأكبر دليل على عدم ثقته بها ويتضح ذلك جلياً من خلال إشارة مهمة ذكرها في معرض بيانه لامتناع مجيء أن الناصبة للمضارع بعد (كاد) في اختيار الكلام: «فأما الحديث "كاد الفقر أن يكون كفرا" فإن صح، فزيادة "أن" من كلام الراوي، لا من كلامه عليه السلام، لأنه صلوات الله عليه أفصح من نطق بالضاد»[3]

فإن دل ما قاله على شيء فإنما يدل على أنه يشكك في الحديث ومدى صحته وذلك من خلال قوله (فإن صح).

كما أنه ممن يعتقد أن الأحاديث نقلت بالمعنى لا باللفظ وذلك من خلال قوله "فزيادة "أن" من كلام الراوي".

وخلاصة القول أن أبا البركات لم يخرج عن منهج جمهور النحاة في عدم الأخذ بالحديث والاستشهاد به، وما إيراده لتلك الأحاديث إلا تدعيماً للمسائل لا أكثر ولا أقل.

الاستشهاد بكلام العرب (شعر ونثر)[4]:

كلام العرب هو المصدر الثالث من مصادر المادة المنقولة عن العرب ويشتمل على شعرهم ونثرهم وما حواه النثر من كلام العرب اليومي ولهجاتهم وحكمهم وأمثالهم.

---

[1] –الإنصاف، ج2، ص: 73.

[2] –ينظر: المصدر نفسه، ص: 225.

[3] – المصدر نفسه، ج2، ص: 96.

[4] – ينظر: أصول النحو، محمد سالم صالح، ص: 325.

3- الاستشهاد بالشعر:

بلغ عدد الشواهد الشعرية في الإنصاف 502 بين أبيات وأنصاف أبيات اعتمدها أبو البركات في الاحتجاج واثبات القواعد النحوية ومن ذلك:

- ما يتعلق بالضمير:

يستشهد أبو البركات على الإضمار مع عدم الذكر لدلالة الحال بقول الشاعر:[1]

على مثلها أمضي إذا قال صاحبي ألا ليتني أفديك منها وأفتدي

يعني الفلاة وإن لم يجر لها ذكر، لدلالة الحال[2]

كما يستشهد على جواز تقديم الضمير لأنه في نية التأخير بقول زهير:[3]

من يلق يوما على علاَته هرماً يلق السماحة والندى خلقا

«فالهاء في (علاَته) تعود إلى هرم، لأنه في تقدير التقديم لأن التقدير (من يلق يوماً هرماً على علاَته) فلما كان هرماً في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير وجب أن يكون جائزاً»[4]

ويقول الأعشى:[5]

أصاب الملوك فأفناهم وأخرج من بيته ذا جدن

كما يحتج بالشواهد الشعرية أيضا على مجيء الضمير المتصل بعد لولا[6]

- التنازع:

يستشهد ابن الأنباري في جواز إعمال أي المتنازعين أولى في التنازع بقول الشاعر:[7]

الشاعر:[7]

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق

---

[1] -البيت من الطويل لطرفة بن العبد في ديوانه، تقديم وشرح: محمد حمود، دار الفكر اللبناني، ط1، 1995، ص:38.

[2] -ينظر: الإنصاف، ج1، ص: 97.

[3] -البيت من البسيط لزهير بن أبي سلمى، دار صادر، بيروت، لبنان،ص: 36.

[4] -الإنصاف، ج1، ص: 71.

[5] -البيت من المتقارب للأعشى، في ديوانه، دار صادر، بيروت، لبنان، ص: 65.

[6] -ينظر: الإنصاف، ج2، ص: 201.

[7] -البيت من الوافر لبشر بن أبي حازم، الكتاب، ج2، ص: 156.

فقوله بغاة يجوز أن يكون خبراً للثاني ويقدر للأول خبر ويكون بالتقدير: وإلا فاعملوا أنا بغاة وأنتم بغاة، كما يجوز أن يكون خبراً للأول ويقدر للثاني خبر.[1]

ويستشهد بقول الخرنق:[2]

لا يبعدن قوم الذين هم سم العداة وآفة الجزر

النازلون بكل معترك والطيبون معاقد الأزر

ولكن برفع "النازلون" ونصب "الطيبين" على المدح، فكأنها قالت "أعني الطيبين" ويروى أيضا "والطيبون" بالرفع، أي: وهم الطيبون"[3]

ومعنى هذا أنه يستشهد به على أن العرب تنصب على المدح عند تكرر العطف والوصف أو ترفع على الاستئناف ويشهد بشواهد شعرية[4] أخرى مرة بالنصب على المدح ومرة أخرى بالوقع على الاستئناف.

- النعت:

يستشهد أبو البركات بقول الشاعر:[5]

والله ما ليلي بنام صاحبه ولا مخالط الليَان جانبه

على حذف الصفة والموصوف وإقامة المحكي مقامهما، وبذلك علل دخول حرف الجر على مالا شبهة في فعليته لأن الحكاية مقدرة[6] ردا على استدلال الكوفيين بقول حسان ابن ثابت:[7]

ألست بنعم الجار يؤلف بيته أخا قلة أو معدم المال مصرما

كدليل على اسمية "نعم وبئس"[8] لدخول حرف الجر عليهما.

كما استشهد أبو البركات بقول لبيد: [9]

---

[1] ينظر: الإنصاف، ج2، ص: 178.

[2] البيت من الكامل للخرنق، الكتاب، ج1، ص: 202 .

[3] ينظر: الإنصاف، ج2، ص: 8-9.

[4] ينظر: الإنصاف، ج2، ص: 9-10.

[5] البيت من الرجز لأبي خالد القناني في خزانة الأدب، ج4، ص: 106.

[6] ينظر: الإنصاف، ج2، ص: 111- 112.

[7] البيت من الطويل لحسان ابن ثابت في خزانة الأدب، ج9 ، ص:389 .

[8] ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص: 98.

[9] البيت من الكامل للبيد بن ربيعة، لسان العرب،ج1 ، ص: 614 (عقب).

حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم

على حمل الوصف على الموضع، إذ «رفع المظلوم وهو صفة للمجرور الذي هو "المعقب" حملاً على الموضع، لأنه في موضع رفع بأنه فاعل إلا أنه لما أضيف المصدر إليه دخله الجر للإضافة»[1]

ما يتعلق بحرف الجر:

يستشهد أبو البركات على زيادة حرف الجر بقول الشاعر:[2]

نضرب بالسيف ونرجو بالفرج

أي نرجو الفرج، والباء زائدة لا تتعلق بشيء[3]

ما يتعلق بالإضافة:

يستشهد أبو البركات على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في مواضع عديدة منها:

قول الشاعر:[4]

كأن عذيرهم بجنوب سلى نعام فاق في بلد قفار

أي كأن عذيرهم عذير نعام، والعذير: الحال، والحال لا يشبه بالنعام[5]

وبقول الآخر:[6]

قليل عيبه والعيب جم ولكن الغنى رب غفور

أي ولكن الغنى غنى رب غفور، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه[7]

كما يستدل على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول بقول الشاعر:[8]

فزججتها بمزجَة زج القلوص أبي مزاده

أي زج أبي مزادة القلوص

---

[1] المصدر السابق، ج1، ص: 308.

[2] البيت للنابغة الجعدي في خزانة الأدب، ج9، ص: 520.

[3] ينظر: الإنصاف، ج1، ص: 261.

[4] البيت من الوافر، للنابغة الجعدي، الكتاب ج1، ص: 109.

[5] الإنصاف، ج1، ص: 66.

[6] البيت من الوافر، لعروة بن الورد في العقد الفريد، لابن عبد ربه، تحقيق: محمد سعيد، دار الفكر بيروت، (د.ط، د.ت)، ج3، ص: 29.

[7] المصدر نفسه، ج1، ص: 66- 67.

[8] البيت من مجزوء الكامل، نسبه ابن يعيش إلى الأخفش، شرح المفصل، ج3 ، ص: 22.

4-الاستشهاد بالنثر:

استعان أبو البركات بلهجات العرب كثيراً في استدلالاته واحتجاجه، فجاء الإنصاف حافلاً بتلك اللغات في العديد من المسائل ومن ذلك:

قوله في إثبات دخول الحذف على "رب": «وفيها أربع لغات: رُبّ، رُبَ-رَبّ-رَبَ بضم الراء وتشديد الباء وتخفيفها، وفتح الراء وتشديد الباء وتخفيفها»[1]

كما يستشهد على لغة النقص والقصر في الأسماء الستة:

فيقول: «وقد يحكى عن العرب أنهم يقولون: هذا أبُك، ورأيت، أبك، ومررت بأبك، من غير واو ولا ألف ولا ياء. كما يقول في حالة الإفراد من غير إضافة وقد يحكى أيضا عن بعض العرب أنهم يقولون هذا "أبوك" و"رأيت أباك" و"بأبيك" بالألف في حالة الرفع والنصب والجر، فيجعلونه اسما مقصورا»[2]

كما يستدل باللغات الواردة في (الذي) على نفي أن يكون الأصل فيها السكون (اللّذْ) فيقول: "لو جاز أن يستدل بهذه اللغة على أن الأصل فيها السكون لجاز لآخر أن يستدل على أن الأصل فيها الحركة باللغات الأخر، فإن فيها أربع لغات"[3]

وهي (الذي) بياء ساكنة وهي أفصح اللغات و(الذي) بياء مشددة و(اللذ) بكسر الذال من غير ياء و(اللذ) بسكون الذال "فإن" "اللَذْ" بسكون الذال أقل في الاستعمال من (الذي) وغيرها من اللغات فإذا لم يعتبر الأكثر في الاستعمال فأولى أن لا يعتبر الأقل"[4]

---

[1] الإنصاف، ج2، ص: 318.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص: 24، 25.

[3] المصدر نفسه، ج2، ص: 186.

[4] المصدر نفسه، ج2، ص 188.

5-الاستشهاد بحكم العرب وأمثالها:

حوى الإنصاف 13 مثلاً عربيا، احتج بها ابن الأنباري في بعض المسائل النحوية، ومن ذلك استشهاده بقولهم "في بيته يؤتى الحكم"[1] وقولهم "في أكفانه لف الميت"[2] على تقديم الخبر وفيه ضمير يعود على المبتدأ المتأخر، لأن الضمير في نية التأخير والتقدير "الحكم يؤتى في بيته" و"الميت لف في أكفانه".

ومما أورده على لسان البصريين وأيده بأمثلة أخرى استدلالهم على تقديم الحال على الفعل العامل فيها[3] بما ورد في المثل "شتى تؤوب الحلبة"[4]

ومما أورده على لسان الكوفيين استدلالهم على جواز إبقاء الفعل على فتحته في الماضي وإدخال حرف الخفض عليه بالمثل القائل "من شب إلى دب"[5]

كما استدل أبو البركات بقول العرب (مشنوء من يشنؤك) وقول سيبويه (تميمي أنا) فقد تقدم الضمير هاهنا على الظاهر والتقدير (من يشنؤك مشنوء) و(أنا تميمي)[6]

---

[1] – ينظر: الإنصاف، ج1، ص: 232.

[2] – ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط، د.ت)، ج1، ص: 119.

[3] – ينظر: الإنصاف، ج1، ص: 232.

[4] – ورد المثل في لسان العرب، ج11، ص: 152.

[5] – ورد المثل في لسان العرب، ج 13، ص: 43 (أين).

[6] ينظر: الإنصاف، ج1، ص: 69.

VII-الاحتجاج والمنطق:

تميز القرن الرابع للهجرة بتأثر مختلف العلوم بالدراسات المنطقية والفلسفية فقد تأثر المفكرون بما فعله أرسطو الذي قرب بين منطقه واللغة اليونانية، ولأن النحو يشبه المنطق والفلسفة في اعتماده على الأدلة والقياسات والاستنباط، فقد تأثر ومزج بالعلوم العقلانية، وأبو البركات بن الانباري واحد ممن أبدعوا في هذا المجال، فقد حاكى المناطقة والفلاسفة ودقق النظر في مسائل كتبه وتوخى الإجابة وفق المسألة فكان يضع القارئ أمام منطقى نحوي يجد فيه غايته، وهذا ما يظهر جليا في "الإنصاف" من خلال مسائله، فمن أمثلة ذلك ما نجده في المسألة (17) «القول في تقديم خبر"مازال" وأخواتها عليهن» ففي إثبات أن "مازال" ليس بنفي الفعل، ولكنه نفي لمفارقة الفعل، ذهب أبو البركات إلى أن معنى "مازال" معنى النفي، و"ما" للنفي، فلما دخل النفي على النفي صار إيجابا، لأن قولك "انتفى الشيء" يصبح ضدا للإثبات فإذا دخله النفي، نحو "ما انتفى الشيء" صار موجبا فدل على أن نفي النفي إيجاب.[1]

وقد جاءت مناقشة ابن الأنباري للمسألة بأسلوب مميز تغلب عليه العبارات المنطقية فكان أشبه بالأسلوب الرياضي، وفي الوقت نفسه لم يلجأ صاحب الإنصاف إلى استخدام المصطلح المنطقي أو الفلسفي بل كانت مصطلحا ته من صميم العلم الموضوعة له. وذلك لأن كتاب الإنصاف تعليمي بالدرجة الأولى مما يجعله يستعمل عبارات وألفاظ سهلة وقريبة إلى الأذهان، كما أنه كتاب في الخلاف هدفه الأسمى إبراز مواطن الخلاف وذلك لا يتطلب أسلوبا معقدا، بل مصطلحات بسيطة بعيدة عن تعقيد المناطقة والفلاسفة. وقد استخدم ابن الأنباري الأحكام العقلية الرياضية في تفسير الظواهر النحوية ومنها:

أ-اجتماع الضدين (السالب و الموجب) يؤدي إلى نسبة سلبية:

يفسر هذا المبدأ الكثير من الأحكام النحوية وبخاصة بما جاء مخالفا للقاعدة العامة ومن أمثلة ذلك ما جاء في منع جمع الاسم المذكر العاقل المختوم بالتاء كـ "طلحة" جمعا سالما وعلة ذلك الجمع بين علامتين متضادتين "فالتاء" علامة المؤنث و"الواو" علامة المذكر، وهو ينزل منزلة حاصل ضرب (+) (−) = (−) فتكون النتيجة سالبة وما يرجح ذلك

[1]- ينظر: الإنصاف،ج1، ص: 150.

ما ذهب إليه ابن الأنباري في تعليله[1] منع هذا الجمع لأنه لو بقيت التاء مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير والتأنيث في اسم واحد وهذا لا يجوز.

ب-استعمال المعادلات الرياضية:

وظف ابن الأنباري جملة من المعادلات الرياضية للوصول إلى حقائق النحو العربي ويبدو ذلك واضحا في المسالة (73) "علة إعراب الفعل المضارع"[2] فقد جاءت المعادلات على الشاكلة الآتية:

-المعادلة الأولى: الفعل المضارع يكون شائعا فيتخصص، كما أن الاسم يكون شائعا فيتخصص ومما يوضح ذلك قولهم "يذهب" يصلح للحال والاستقبال، و"سوف يذهب" اختص بالاستقبال فاختص الفعل بعد شياعه، كما أن الاسم يختص بعد شياعه، كقولهم: "رجل" يصلح لجميع الرجال وإن قلت "الرجل" اختص بعد شيعه.

فلما اختص الفعل بعد شياعه كما اختص الاسم بعد شياعه فإن الفعل قد شابهه من هذا الوجه وبذلك يمكن صياغة المعادلة كالآتي:

1-يذهب (زمن شائع)= رجل (معنى شائع).
2-سوف يذهب (زمن متخصص)= الرجل (اسم متخصص).

ومنه 1+2 .... الفعل المضارع = الاسم (باعتبار الإعراب).

المعادلة الثانية: أن الفعل المضارع تدخل عليه "لام" الابتداء تقول: "إن زيدا ليقوم" كما تقول: "إن زيدا لقائم" فلما دخلت عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم دل على مشابهة بينهما ويمكن صياغة المعادلة على النحو التالي:

إن زيدا لقائم = إن زيدا ليقوم (باعتبار دخول لام الابتداء).

وبعد الاختزال من الطرفين: القائم = يقوم.

المعادلة الثالثة: وتظهر هاهنا العملية الرياضية بشكل واضح، وهي أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه فقولهم "يضرب" على وزن "ضارب".

يضرب = /0 /0 0/ ⇔يضرب = ضارب (باعتبار الحركات والسكنات).
ضارب = /0 /0 0/

---

[1]- ينظر: المصدر نفسه ، ج1، ص: 45.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص: 81، 82.

والمحصلة النهائية: مشابهة الفعل للاسم من الأوجه المتقدمة، وبذلك وجب أن يكون معربا مثله.

ج- استعمال خواص الأعداد:

استعمل ابن الأنباري خواص الأعداد في المسألة (28) "القول في أصل الاشتقاق: الفعل هو أو المصدر؟ وذلك عن طريق استبدال العدد بمجموع عدديين على نحو 3 = 1 + 2 ، فقد ذهب إلى أن "المصدر هو الأصل وأن الفعل بصيغته بدل على شيئين: الحدث والزمان المحصل، والمصدر يدل بصيغة على شيء واحد وهو الحدث، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل"[1] .

فلو افترضنا أن الدلالة على الشيء = 1، فيكون المصدر = 1.

والفعل ، 2 = 1+1

وباستعمال الخاصية السابقة يلاحظ أن 2 = (1+1)

وبذلك يظهر الواحد أصل الاثنين، وما يدعم ذلك قول الخوارزمي: "العدد هو الكثرة المركبة من الآحاد، فالواحد إذن ليس بالعدد وإنما هو ركن عددي".

---

[1] – الإنصاف، ج1، ص: 218.

VIII-التَرجيح:

يعدَ الترجيح من الأسس التي اعتمدها أبو البركات في احتجاجه لأراء المدرسيتين، وقد رجع آراء البصريين في حل المسائل الخلافية ما عدا في سبع منها:

المسألة (10): القول في العامل في الاسم المرفوع بعد "لولا"

المسألة (18): تقديم خبر "ليس" عليها.

المسألة (26): لام لعل الأولى: زائدة أو أصلية.

المسألة (70): منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر.

المسألة (97): هل يقال "لولاي" "ولولاك" وما هو موضع الضمائر.

المسألة (106): هل يوقف بنقل الحركة على المنصوب المحلي بـ "أل" الساكن ما قبل آخره.

وبهذا تصل نسبة موافقته للبصرة إلى أكثر من 94% من مسائل الكتاب

لقد كان ابن الأنباري يختار ألفاظه بدقة متناهية لتعبر عن مبتغاه أثناء ترجيحه لإحدى المدرستين، وبذلك فقد كثرت جملة من الكلمات التي لطالما كررها في نفس المواقف من قبول ورفض واستدلال واحتجاج وتلك نحو:

الجواب على – يحكى عن العرب – على ما ترى– إنما قلنا – منهم من تمسك وهذا كثيرا في كلامهم – على ما بينا– حملوا الأصل – وجب – دل على أما – ذهب – فلما دلوا – استدلوا – ألا ترى القياس.

كما تكررت كلمات بعينها في الجملة نفسها وذلك في حال المقارنة بين المذهبين الكوفي والبصري فكان هذا التكرار أدعى وأنسب لتلك نحو قوله في المسألة الثانية "إعراب الأسماء الستة" "والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه أن ما ذهبنا إليه لا نظير له في كلام العرب فإن كل معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد، وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم، فإنه ليس في كلامهم معرب له إعرابا، فبأن أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلامهم، وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم والمصير إلى ماله نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير"[1].

[1] – الإنصاف، ج1، ص: 27.

وبهذا فإن صاحب الإنصاف لم يكن مجرد ناقل لآراء النحو والنحاة، بل قلب آراءهم على وجوهها، وأبان عن موافقتها للأصول النحوية التي يقلبها، والتي كانت في الغالب تيسير وفق مسار المدرسة البصرية، أما في دحضه للآراء التي لا تتفق مع منطقه النحوي فقد استعمل عبارات مثل قوله : فاسد- باطل، إذ لم ينج نحاة المدرستين من ذمة لهم بفساد رأيهم وذلك نحو: جوابه على الكوفيين في المسألة الأولى "الأصل في اشتقاق الإسم" والتي ذهبوا فيها إلى أن الإسم مشتق من الوسم لأن الإسم في اللغة العلامة والإسم وسم على المسمى وعلامة عليه يعرف يقول "قلنا هذا وإن كان صحيحا من جهة المعنى، إلا أنه فاسد من جهة اللفظ وهذه الصناعة لفظية ولابد فيها من مراعاة اللفظ..."[1]

وقد استخدم الألفاظ ذاتها في حال مخالفته لرأي البصريين ومثل ذلك المسألة 26: "اللام الأولى من "لعل" زائدة أو أصلية" حث ذهبوا إلى أن اللام الأولى زائدة مستدلين على ذلك بكثرة ورودها في كلام العرب وأشعارهم زائدة" إد يقول " القياس على الفاسد فاسد، وقد بينا فساد ما ذهبوا إليه في زيادة "لا" والكاف هناك بقصد الكوفيين – كما بينا فساد زيادة اللام هاهنا وكلاهما قول باطل ليس له حاصل"[2]

فابن الأنباري كما نرى شديد في أحكامه، سواء في تعامله مع حجج البصريين أو الكوفيين منطلقه الإنصاف بينهما وترجيح الصحيح فيهما وبغيته الإفادة من كليهما.

---

[1] – الإنصاف، ج1، ص: 18.

[2] – المصدر نفسه، ج1، ص: 209.

خلاصة الفصل الثالث:

وفحوى دراستنا في هذا الفصل هو تتبع الأسس المعتمدة في الاحتجاج عند ابن الأنبا ري في كتابه"الإنصاف في مسائل الخلاف" فكانت النتائج كالآتي:

-لقد عوّل ابن الأنبا ري على القياس كثيرا في احتجاجه للمسائل الخلافية إلا أنّه لم يفرّق بينه وبين مصطلح الحمل، فورد المصطلحان بمفهوم واحد على تعدد أنواعه كحمل الأصل على الفرع، حمل الفرع على الأصل، حمل النظير على النظير، وحمل الضّد على الضدّ.

- احتجّ أبو البركات بنصوص العربية المتواترة المشهورة، ورفض الاحتجاج بما هو شاذ قليل الاستعمال .

- أورد أبو البركات العلل النّحوية لكلّ فريق فجاءت على أنواع ثلاثة" علل تعليمية، جدلية، وقياسية " وقد أبدع أبو البركات في عرضها شرحا وتحليلا، فكان يختار ألفاظه بدقّة وعناية ويصوغها في قالب بعيد عن التعقيد كلّ ذلك في أسلوب يغلب عليه طابع القصر .

-ورد النّقل في الإنصاف على نوعين: نقل النّصوص ونقل الآراء، فقد نقل ابن الأنبا ري عن أئمة النّحو أمثال :الخليل، المبرّد، الأخفش، ابن كيسان، ابن السرّاج، الفارسي، السّيرافي، يونس، الزجّاج،والأخفش من البصريين والكسائي والفرّاء وثعلب من الكوفيين.

-ويأتي الاستشهاد في المرتبة الثّانية بعد القياس، فقد اعتمد ابن الأنباري على الاستشهاد بالذّكر الحكيم والحديث الشّريف وبكلام العرب شعرا ونثرا.

غلب الأسلوب الرّياضي والعبارات المنطقية على مناقشة ابن الأنبا ري للمسائل الخلافية فلجأ إلى استعمال المعادلات الرّياضية وخوّاص الأعداد بغية الإفادة والإيضاح كل ذلك بعيدا عن مصطلحات المناطقة والفلاسفة.

رجّح أبو البركات آراء البصرة بنسبة تفوق 94% من مجمل مسائل الكتاب ولم يوافق الكوفة إلا في سبع مسائل. ويمكن تلخيص ما سبق في المخطط الآتي:

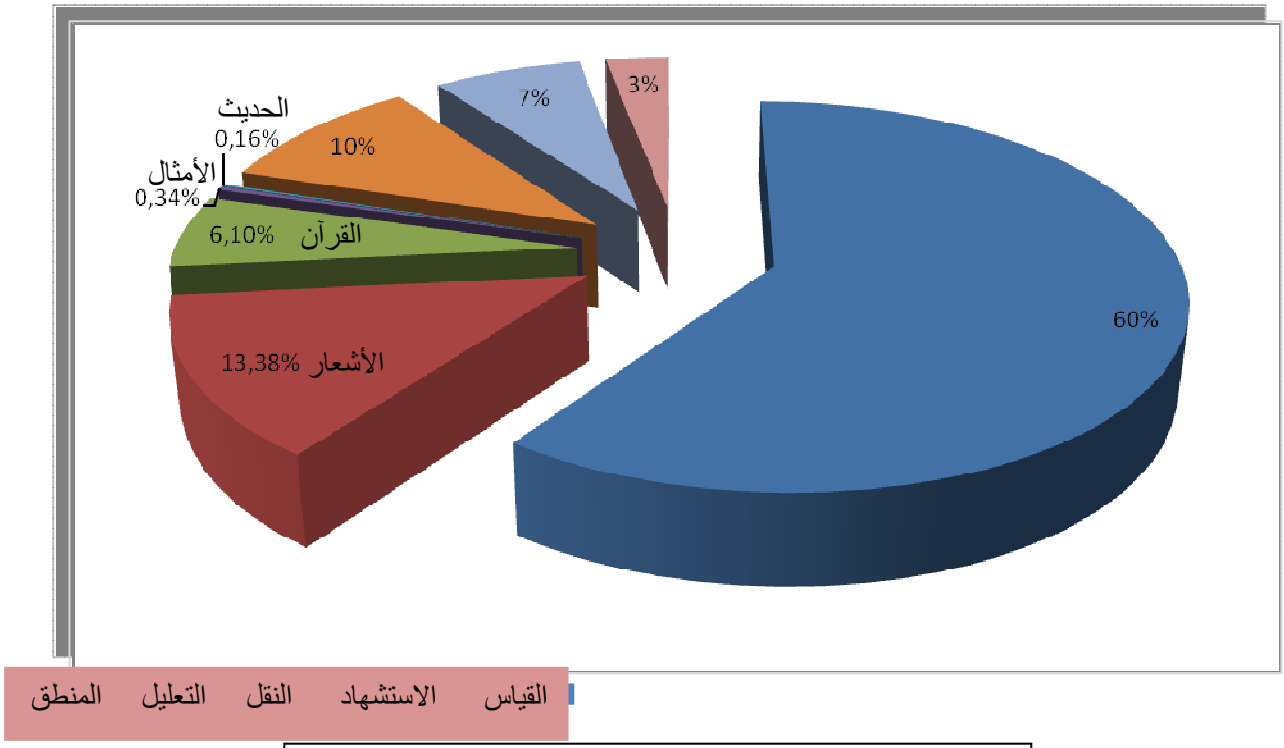

التمثيل البياني 1: الأسس المعتمدة في الاحتجاج عند ابن الأنباري

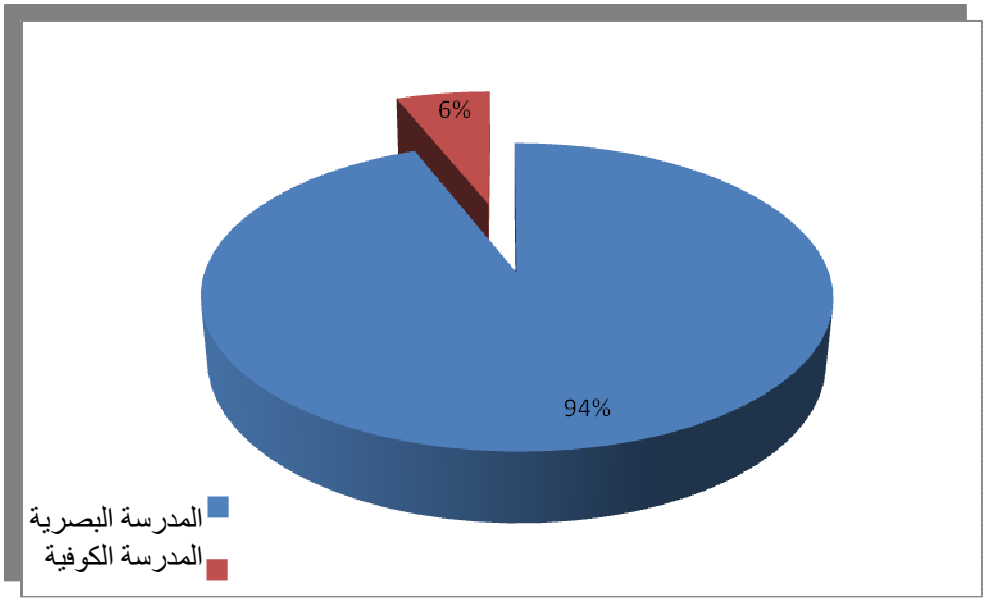

التمثيل البياني 2: الترجيح عند ابن الأنباري

الخاتمـة

وبعد هذا العرض المتواضع لفصول بحثنا هذا نصل إلى عرض جملة من النتائج التي أسفرت عنها دراستنا والتي حاولنا جاهدين أن تكون دونما أطناب ممل ولا اختصار مخل والله نسأل التوفيق والسداد.

تعددت مدارس النحو العربي واتجاهاته إلا أن أكثرها شهرة المدرسة البصرية والكوفية واللتان كانتا محط خلاف وجدل في الكثير من القضايا النحوية، فظهر بذلك التأليف في الخلاف النحوي ومن ثمة ظهر الاحتجاج في النحو عند علماء اللغة أمثال سيبويه، ابن السراج، ابن جني، الأعلم... وصولا إلى أبن الأنباري والذي يعد كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف" من أهم الكتب التي جاءت جامعة للآراء النحوية البصرية منها والكوفية.

1- لقد اعتمد سيبويه في احتجاجه لتأصيل القواعد النحوية على أسس عدة كالقياس والسماع والتعليل والاستشهاد، فاعتمد في القياس على المطرد من كلام العرب وكان يرفض الشاذ فيصفه تارة بالضعف وتارة بالقبح والغلط بمخالفته القياس، كما اتبع منهجا محددا في التعليل يقوم على التناظر ومراعاة سياق الحال وكثرة الاستعمال، وفي الاستشهاد فقد أكثر سيبويه من الاستشهاد بالقرآن الكريم فبلغت شواهده 460 شاهدا وفي الشعر بلغ عدد الأبيات 1050 بيتا شعريا، كما استشهد بأمثال العرب وحكمهم.

2- اعتمد ابن السراج (ت 316 هـ) على الاستشهاد والقياس في أثبات القواعد الشعرية فقد استشهد بالقرآن الكريم والحديث الشريف وبأشعار العرب وأمثالهم كما اعتمد القياس وقسمه إلى قسمين: قياس العلة وعلة العلة.

3- اعتمد ابن جني (ت 392 هـ) في كتابة الخصائص على الاستشهاد والقياس في الاحتجاج للقواعد النحوية، فقد استدل بالسماع الفصيح من القرآن الكريم وقراءاته، وما ورد من أقوال العرب وأمثالهم وكذا بالشعر العربي الفصيح وحتى أشعار المولدين لأنه لم يلتزم التحديد الزماني والمكاني في الاستشهاد بالكلام العربي، وإنما اعتمد التثبيت من فصاحة العربي المأخوذ كما اعتنى ابن جني بالقياس عناية فائقة.

4- اعتمد الأعلم الشنتمري (ت476هـ) في احتجاجه على الاستشهاد والقياس، فقد استشهد بالقرآن الكريم والحديث الشريف ونهج منهج البصريين في احتجاجه بأشعار العرب أما عن القياس فاعتد به في حال عدم وجود الشاهد السماعي.

5-اعتمد ابن يعيش(ت643هـ) في شرح المفصل جملة من التعليلات والتي تنوعت من صوتية وافتراضية واضطرارية .

6- اعتمد ابن هشام (761هـ) في احتجاجه على الاستشهاد والقياس والتعليل وأكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث الشريف إلا أنه كان يتحرى الأخذ بهذا الأخير فلا يقبل حديثا ما لم تكن هناك شواهد على صحته، ولم يعترف بالبيت مجهول القائل. كما خالف البصريين في تأويل القواعد مع وجود الشاهد، أما من ناحية القياس فكان متأثرا بابن جني وكذا بالأقيسة الفقهية، ولا يصح عنده إلا إذا كان له سند من كلام العرب.

7-اعتمد السيوطي (ت911هـ) في كتابه الاقتراح في الاحتجاج على الاستشهاد بالقرآن الكريم أو الحديث الشريف أو بكلام العرب شعره ونثره، وقد تميز منهجه بتقديم إشارة موجزة لموضع الشاهد، أما عن كلام العرب فقد أحتج لما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، واعتمد تقسيم ابن جني المسموع إلى مطرد وشاذ

8- حاكى ابن الأنباري المناطقة والفلاسفة وصب ذلك في معين النحو ولم يلجأ إلى استخدام المصطلح المنطقي أو الفلسفي بل كانت مصطلحاته من صميم العلم الموضوعة له، وذلك لأن كتاب الإنصاف تعليمي في المقام الأول فينبغي أن يكون بعيدا عن التعقيد والغلطة حتى يسهل التلقي لدى متعلميه، كما أنه كتاب في الخلاف النحوي هدفه الأسمى إبراز مواطن الخلاف والوصول إلى الرأي الصواب، وذلك يتطلب أسلوبا بسيطا وعبارات سهلة تنأى عن أسلوب المناطقة والفلاسفة.

كان أبو البركات دائما منتصرا لإحدى المدرستين إلا أنه من الممكن ألا يحالف الصواب كليهما وذلك ما لم ينظر فيه، يقول أفلاطون "إن الحق لم يصبه الناس في كل وجوهه ولا أخطئوه في كل وجوهه بل أصاب كل إنسان جهة".

9- كرر أبن الأنباري كلمات بعينها في الجملة نفسها وذلك في حال المقارنة بين المذهبين فكان هذا التكرار أدعى وأنسب لتلك خاصة وأن مهمته الإنصاف بين الفريقين وهو بذلك لم يكن متحيزا لمذهب دون آخر.

10- أهمل أبو البركات المدارس النحوية الأخرى غير البصرة والكوفة رغم شهرتها مثل المدرسة البغدادية إلا أنه استشهد بآراء نحاتها ونسبهم إلى نحاة البصرة بصريح العبارة.

11- رفض صاحب الإنصاف الاحتجاج بكل ما هو شاذ قليل الاستعمال بعيد عن القياس ولجأ في كثير من الأحيان إلى تأويل الشاهد لإبطال ما يستدل به خاصة في النصوص القرآنية.

12- رفض ابن الأنباري جملة من الأبيات مجهولة القائل التي استشهد بها الكوفيون رغم أن هناك في شواهد نحاة البصرة ما هو مجهول النسبة وكان يحتج به.

13- حاجّ أبو البركات الكوفيين أحيانا بأصول البصريين، رغم أنه من الواجب أن يجادلهم بأصولهم النحوية ليكون أكثر أقناعا.

14- هناك مسائل لم ينفرد بها الكوفيين في خلافهم مع البصرة إلا أن ابن الأنباري ذكرها أنها من الخلافات النحوية بين المدرستين كما توهم الخلاف بينهما في بعض المسائل رغم عدم وجوده.

15- تميزت بعض المسائل بقصور في ذكر بعض الآراء النحوية إذ لم يسجل أبو البركات آراء النحويين فيها خاصة إن كان هؤلاء يؤيدون الكوفة.

16- اجتهد أبن الأنباري في ذكر لغات الكلمة الواحدة وخاصة إن كانت معرفتها تمثل أهمية في المسألة المحتج لها.

17- لم يكن أبو البركات دقيقا في نسبة بعض الشواهد إلى قائليها إلا أنه في الغالي كان ينسب الشاهد إلى قائله، أما في النثر فكان يكتفي بذكر "وهذا كثير في كلامهم" ويحكى عن العرب...".

18- لم يقنع أبو البركات بالرواية التي استدل بها الكوفيون بل كان يستشهد بما توافر له من روايات على أنها دليل لدحض الرأي وإبطاله.

19- أستعمل أبو البركات الألفاظ ذاتها في حال ذمه للفريقين ووصفهم بفساد رأيهم سواء البصرة أو الكوفة.

20- إن مدار المسائل الخلافية لم تكن بين المدارس فحسب بل كانت بين النحويين في إطار المدرسة الواحدة.

وأخيرا يجدر بنا أن نذكر لأبي البركات جهده في سبيل عرض تلك المسائل الخلافية عرضا شيقا، مع حجج كل فريق بالتفصيل، مما جعل الكتاب حافلا بآراء واتجاهات كثيرة، لقد حاول أن يكون حكما منصفا عادلا، إلا أن هذه الاستدلالات ليست بالضرورة مقبولة أو

مرفوضة، خاصة أن منها ما يقرب من الاحتمالات والفروض، وتلك سمة عصره، وسيظل يذكر له تاريخ الخلاف النحوي أنه صاحب محاولة فريدة من نوعها.

قائمة المصادر

والمراجع

*** قائمة المصادر والمراجع:**

- القران الكريم برواية ورش

1. **أسرار العربية،** لأبو البركات بن الأنباري، تحقيق: محمد حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
2. **الأشباه والنظائر،** لجلال الدين أبو الفضل عبد الرحمان السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط ،د.ت).
3. **أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري،** لمحمد سالم صالح، دار السلام، القاهرة، ط1، 1427 هـ- 2006 م.
4. **الاقتراح في علم أصول النحو،** لجلال الدين أبو الفضل عبد الرحمان السيوطي، تحقيق: حمدي عبد الفتاح مصطفى، خليل الجرسي، ط2، 1422 هـ-2001 م.
5. **إنباه الرواة على أنباه النحاة،** لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1406 هـ- 1986م.
6. **الإنصاف في مسائل الخلاف،** لأبو البركات بن الأنباري، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية-بيروت لبنان، ط1418 هـ-1998 م.
7. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،** لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، 1964م.
8. **الإيضاح في علل النحو،** لأبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، القاهرة 1959 م.
9. **الإيضاح في علل النحو،** لأبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار العروبة، القاهرة، (د.ط، د.ت).
10. **البحر المحيط،** لأبي حيان الأندلسي، القاهرة، 1328 هـ.
11. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،** لجلال الدين أبو الفضل عبد الرحمان السيوطي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2، 1399 هـ- 1979 م.
12. **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث،** لأبو البركات بن الأنباري ، تحقيق: رمضان عبد التواب، دار الكتب 1970 م.

13. **البيبان في غريب إعراب القرآن**، لأبو البركات بن الأنباري، تحقيق: عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م.
14. **التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين**، لأبو البقاء عبد الله بن الحسيني العكبري، تحقيق: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م.
15. **التعريفات**، للشريف علي بن محمد الجرجاني، تحقيق: مصطفى أبو يعقوب، مؤسسة الحسن، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1427 هـ- 2006م.
16. **الجنى الداني في حروف المعاني**، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413 هـ-1992 م،
17. **خزانة الأدب ولب لسان العرب**، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طريفي وإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418 هـ- 1998 م.
18. **خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري**، لسعود بن غازي أبو تاكي، دار غريب، القاهرة، ط1، 1425 هـ- 2004 م.
19. **الخصائص**، لأبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1424هـ - 2003م.
20. **ديوان الأعشى**، دار صادر، بيروت، لبنان.
21. **ديوان امرئ القيس**، دار صادر، بيروت، لبنان.
22. **ديوان زهير ابن أبي سلمى**، دار صادر، بيروت لبنان.
23. **ديوان طرفة بن العبد**، تقديم وشرح: محمد حمود، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1995م.
24. **الرد على النحاة**، لابن مضاء القرطبي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1982م.
25. **شرح المفصل**، لموفق الدين أبو البقاء بن يعيش، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)،
26. **شرح قطر الندى وبل الصدى**، لابن هشام الأنصاري، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1420هـ- 2000م.
27. **الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه**، توجيه وتوثيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، 2003 م.

28. **ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم**، أحمد سليمان يقوت، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م.
29. **ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م.
30. **فصول في فقه اللغة**، لرمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، 1420هـ-1999م.
31. **الفهرست**، لمحمد أبو إسحاق بن النديم، تحقيق: محمد أحمد حيدر، المكتبة التوفيقية.
32. **في أصول النحو**، سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط3، 1383 هـ- 1946 م.
33. **في قضايا فقه اللغة العربية**، صالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1995م.
34. **الكتاب لأبو بشر عمرو بن قنبر سيبويه**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ- 1988م.
35. **الكليات -معجم في المصطلحات والفروق اللغوية-**، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1419 هـ- 1998 م.
36. **لسان العرب**، لأبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، تحقيق: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، ط1، 1424 هـ 2003 م.
37. **لمع الأدلة**، لأبو البركات بن الأنباري ، تحقيق: سعيد الافغاني، دار الفكر بيروت، 1971م.
38. **المدارس النحوية**، لشوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط4، د ت.
39. **المدرسة النحوية في مصر والشام**، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط2، 1990م.
40. **مسائل الخلافية في النحو للعكبري**، تحقيق عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، 2004م.
41. **معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، لياقوت الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1411 هـ- 1991 م.

42. **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية، القاهرة، دار الدعوة، اسطنبول، ط2، (د.ت).
43. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1419 هـ- 1998 م.
44. **المقتضب**، لأبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: حسن حمد، مراجعة: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ- 1999م.
45. **النحو العربي، نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله:** صلاح رواي، دار غريب للطباعة، 2003 م.
46. **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، لحسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان الأردن، ط1، 2000 م.
47. **نوابغ الفكر العربي جرير**، تقديم: محمد إبراهيم جمعة، دار المعارف، ط4، 1980.
48. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الكتب العلمية، الكويت، 1970م.

*** المجلات والدوريات:**

49. **نماذج من التعليل في شرح ابن يعيش للمفصل**، السعيد شنوفة، مجلة حوليات التراث، مستغانم- الجزائر، العدد 07، 2007 م.

*** مواقع إلكترونية**

50. **الاحتجاج اللغوي**، لعلي موسى الكعبي، .http/www.hadith.net/09 002.htM
51. **أسباب التعدد في التحليل النحوي**، محمد حسن الجاسم

-http/www.alfasseh.com/vb.showthred.php?=116009.

فهرس الموضوعات

مقدمة	أ-ج
الفصل الأول:الاحتجاج النحوي	
المبحث الأول: نشأة النحو وأهم مدارسه	
I- نشأة النـحو	7
II-أهم المدارس النحوية	9
1- المدرسة البصرية	9
2- المدرسة الكوفية	14
3- المدرسة البغدادية	18
4- المدرسة المصرية	20
5- المدرسة الأندلسية	21
6- المدرسة المغربية	24
المبحث الثاني:الخلاف النحوي أسبابه، توجهاته	
نشأة الخلاف النحوي	26
أسباب الخلاف النحوي:	27
كتب في الخلاف النحوي	31
المبحث الثالث: الاحتجاج للخلاف النحوي	
معنى الاحتجاج وتسمياته	35
أغراض الاحتجاج	35
دائرة الاحتجاج اللغوي	36
العلة النحوية:	39
1- مفهومها	39
2- أنواع العلة النحوية	39
3- أصناف العلل التي انفرد بها النحاة	39
مرتكزات العلة النحوية	41
خلاصة الفصل	42
الفصل الثاني: منهج النحويين في الاحتجاج النحوي	
المبحث الأول: التعريف بالمنهج وأنواعه	
تعريف المنهج وأنواعه:	45

1- تعريفه	45
2- أنواع المناهج	45
2-1- المنهج الوصفي	45
2-2- المنهج التاريخي	46
2-3- المنهج المقارن	46
2-4- المنهج التقابلي	46
المبحث الثاني: منهج النحويين في الاحتجاج	
الأسس المعتمدة في الاحتجاج عند النحاة (من ق 2 إلى ق 10 هـ)	48
1- عند سيبويه (ت 180 هـ)	48
أبو بكر ابن السراج في كتابه الأصول	52
ابن جني في كتابه الخصائص	53
الأعلم الشنتمري في تحصيل عين الذهب	54
ابن يعيش :	56
ابن هشام (708 هـ - 761 هـ)	59
السَيوطي (ت 911 هـ)	62
خلاصة الفصل الثاني	65
الفصل الثالث: منهج ابن الأنباري في الاحتجاج من خلال "الإنصاف في مسائل الخلاف"	
المبحث الأول: أبو البركات بن الأنباري	
ترجمة حياته	69
ثقافته وعلمه	69
آثاره ومصنفاته	70
شيوخه وتلاميذه	76
المبحث الثاني : منهجه في الاحتجاج "الإنصاف في مسائل الخلاف"	
I- القياس	80
1- حمل الفرع على الأصل	80
2- حمل الأصل على الفرع	81
3- حمل نظير على نظير	81
4- حمل الضد على الضد (الحمل على النقيض)	82

5-القياس الشاذ	83
6-الحمل على الجوار	83
7-الحمل على المعنى	83
II- الاستطراد	84
III- التعليـل	85
-أنواع العلل عند أبن الأنباري	85
1- العلل التعليمية	85
2- العلل القياسية	86
3- العلل الجدلية النظرية	86
IV-الشـرح	88
V-النَقـل	90
1- نقل النصوص	90
2- نقل الآراء	94
VI-الاستشهاد	98
1- بالقرآن الكريم	98
2-الاستشهاد بالحديث الشريف	99
3- الاستشهاد بالشعر	101
4-الاستشهاد بالنثر	104
5-الاستشهاد بحكم العرب وأمثالها	105
VII-الاحتجاج والمنطق	106
VIII-الترجيح	109
خلاصة الفصل الثالث	111
الخاتمـة	114
قائمة المراجع	118